الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة الفاتح – كلية الآداب

الدراسات العليا

قسم علم التفسير

نظرية العقد الإجتماعي وشرعية الدولة عند توماس هوبز

" دراسة وصفية تحليلية نقدية "

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية

(الماجستيـر)

إعداد الطالبة:

شريفة ساسي محمد الوريمي

تحت إشراف :

أ.د. أبوبكر إبراهيم التلوع

العام الجامعي: 2009–2010ف

يَأَيُّهَـا الَّذِيـنَ أَ َمَنُـواْ أَطِيعُواْللّهَ وَأَطِيعُواْالرَّسُـولَ وَأُوْلُـيِالأَمـرِمِنكُـم

سورة النساءالأية " 59 "

الإهداء

إلى روح والدي،، الفارس الذي ترجل .

للوجه الباسم البريء سلام ،، لتقاسيم وجنتيك سلام .

لم يهو الفارس الشجاع بل ترجّل عن صهوة جوداه ،، ومضى والدي الحبيب لجهاده المستمر الطويل حتى آخر لحظة في حياته ،، أحني رأسي إجلالاً.

كُنت صبوراً فلم تشتك من قساوة الدهر ، وكنت مؤمناً فأحبك الجميع لإخلاصك وصفاء قلبك ، فرحمة الله الواسعة عليك .

إلى روحك الطاهرة في عالم الخلود أهدي ثاني ثمرات جهدك معي،،، وفاءً بالوعد .

والدي الحبيب

إليكِ يانبض القلب وحاضري ومستقبلي ، يامن ساندتني بدعواتها ومحبتها أطال الله في عمرها . أمي الغالية

الشكر والتقدير

لاأرفع هذا الشكر إلا لمن يستحقه ..

إلى من علمني قبل العلم رحابة الصدر ، والعفو والصدق في المعاملة ،،

الدكتور الفاضل / أبوبكر إبراهيم التلوع .

إليك يامن تؤدي رسالتك بأمانة وعلى أكمل وجه ، لك احترامي وتقديري .

راجية من الله عز وجل أن تعفو عن أخطائي ، وأطال الله في عمرك .

كما أشكر أيضاً زوجي وكافة أفراد أسرتي لمساندتهم وتشجيعهم لي مادياً ومعنوياً .

المحتويات

	الصفحة
1- المقدمة	7
2- إمكانية الدراسة	11
3- أهمية الدراسة	12
4-أهداف الدراسة	13
5-صعوبات الدراسة	14
الفصل الأول: - مدخل تاريخي لنظرية العقد الاجتماعي	

أولاً : – المبحث الأول : ـ

مفهوم العقد الاجتماعي في اللغة والاصطلاح 16

1 – العقد في اللغة 16

2 – العقد الاجتماعي كمصطلح في الفكر الفلسفي السياسي 17

ثانياً : – المبحث الثانى :ـ

التأصيل التاريخي . 21

1 – نظرية العقد الاجتماعي عند أفلاطون 25

2 – نظرية العقد الاجتماعي عند أرسطو 28

3 – نظرية العقد الاجتماعي في الفكر المسيحي 31

4 – نظرية العقد الاجتماعي في الإسلام 37

5 – نظرية العقد الاجتماعي في الإسلام 50

الفصل الثاني : –

المبحث الثانى . نظرية العقد الإجتماعي في العصر الحديث

توماس هوبز حياته وثقافته

أولاً : – المبحث الأول :.

حياته وعصره 62

1 – حياته 62

2 – .. عصره 65

ثانياً : – المبحث الثانى : .

منهجه ومؤلفاته 69

1– منهجه 69

2–مؤلفاته..... 73

الفصل الثالث : –

فلسفة الوجود والمعرفة الإنسانية

أولاً : – المبحث الأول:.

فلسفة الوجود 76
ثانياً : – المبحث الثانى :ـ
المبحث الثانى ـ المعرفة الإنسانية 84
الفصل الرابع: –
الفكر الفلسفى السياسي عند هوبز
أولاً : – المبحث الأول :ـ
المرحلةالطبيعية 90
1 – الحقوق الطبيعية..... ... 94
2 – أسباب الحرب والصراع 99
ثانياً : – المبحث الثانى :ـ
المرحلة المدنية " العقد الاجتماعي وميلاد الدولة "..... 118
1 – شرعية السلطة الحاكمة عند هوبز 118
2 – أنواع الحكومات 124
3 – القوانين الطبيعية 129
4 – الصفات الطبيعية للقوانين الطبيعية 130
5 – أنواع القوانين الطبيعية 135
الخاتمة 153

المقدمة

من المشكلات السياسية التي إحتلت مكانة بارزة في تاريخ الفكر الإنساني على مر العصور مشكلة السلطة أو الحكم ، شغلت العديد من المفكرين والباحثين ، وقد إستمر البحث فى هذه المشكلة حتى عصرنا ، حيث المجتمع الإنسانى فى حاجة إلى أداة تسيره، فوجوده يستلزم وجود سلطة حاكمة تقوم بتنظيم حياته ووظائفه .

وإن الإنسان لا يستطيع أن يعيش بمفرده وبمعزل عن الأخرين لأنه في هذه الحالة سيكون مضطراً لحماية حياته وممتلكاته بنفسه من الطامعين ، الذين يتحينون الفرصة المناسبة للقضاء عليه والإستيلاء على ما يملك ، في حالة عدم وجود قانون يقوم بمعاقبة الخارجين عنه ، وبذلك فلن يتمكن من العيش مستقر ومطمئن إلا إذا انضم إلى الجماعة التي توفر له الأمن والأمان . ومن هنا برزت العديد من النظريات المختلفة التي حاول كل منها سبر أغوار علاقة الإنسان بالطبيعة و بالآخرين .

ومن أهم تلك النظريات نظرية العقد الإجتماعي عند " هوبز " الذى حاول من خلالها أن يشرع أو يبرر قيام الدولة ونشوء المجتمع المدني .

وضع هوبز تصوره النظرى مستندا إلى مجموعة من الأسباب التي تؤدي بالفرد والمجتمع إلى تحقيق الأمن والإستقرار ، فالإنسان في نظره حيوان أناني بطبعه ، حيث كان يعيش في المرحلة الطبيعية في حالة فوضى وحروب دائمة ، لعدم وجود أي قانون ينظم العلاقات بين الأفراد ، لهذا فقد حاول تخليص الأفراد من الخوف الدائم المسيطر عليهم في الحالة الطبيعية رغبة منه في تأمين حياته ،وذلك عن طريق تجسيد خوف أعظم وأكبر من أي سلطة أخرى ، وهي سلطة الدولة والتي يمثلها صاحب السيادة التي لا تقوم إلا من خلال عقد يبرم بين الأفراد أنفسهم ويتنازلون فيه عن جميع حقوقهم للحاكم الذي لن يكون طرفا في هذا العقد ويتعهدون له بالطاعة الكاملة وتنفيذ جميع أوامره دون إعتراض .

وتعرضت في هذا البحث إلى مناقشة عدد من الأسئلة منها :-

س/ ما الأسباب التي أدت إلى نشأة الفكرة السياسي عند " هوبز " ؟ .

س/ هل أساس العقد الإجتماعي هو الحاجة أو الخدمة ؟

س / هل الحكومة المالكة للقوة يمكن أن تجسد العدالة داخل الدولة ؟

س/ هل حققت القوانين التي وضعها " هوبز " للأفراد نوعاً من العدالة داخل الدولة ؟

س/ هل فرق " هوبز " بين الحكومة والدولة أم جعلهما شيئاً واحداً ؟

س/ هل يجوز الثورة على الحاكم في رأي " هوبز " ؟

وتم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول ، وكل فصل قسم إلى عدد من المباحث والخاتمة :.

يعد الفصل الأول وهو مدخل تاريخي لنظرية العقد الإجتماعي ويشتمل على مبحثين

المبحث الأول :-

يتناول معنى العقد الإجتماعي في اللغة والمصطلح .

أما المبحث الثاني : -

فإنه يتناول التأصيل التاريخي للعقد الإجتماعي في الفكر القديم والوسيط "المسيحي والإسلامي" وصولاً إلى الفكر الحديث في الفترة ما قبل " هوبز" .

ويدرس الفصل الثانى مجموعة من العناصر والجوانب المتعلقة بشخصية توماس هوبز، ويتضمن مبحثين .

المبحث الأول :-

يتناول حيات هوبز وعصره .

المبحث الثاني :-

منهجه ومؤلفاته .

الفصل الثالث :-

نستعرض فيه فلسفة هوبز ذات العلاقة بالوجود والمعرفة الإنسانية .

فالمبحث الأول فى هذا الفصل يتم فيه إستعراض فلسفة " هوبز " المتعلقة بالمادة وقوانين الحركة.

المبحث الثاني : ويتناول نظرية المعرفة الإنسانية وما تشتمل عليه من أفكار ومبادئ في طبيعة الإدراك والفهم الإنساني .

الفصل الرابع :-

ويتضمن تحليل الفكر السياسي عند " هوبز " ويحتوى مبحثين .

المبحث الأول :-

ظروف المرحلة الطبيعية كما وصفها " هوبز " .

المبحث الثاني :-

وفيه يتم تحليل الإنتقال إلى المرحلة المدنية وميلاد الدولة ويتناول كيفية إبرام العقد بين الأفراد كما يتناول القوانين الطبيعية التي إفترضها " هوبز " ، و دراسة لأشكال الحكومات المختلفة وتوضيح الشكل الأصلح والأحسن بالنسبة للدولة والفرد .

أما منهج الدراسة فقد تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذى من خلاله أتمكن من دراسة هذه النظرية و تحليل النصوص والمبادئ التى وضعها هوبز فى تصوره للمجتمع المدنى ومايشتمل عليه من أدوات للحكم والسيادة ثم إستنباط النتائج بدقة وتقييمها طبقاً لما يهدف إليه البحث.

إشكالية الدراسة : -

إن أساس تكوين الدولة أو المجتمع السياسي عند " توماس هوبز " هو تنازل الأفراد عن حقوقهم وممتلكاتهم للحاكم أو صاحب السيادة المتفق عليه ، وذلك في مقابل تمتعهم بما يوفره لهم داخل المجتمع من إمتيازات ، ومع أن صاحب السيادة ليس طرفاً في العقد المبرم بين الأفراد إلا أنه لابد أن يكون ملتزماً بتحقيق أهدافه و يتمكن من توفير الحماية للأفراد والمحافظة على أرواحهم وممتلكاتهم .

من هنا فإن الإشكال الرئيسي الذي يتم معالجته في فلسفة " هوبز " السياسية هو: هل النظرية التي وضعها " هوبز " لتنظيم سلوك الأفراد داخل المجتمع ، التى تشترط تنازلهم عن كافة حقوقهم، ضمنت لهم الحرية والعيش بسلام ؟ أم أنها أدت إلى إستعبادهم وظلمهم وتجريدهم من كل شئ ؟

إن تنازل الفرد عن حقوقه وممتلكاته لا يمكن أن يتفق مع قيمته الإنسانية وطبيعة حياته، فالإنسان قد لا يقبل السلام مقابل أي ثمن، خاصة إذا كان ذلك الثمن هو العبودية والتجرد من الحقوق المدنية ، فلو كان الأمر كذلك لما كان الإنسان أكثر قيمة من بقية الكائنات الحيوانية ، ومن هنا يبرز لنا إشكال فرعي ناتج عن الإشكال الرئيسي وهو ، هل آمن " هوبز " بهذا النوع من الإ ستبداد أو الإستعمار والخضوع المطلق للحاكم أم أنه حاول تبريره فقط لأنه كان سائداً وأمرا واقعا في عصره ؟.

أهمية الدراسة :-

إن موضوع العقد الإجتماعي وشرعية الدولة عند " هوبز " يعد من الموضوعات المهمة التي ينبغي أن تحظى بالدراسة والتحليل ، ذلك لإن النظام الذى تحدث عنه هوبز ودافع عنه فى نظريته لايزال مستمر فى وقتنا المعاصر.

إن الدراسة المستفيضة لمثل هذه النظريات قد تبين أوجه القصور و الخلل الذى يكمن فى مثل هذه الأنظمة ، وبحيث يمكن أن تستبدل بأنظمة أفضل تحفظ الحقوق

الطبيعية والمدنية للإنسان ،وفى تحقيق هذه الأهداف وغيرها تكمن أهمية هذه الدراسة المتواضعة.

أهداف الدراسة :-

1- توضيح ما إذا كان الجسم السياسي المتمثل في " التنين العظيم " الذي قدمه "هوبز" هو عبارة عن جسم جماعي متماسك قائم على الحرية والمساواة أم أنه عبارة عن شخص الحاكم الذي يمثل إرادة الكل.

2- مدى إعتماد " هوبز " على مفهومي القوة والسيطرة كونه سبب رئيسي في قيام الدولة .

3- التأكيد على عدم إمكانية الفصل بين آراء " هوبز " الأخلاقية ونظريته السياسية ، وإن الأخلاق سياسية الأصل .

4- توضيح ما إذا كان تنازل الأفراد عن حقوقهم وممتلكاتهم يكسبهم أوفى قدر من السعادة مما كانوا عليه في الحالة الطبيعية .

صعوبات الدراسة :-

إن إنجاز مثل هذه الدراسة لم يكن أمرا هينا بل إنه قد مر بمراحل واجهت فيها الباحثة عدة صعوبات وعقبات .

ولعل أبرز هذه الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة هى قلة أو ندرة المصادر والمراجع التي تتناول أفكار " هوبز " بتوسع ، فمعظم المراجع التي تم الحصول عليها تتناول أفكار " هوبز " السياسية بشئ من الإختصار ، كما أن آراء غالبية

النقاد والدارسين لهذا المفكر تكاد تكون متشابهة إلى حد ما وتعود فى مجملها إلى مصدر واحد ، دون أن تأخد فى الإعتبار الأعمال الأخرى لهذا المفكر.

أما الصعوبة الأخرى فتتمثل فى عدم توفرالمصادر الأساسية المتعلقة بموضوع الدراسة باللغة العربية ، إلا ان الباحثة قد بذلت قصار جهدها وحاولت تعويض ذلك بالإعتماد على الترجمات الجزئية المتعلقة بموضوع الدراسة ، مثل ماظهر فى كتاب إمام عبد الفتاح ،"توماس هوبز فيلسوف العقلانية" وكتاب أبوبكر التلوع "فلسفة الأخلاق الحديثة والمعاصرة دراسات ونصوص " وغيرها .

ومن خلال ذلك تأمل الباحثة أن تكون قد تغلبت على بعض تلك الصعوبات الأمر الذى مكنها من إنجاز هذا العمل المتواضع ، فإن أصابت فبتوفيق من الله ، وإن أخطأت فمن عندها .

الفصل الأول

مدخل تاريخي لنظرية العقد الاجتماعي

المبحث الأول

مفهوم العقد في اللغة والاصطلاح

1- العقد في اللغة :-

جاء فى معجم لسان العرب بأن كلمة "عقد تعنى المعاهدة وجمعها عقود ، والمعاقدة : أى المعاهدة والميثاق . وتعاقد القوم : تعاهدوا (1)، قال تعالى ﴿ يَأَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوآ أَوفُوا بِالعُقُودِ ﴾ .(2)

والعقود هى العهود وهى الفرائض التى ألزموها . والعقيد هو الحليف ، قال أبو خراش الهذلى :.

كم من عقيدٍ وجار حل عندهم

ومن مجار بعهد الله قد قتلوا .(3)

أما فى القاموس المحيط فكلمة "عقد تعنى الضمان والعهد "(4) ، وفى تاج العروس العَقْدُ بفتح العين وسكون القاف تعنى :الضمان والعهد جمعه العقود ، وقال الزجاج أوفوا بالعقود ، خاطب الله المؤمنين بالوفاء بالعقود التى عقدها الله تعالى عليهم و العقود التى يعقدها بعضهم على بعض على ما يوجبه الدين .

"والعَقِيدُ ، والعَاقِدُ : المُعاقد " ، وقد عاقده إذا عاهده ، يقال عهدت إلى فلان فى

---

(1) سورة المائدة الأية (1)

(2) أبن منظور ، لسان العرب ، المجلد الرابع ، دار لسان العرب ، بيروت ، 1988، ص835

(3) المصدر نفسه ،ص835

(4) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادى ، القاموس المحيط ، عالم الكتب ، بيروت ، ب ت ، ص315

كذا وكذا وتأويله : ألزمته ذلك فإذا قلت : عاقدته أو عقدت عليه فتأويله أنك ألزمته ذلك بإستيثاق ذلك بإستيثاق وفى حديث ابن عباس فى قوله تعالى ﴿ والَّذِينَ عَقَدت أَيمَانُكُم ﴾ (1) المعاقدة : المعاهدة والميثاق والإيمان جمع يمين القسم أو اليد . (2)

من هنا نجد أن كلمة "عقد" فى اللغة العربية وإن كثرت أشكالها وتعددت مثل عقد وعهد وميثاق ، فهى فى النهاية تصل بنا إلى معنى واحد وهو الإتفاق الذى يضمن لكل الأطراف المشتركة فيه حقوقها ومصالحها .

(1) سورة النساء الأية (33)

(2) السيد مرتضى الحسينى الزبيدى ، تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق عبد العزيز مطر ، دار الهداية للطباعة والتوزيع ،ج8 ، د ط ، ص395 _401

2_العقد فى المصطلح :.

قبل الحديث عن العقد الاجتماعي في الفكر الفلسفي السياسي لابد من الحديث عن فكرة القانون الطبيعي باعتبارها الأساس الذي يعتمد عليه العقد الاجتماعي .

فالقانون الطبيعي هو عبارة عن مجموعة من المبادئ والمثل العليا الثابتة والأزلية(1) ، وقد أستخدمت فكرة القانون الطبيعى لتفسير أصل القانون ، ومدى تحقيق هذا القانون للعدالة والمساواة في العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع .(2)

فالقانون المسيرلحياة الأفراد لابد أن أن يكون قائم على العدالة والمساواة أى نابع من مصدر ينبد الظلم وينشد العدالة وليس هناك أفضل من القانون الطبيعى ذو مبادئ ومثل عليا .

أما عن العقد الإجتماعى فى الفكر السياسي فنجده مثلا عند "جروسيوس" هو عبارة عن تجمع رجال أحرار إتفقوا بكامل حريتهم دون أي ضغوط على التعاقد فيما بينهم لتكوين المجتمع أو الدولة والخضوع لأوامرها . (3)

بمعنى أن الأفراد إتفقوا على التعاقد فيما بينهم دون إجبار أو إرغام من أيا كان سواء كان حاكم أو سلطة حاكمة .

---

(1) رمضان محمد بن زير ، حقوق الأنسان " دراسة مقارنة " دار الكتب الوطنية ، بنغازى ،1993 ، ط2 ، ص43

(2) عبد السلام على المزوغى ،النظرية العامة لعلم القانون ، دار الكتب الوطنية ، بنغازى 1986 ،ط2 ، ج1 ص94

(3) مهدى محفوظ ، إتجاهات الفكر السياسي فى العصر الحديث ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ،ط1 1990 ،ص70

أما عند "هوبز" فهو عبارة عن إتفاق يقوم به الأفراد فيما بينهم ويختارون من خلاله شخصا معينا أو مجموعة أشخاص يكونون السلطة الحاكمة التى ليست طرفا فى

ذلك الإتفاق ومهمتها تنظيم حياتهم وضمان الأمن والإستقرار لهم وفى المقابل يتنازلون عن كافة حقوقهم وممتلكاتهم . (1)

فالأفراد فى هوبز مجبرين على التعاقد وذلك للخروج من الحياة الطبيعية القاسية أيضا ليتمكنوا من العيش فى أمان وإستقرار دائم .

جون لوك أيضا ينادى بوجوب وجود سلطة حاكمة تقوم بتنظيم حياة الأفراد الطبيعية ، كما أنه ينادى بالحرية والمساواة بين الأفراد .

لوك يرى بأن الإنسان مخلوق له إرادته المستقلة التى لاتسمح لإحد بأن يتعدى عليها أ و يقيدها وهذه الحرية تختلف عن حرية الملك . (2)

لوك أيد هوبز فى قوله بضرورة وجود سلطة حاكمة ترعى مصالح الأفراد وتنظم حياتهم لكنه رفض تجريد الأفراد من حقوقهم وممتلكاتهم فالإنسان عند لوك كائن له إرادة مستقلة لايحق لاحد أن يتعدى عليها .

---

(1) إمام عبد الفتاح ،توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، مرجع سابق ،ص384

(2) ماجد فخرى ، فى الحكم المدنى (جون لوك) ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، بيروت ، 1959 ، ص6

أما "روسو" فإنه ينادى بوجوب إعطاء السيادة للأمة ، فالعقد الإجتماعى عنده هو عبارة عن عقد يتنازل من خلاله الأفراد عن جميع حقوقهم الطبيعية لمجموع الأفراد

الذين تمثلهم الإرادة العامة ، وفى الوقت نفسه هذا التنازل لايفقدهم حقوقهم وحرياتهم ، بمعنى أن تلك الحقوق والحريات التى تم التنازل عنها قد إستبدلت بأخرى مدنية صادرة عن ذلك العقد ، يحددها وينظمها ذلك التنظيم السياسي .(1)

يعنى روسو بذلك أن الأفراد عندما يتنازلون عن حقوقهم فهم لايتنازلون لشخص واحد وإنما لمجموعة أشخاص ، فالسيادة عند روسو لاتكون إلاللأمة أما بالنسبة للتنازل فهم يتنازلون عن كافة حقوقهم الطبيعية ، وفى نفس الوقت فإن هذا التنازل لايفقدهم حرياتهم بمعنى أنهم عندما يتنازلون عن حقوقهم يحصلون بالمقابل على حقوق أخرى مدنية نشآت عن طريق ذلك العقد .

إذ تمكن فلاسفة الفكر السياسي من نقل نشأة الدولة وقيام المجتمع السياسي المنظم من السماء إلى الأرض من خلال إرادة الأفراد التى تكونت وتجمعت في صورة تعاقد وإتفاق ، أي أن الأفراد تعاقدوا على إنشاء مجتمع سياسي خاضع بأكمله لسلطة عليا .(2)

من هنا نجد أن العقد الإجتماعي في الفكر السياسي هو عبارة عن معاهدة يتخلى فيها الأفراد عن كل أو بعض حريتهم وحقوقهم التي كانوا يتمتعون بها في الحياة

---

(1) نعمان أحمد الخطيب ،الوجيز فى النظم السياسية ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،1999 ، ط1 ،ص108

(2) ثروت بدوى ،النظم السياسية ،مرجع سابق ، ص 125

البدائية الطبيعية القائمة على الصراعات والحروب لسلطة عليا في الدولة ، تتمثل هذه السلطة في مجموعة من الأفراد أو فرد واحد قادر على توجيه حياتهم الإجتماعية توجيهاً يخدم مصالحهم ومتطلبات حياتهم ، كذلك تضمن هذه السلطة

الأمن والاستقرار للأفراد وعدم تعرضهم لأي اعتداء ، وبذلك يكونوا قد انتقلوا بالاتفاق من الحالة الطبيعية الفطرية إلى الحالة المدنية.

من هنا فإن نظرية العقد الاجتماعي تبدو وكأنها قد تمكنت من التوفيق بين مصالح الأفراد التي تبدو متضاربة ومتعارضة ، المسببة للحروب والصراعات بين الأفراد ، وانتقلت بهم إلى المجتمع المنظم الذي يلتزم فيه كل فرد بواجباته دون الاعتداء على غيره أو إعتداء غيره عليه لتكوين تنظيم يساعدهم على البقاء والإستمرار[1].

المبحث الثاني :

([1]) نظام بركات + عثمان الرواف + محمد الحلوة ، مبادئ علم السياسة ، نشر وتوزيع مكتبة العبيكان ، الرياض ، ص 101

التأصيل التاريخي

حيث إن العقد الإجتماعي عبارة عن اتفاق قائم بين الأفراد لتكوين الدولة أو المجتمع السياسي ، فإنه لا يمكن إعتباره مجرد فكرة سياسية وليدة عصر بعينه ، ولكنها ذات جذور تاريخية قديمة .

إذ يذكر في كتب التاريخ عن بدء الخليقة إن البشرية ترجع في أصلها الأول إلى أب واحد وهو آدم عليه السلام ، الذي أدى تكاثر ذريته إلى تباعدهم وتفرقهم ، حيث عمل كل منهم على حماية مصالحه وممتلكاته ، مما ساعد في إشتعال فتيل الحروب والصراعات .

وهذا ما جعل تاريخ البشرية يتميز بصفة عامة بإنتشار الحروب التي أعتبرت وسيلة مشروعة لتحقيق المصلحة .

وقد كان إهتمام الإنسان آنذاك منحصر في تحقيق مصلحته الذاتية أكثر من البحث في الوسائل السلمية التي تساعده في تحقيق تلك المصلحة .[1]

وبتقدم الزمن وتطور الظروف لجأ الإنسان إلى البحث عن وسيلة للحد من تلك الحروب ولحفظ وحماية حياته من خلال ما يسمى بالعقد الاجتماعي ، الذي هو عبارة عن إتفاق قائم بين الأفراد لتكوين الدولة أو المجتمع السياسي.

ففي الفكر اليوناني نجد السوفسطائيين ، وهم فئة من المثقفين الأحرار الذين لا يستقرون في مكان واحد ، يعلمون الأفراد الخطابة والجدل مقابل أجر مالي معين[1].

([1]) إبراهيم شلبي ، القانون الدولي العام ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1987 ، ص 15-16.

ولقد رفض هؤلاء السوفسطائيون الإيمان بالآلهة الشعبية القديمة في حين آمنوا إيماناً كاملاً بالعقل البشري وقدرته على حل المشاكل الاجتماعية والسياسية ، ولم يكتفوا بذلك بل سعوا جاهدين إلى تخليص الناس من تلك المعتقدات الدينية القديمة التي تسيطر عليهم .

فقد أعلن " بروتاغوراس " تشكيكه في وجود الآلهة وعدم إدلائه بأي رأي حاسم عن حقيقة وجودها من عدمه ، في حين نجد أن من السوفسطائيين من أنكر وجود تلك الآلهة أصلاً ، أمثال " هيبياس الإيلي " و "أنطيفيون " و " بروديكوس الكوسي " وغيرهم[2].

من ثم لم يعد للآلهة أي مجد أو سلطان ولا للحياة والموت أي هيبة ، وصار السوفسطائيين يتباهون بعقولهم المتحررة ولم يكتفو بذلك بل نظرو إلى الحضارة بكاملها على أساس أنها من اختراع العقل البشري ، حيث نجد " بروتاغوراس " يرجع أصل نشأة الحياة المدنية إلى ذلك العقل ، بينما ينحصر دور الآلهة فقط في وضع البذرة الأولى للعدالة في نفوس البشر.

فالإنسان هو من إخترع الوسائل الضرورية التي تساعد على إستمرار وحماية حياته، مثل " المسكن – الزراعة – اللغة – الدين – النظام السياسي والإجتماعي"، كذلك اعتبروا أن العقل البشري هو مصدر القوانين فهو من إبتدعها على إعتبار أن

([1]) جان جاك شوفاليه ، تاريخ الفكر السياسي من المدينة إلى الدولة القومية ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ب ت ، ص 216.

([2]) إبراهيم شلبي ، القانون الدولي العام ، مرجع سابق ، ص 217 -218.

الإنسان حر في إختياره ولا علاقة للآلهة بإرسال تلك القوانين كما كان الإعتقاد القديم الذي يقول بأن الإله يوحي بتلك القوانين إلى المشرعين من البشر.

فقد اعتبر " هيرقليطس " بأن القوانين مستمدة من قانون اللوغوس الإلهي ، وهذا ما أطلق عليه نظرية " العقد الإجتماعي" التي قال بها " بروتاغوراس " في المحاورة التي تحمل إسمه بأنه عندما إنتشر القتال والصراع بين الناس إتفقوا فيما بينهم وقاموا بوضع قوانين تنظم حياتهم وتحرم الإقتتال مما أدى إلى قيام المجتمعات السياسية.(1)

كذلك نجد نظرية " ليكرفون " السوفسطائي " عن مصدر القوانين ، حيث أنها جاءت مختلفة عن النظرية التي قال بها " بروتاغوراس " ، فقد إعتبر أن القوانين ناتجة عن إتفاق البشر فيما بينهم لحماية حقوقهم الفردية من أي إعتداء ، وقد أعطى " ليكرفون " شرطاً ضرورياً لصحة هذا العقد ، وهو تحقيق الحياة السعيدة الفاضلة للمتعاقدين ، كذلك لا يمكن أن تتحقق العدالة من خلال فرض هذه القوانين على المواطنين وإنما تتحقق من خلال إقرار الفرد الحر بالخضوع إلى هذه

---

(1) محمود مراد ،الحرية فى الفلسفة اليونانية ،دار المطبوعات الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1999،ص297

القوانين ، بمعنى إن القوانين مرهونة بإرادة الفرد الأخلاقية الحرة .(1)

لم تنحصر نظرية العقد الاجتماعي عند السوفسطائيين بين " بروتاغوراس " "وليكرفون " بل قال بها كل من " هيبياس " و " أنطيفيون " و " كريتياس " "وتراسيما خوس " ، حيث أشار " هيبياس " إلى تلك النظرية في مقابلة تمت بينه وبين سقراط

والتـي أكـد فيهـا علـى أن القـوانين أمـور وضـعها المـواطنين واتفقـوا عليهـا لحمايـة مصالحهم.

أما " أنطيفيون " فقد أشار إلى تلك النظرية في كتابه " في الحقيقة " موضحاً بأن القوانين هي عبارة عن أمور اصطناعية متفق عليها من قبل المواطنين وهي نسبية متغيرة .

وفي الاتجاه نفسه ذكر " كريتياس " بأن القوانين وضعت من قبل البشر للقضاء على الحروب والصراعات .

كما سنجد " تراسيما خوس " يذهب إلى القول بأن الدولة هي التي تشرع القوانين التي تضمن مصلحتها .(2)

بذلك يتضح أن نظرية العقد الاجتماعي كانت حاضرة وبشكل ظاهر وكبير عند السوفسطائيين الذين أسسوا هذا العقد على حرية وإرادة الإنسان.

---

(1) مراد محمود ،الحرية فى الفلسفة اليونانية ، مرجع سابق ،ص297

(2) المرجع نفسه ، ص302

أولا :-العقد الاجتماعي عند افلاطون:

تنشأ الدولة عند أفلاطون نتيجة للحاجة المتبادلة ولم تنشأ نتيجة للقوة أو السلطة، فالإنسان إجتماعي بسبب شعوره بالعجز منفرداً عن توفير إحتياجاته، الضرورية ، لهذا يلجأ للإستعانة بغيره لتوفير تلك الاحتياجات ، ولأنه لا يمكن أن يوجد إنسان

كامل وقادر على الاكتفاء بذاته لهذا لابد له من مبادلة إنتاجه مع غيره، حتى يضمن توفير طعامه وملبسه ومسكنه.[1]

فالانسان عند أفلاطون مخلوق عاجز لايمكنه توفير إحتياجاته الضرورية بمفرده لذا فهو مضطر للإنخراط داخل الجماعة وتبادل مصالحه معهم حتى يوفر لنفسه مايحتاج إليه .

يقول أفلاطون في الجمهورية " في اعتقادي أن الدولة تنشأ عن عجز الفرد عن الاكتفاء بذاته وحاجته إلى أشياء لا حصر لها . "[2] بالتالي فلابد من وجود تخصص وتقسيم في العمل، بحيث يقوم كل فرد بعمل معين يتفق مع مواهبه الطبيعية مما يساعد في ظهور الحرف والمهن مثل الحدادة والنجارة وغيرها من الحرف.(3) بمعنى أن يعمل كل فرد داخل المجتمع بوظيفة معينة تبرز قدراته وتتماشى مع مواهبه .

وقد إتسعت المبادلة بين الأفراد حيث يقول أفلاطون في الجمهورية " فإذا أعطى أحدهم الآخر لقاء ما يأخذه منه فإنهم يقومون بهذه المبادلة لأنهم مقتنعون بأن فيها نفعا لهم . "[1] وإرتقت تلك المبادلة وتطورت إلى تجارة منظمة حيث ظهرت النقود وكثرت الحاجات وأدى ذلك إلى التضخم في المطالب، وهذا التضخم يستدعي المزيد من التوسع الذي يؤدي إلى تداخل النظم، وظهورالفساد ، نتيجة لسعي الأفراد وراء

---

(1) سمير تناغو، النظرية العامة للقانون، توزيع منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ب.ت، ص 166.

(2) فؤاد زكريا، محاورة الجمهورية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985، ص 227.

(3)حربى عباس عطيتو ،ملامح الفكر الفلسفى عند اليونان ،دار المعرفة الجامعية ، بيروت ،1992 ،ص259

الرفاهية، وكل ذلك يؤدي إلى التنافس وإضمار الأحقاد ، وإشتعال الفتن ، وإختلال النظام، وللوقوف في وجه كل ذلك قامت الجيوش.[1] إن هذا جعل أفلاطون يقدم لنا نظرية تقوم على ثلاث مهام رئيسية هي :

1. المهمة الإنتاجية: وهي من إختصاص طبقة الشعب العامل وهي تعني بالإنتاج وتشبه النفس الشهوانية وتتملكها نزعة الشهوة وحب التملك. [2]

2. مهمة الدفاع عن الدولة: وهي من إختصاص الجند ، ويشبهون النفس الغضبية وتتملكهم نزعة الشجاعة.

3. مهمة الحكم : ويقوم بها الفلاسفة لتولي شؤون الإدارة وهم يشبهون النفس الناطقة وتتملكهم نزعة العقل والتفكير والحكمة.

ويجب أن تتعاون كل هذه الطبقات حتى تعم الفائدة داخل الدولة فإذا قل التعاون فستنعدم الفائدة من الإجتماع.

أفلاطون يرى أنه ليس كل إنسان مؤهل لأن يحكم نفسه بنفسه، لهذا لا يمكن أن تتحقق العدالة إلا إذا أصبح الحاكم فيلسوفاً، بذلك تصبح فضائل النفس هي فضائل الدولة.

وقد قدم أفلاطون أربع صور للأنظمة الفاسدة والتي يمكن أن تظهر إذا عم الإنحلال والفساد داخل الدولة وهي:

---

[1] محاورة الجمهورية ،مصدر سابق نص227

(2)عبده الشمالي، دراسات في تاريخ الفلسفة الإسلامية وأثار رجالها ، دار صادر، بيروت، 1979، ط2، ص 33.

[3] المرجع نفسه، ص33.

1. **التيموقراطيـة:** وهـي حكومـة عسكرية وبسبب جهل الحكام بالمبادئ السياسية المثلى فهم يستغلون مناصبهم لجمع ثروة المجتمع وإستغلالها لصالحهم كما يقومون بإسـتبعاد المـواطنين وإهمـال العلـم والحكمـة وينصـب الإهتمـام فقـط علـى المـال والسلطان. [1]

2. **الأوليجاركيـة:** عنـدما يشـيع بـين الثيمـوقراطيين الكـذب والنفـاق ويغلـب علـيهم حب الشـهوات تقوم الأوليجاركية حيث يتحول الأغنياء إلى إقطاعيين لا يهتمون إلا بجمع الأموال والثروات مما يزيد من التوتر والعداء مع طبقة الفقراء والكادحين.

3. **الديمقراطية:** وهم يشكلون الأغلبية العظمى ويتزعمهم النبلاء المفلسين، فيشتد الصراع الطبقي الذي يؤدي إلى الثورة التي تقود إلى قيام الديمقراطية،ولكن سرعان ما ينقلب هذا النظام إلى الفوضى العارمة بسبب الحرية المطلقة والذى تتعدد فيه القيم والأخلاق إلى حد التضارب والتناقض.

4. **الطغيان:** وهذا النظام يقوم عندما تعم الفوضى داخل المجتمع فيظهر شخص واحد يشتهر بالشدة والحنكة ويستولى على الحكم ويقوم بتقسيم الأراضي وإلغاء ديون الفقراء التي ترى فيه المنقذ الوحيد لها من الاستبعاد والاستبداد، فتلتف حوله وتناصره فينكل بالأغنياء والمنافسين له، وفي نفسه فهو يحتفظ بحامية قوية يحتمي بها عندما تحـاك ضـده المـؤامرات، ولكـن عنـدما يـتمكن مـن قهـر أعدائـه يتحـول إلـى طاغيـة

[1] حورية مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة ، 1999 ،ط3 ، ص52.

ومتجبر، وهذا ما جعل أفلاطون يقول بأن الشئ الوحيد الذي يضمن للفرد والمجتمع السعادة هي العدالة، ولا يمكن أن تتحقق العدالة إلا في وجود حكومة فاضلة. [1]

مما سبق نجد أن أفلاطون يؤكد على أهمية قيام الدولة التي تنظم حياة الأفراد فيما بينهم بحيث يوفر كل فرد لغيره ما يحتاجه، في حين يأخذ هو ما يحتاجه من غيره عن طريق الحاجة المتبادلة، وفي نفسه ينادي بعدم قيام تلك الدولة على القوة والسيطرة، إذ يجب على جميع طبقات المجتمع أن تتعاون فيما بينها حتى تتحقق العدالة والسعادة داخل الدولة.

ثانيا :-العقد الاجتماعي عند أرسطو:

يرى أرسطو بأن الإنسان يعيش ضمن جماعات صغيرة أو كبيرة فهو مدني بطبيعته، فالطبيعة أوجدت فيه هذا الميل للعيش مع بني جنسه، فالجماعات البشرية سرعان ما تتطور لتصبح قائمة على النظام والقانون لتضمن لهؤلاء الأفراد السعادة والطمأنينة. فالدولة عند أرسطو هي عبارة عن بناء أخلاقي يسعى إلى توفير وضمان السعادة للأفراد كافة دون أي تميز بين فرد وأخر.

من هنا نجد أرسطو يؤكد على وجوب قيام الدولة التي تحقق للأفراد أهم مكونات السعادة، وفي نفسه يستهجن قيام تلك الدولة على الحروب والصراعات وإستعباد الناس. [2]

---

[1] المرجع نفسه، ص53.

[2] محمد علي أبو ريان، تاريخ الفكر الفلسفي، ارسطو والمدارس المتاخرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1999، ج2، ص226.

أن النواة الأولى التي تقوم على أساسها الدولة هي الأسرة وليس الفرد، فالفرد لا يمكنه العيش منفرداً دون إنخراطه في مؤسسة إجتماعية.

لهذا فإن الأسرة هي أساس قيام الدولة، وذلك بتعاون أفرادها على تحقيق حاجاتهم الضرورية.

ونظراً لتعدد الحاجات والمتطلبات في الأسرة إلى الحد الذي يتجاوز إمكانيات الأفراد كان لابد لهم من الإستعانة بغيرهم من الأسر والجماعات الأخرى.

وهذا يساعد على تكوين ما يسمى بالقرية، وبذات الطريقة تتكون المدينة، حيث تتعاون هذه القرية مع باقي القرى لتوفير حاجاتها وتتبادل معها المنافع والمصالح ومن خلال ذلك تنشأ الدولة بطريقة طبيعية وغير مصطنعة، يكون فيها جميع أفرادها متساوون في كافة حقوقهم وممتلكاتهم لبلوغ خيرهم وسعادتهم. [1]

ومن ناحية أخرى فإن هذا لا يتحقق إلا بوجود حكومة سياسية تحافظ على حقوقهم وتصونها من أي إعتداء، ويكون فيها الأفراد مطيعين ومتعاونين لتحقيق سعادتهم الشخصية وسعادة الدولة وإستقرارها بدون أي تضحيات من قبل الأفراد أو إجبارهم على الطاعة.

فخير الفرد وخير المجتمع عند أرسطو هما شيء واحد، فالجميع يشارك في الحكم وفي الطاعة.

---

[1] محمد عبدالرحمن مرحبا، تاريخ الفلسفة اليونانية منذ بدايتها حتى المرحلة الهلنستية ، مؤسسة عزالدين للطباعة والنشر،بيروت، 1993، ط1، ص309-310.

وينادي أرسطو بالحكومة التي تجعل جميع أفرادها يشاركون في الحياة السياسية، وهذه الحكومة هي حكومة الطبقة المتوسطة، التي تضع القوانين العادلة للجميع والتي تنتخب الحاكم العادل إنتخابا حراً قائما على المراقبة والمحاسبة على أي تقصير، حيث أن السلطة في هذه الدولة قائمة على موافقة الجميع، فهم يتنازلون فيها طوعا عن بعض حرياتهم الفطرية لتأمين السعادة للجميع. [1]

ورغم مناداة أرسطو بالحرية الإنسانية في الدولة إلا أنه أقر نظام الرق حيث يرى أن من الأفراد في المجتمع من لا قدرة لهم على القيام بالأمور السياسية، وهم العبيد ومع ذلك فهم عناصر مهمة في قيام الدولة ، حيث إن الدولة قامت نتيجة للعلاقة القائمة بين السيد والعبد، فالسيد هو العقل المدبر والعبد هو القوة المنفذة ويجب على السيد أن يوضح للعبد سبب معاقبته له إذا أخطا.

فالسيد والعبد عند أرسطو كلاهما بشر وبذلك يجب المحافظة على إنسانية العبيد، لهذا نجد أرسطو يوصي قبل موته بإعتاق جميع عبيده وإعطائهم حرياتهم. [2]

من هنا فإن أرسطو لم يكن من أنصار فكرة العقد الإجتماعي إذ يختلف عن غيره في قوله بالعقد الاجتماعي الفطري، أي إن الإنسان مفطور بطبيعته للعيش في جماعات منظمة منذ ولادته وبذلك فهو ليس بحاجة إلى إقامة معاهدات أو إتفاقيات لضمان سلامته وحريته داخل الدولة.

---

[1] محمود مراد، الحرية في الفلسفة اليونانية، مرجع سابق، ص 349.

[2] المرجع نفسه، ص352.

نظرية العقد الاجتماعي في العصور الوسطى "الفكر المسيحي" :

تطورت هذه الفكرة على مر العصور ، حيث إنتقلت من الفكر الفلسفى المجرد عند اليونان إلى التصور الكونى واللاهوتى عند الرومان .

فقد وضع مفكرو الرومان العقد الإجتماعى فى صورة قانونية ، حيث حاولوا إيجاد علاقة بسيطة بين هذه الفكرة التي تمثل العدل السامي وبين القانون الوضعي ، بينما نجدها تطبعت بالطابع الديني اللاهوتي وصبغت بصبغة دينية عن طريق فقهاء الكنيسة في العصور الوسطى[1] ، تمثل ذلك في نظرية الحق الإلهي التي إحتلت في ذلك الوقت مركزاً مهماً حيث قامت عليها السلطة في الكثير من المدنيات القديمة ، وقد أقرتها المسيحية في أول عهدها ، ولكنها ثارت عليها وحاربتها فيما بعد ، وقد إستند عليها الملوك والحكام في أوروبا إبان القرن السادس عشر والقرن السابع عشر ، وذلك لتبرير سلطاتهم المطلقة .

وقد تطورت هذه النظرية بحيث أخذت ثلاث صور متتالية هي :-

1 - في البداية كان هناك إعتقاد بأن للحاكم طبيعة إلهية حيث يصل الإعتقاد إلى أن الحاكم هو الله نفسه ، ومن المدنيات التي قامت على هذا الإعتقاد قديما تلك التى ظهرت بمصر وفارس والهند والصين ، حيث كانوا ينظرون إلى الحاكم باعتباره إله ولم يكن هذا الإعتقاد مقتصراً على تلك الحضارات فقط بل كانت موجودة أيضاً عند الرومان الذين كانوا يقدسون الإمبراطور ويعتقدون بأنه إله .

([1]) سالم عبد الرحمن غميض ، المدخل إلى علم القانون ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، 1991 ، ط1 ، ص 146 – 147.

2 – وبعد ذلك تطورت هذه النظرية مع ظهور المسيحية حيث تلاشت فكرة تأليه الحاكم ، بل أصبح الحاكم يستمد سلطته من الله أي يختاره الله ويسلمه السلطة ، وفي هذه المرحلة يطلق على هذه النظرية " نظرية الحق الإلهي المباشر " بمعنى أن الحاكم يستمد السلطة من الله مباشرة ، وقد أيد هذه النظرية العديد من رجال الدين المسيحيين أمثال القديس " أمبرواز " والقديس " بول " الذي يقول بأن مصدر كل سلطة هي الإرادة الإلهية ، وما الحاكم إلا منفذاً لإرادة الله على الأرض .

– وقد إستند الحاكم لويس الرابع عشر في فرنسا إلى هذه النظرية في حكمه ، حيث كان يدعى بأن الله هو من أسند إليه هذه السلطة وليس من حق أي أحد محاسبته ، فهو مسئول أمام الله فقط ، ولم يكن لويس الرابع عشر وحده من إستند إلى هذه النظرية ، فهناك أيضاً لويس الخامس عشر ملك فرنسا سنة 1770 م كما إستعان بها غليوم امبراطور ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى[1].

3– وقد تطورت هذه النظرية أثناء الصراع القائم بين الكنيسة والإمبراطور وأصبح يطلق عليها اسم " نظرية الحق الإلهي غير المباشر" أي أن الله لا يتدخل في إختيار الحاكم بطريقة مباشرة بل هو يرشد الأفراد إلى الطريق الذي يجعلهم يختاروه الحاكم الذي يعتقدون بأنه يستحق أن يحكمهم ، وبذلك يتولى الحاكم السلطة عن طريق الشعب ، وذلك بتوجيه من الإرادة الإلهية وهذا لا يعني أن الحاكم لا يمكن أن يستبد ويظلم شعبه لأنه هو من إختاره ، فهو ليس مسؤول عن أفعاله أمام أحد إلا الله .

([1]) ثروت بدوى ، النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1989 ، ص 126.

إهتمت المسيحية منذ ولادتها بقضية الإنسان ولمن يجب أن يكون ولائه في الدولة وقد ظهر ذلك بكل وضوح في كتاب القديس أوغسطين "مدينة الله" الذي تدور فكرته حول التقابل بين مدينتين، مدينة الله ومدينة الأرض. [1]

ويقصد أوغسطين بمدينة الأرض تلك الدولة أو الوحدة السياسية التي نشأت من شهوة الإنسان ورغبته في السيطرة، وقد وصفها بأنها روح الإثم والشر.

وقد وافق القديس أوغسطين في ذلك " البابا جريجوري " بقوله: " من منا يجهل أن الملوك والحكام استمدوا أصلهم من أناس لا يعرفون الله وأنهم يستجيبون لإغراءالشيطان فيحكمون شهوتهم العمياء في السيطرة على إخوانهم من البشر."(3) كما أيد كل من " البابا بونيفيس والبابا جريجوري " موقف أوغسطين وحكمه على المدينة الأرضية.

أيضا نجد بعض مفكري تلك العصور أيدوا الرأي القائل بأن الوحدة السياسية هي وليدة الإثم إلا أن الدولة ذاتها بالنسبة لهم غير أثمة على طول الخط ونادوا بضرورة وجودها لتفادي المزيد من الشرور والأثام.

وقد أشار " دانتي " إلى ذلك قائلا " مع إن الدولة قامت نتيجة الخطيئة فإننا لا يمكن أن نستغني عنها فوجودها أصبح ضروري وذلك لكبح جماح عنف وإستغلال الأفراد بعضهم البعض حيث لابد من وجود سلطة قاهرة تنتشر في الأرض وتحقق

---

(1) أحمد طاهر، ابجديات علم السياسة، دار الكندي للنشر والتوزيع، الاردن، 1994، ص131

(3) سعيد عاشور ،أوروبا العصور الوسطى،النظم والحضارات ،دار النهضة العربيةللطباعة والنشر ،بيروت ،1963،ج2، ،ص163.

العدالة لبعضهم، ويجب على الأفراد داخل الدولة إحترام وطاعة هذه السلطة المعتمدة في أساسها على مصدر إلهي. " (1)

عليه فإن الدولة رغم صدورها وتأسيسها على الخطيئة إلا أنها باستمرارها ومحاولتها القضاء على الشرور والأثام، تحاول أن تقرب المسافة بين القانون الطبيعي الإلهي والقانون الوضعي.

أما القديس " توما الأكويني " فقد جاء رأيه متميزا عن السابقين ومؤيدا لقول أرسطو حيث يؤكد بأن الطبيعة مؤسسة على شكل هرم شكله الله وكل جزء من

---

(1) سعيد عاشور ،أوروبا العصور الوسطى ،مرجع سابق ،ص163

هذا الهرم يعتمد على غيره من الأجزاء، فالفرد غير قادر بطبيعته على إشباع حاجاته دون الاستعانة بغيره.

فكل طبقة في المجتمع لها وظيفة معينة تقوم بها، ولا يمكن أن يتم كل ذلك إلا بوجود حاكم يدير شؤون تلك الطبقات ويجعلها تعمل بانسجام حتى تتحقق الحاجات وتشبع الرغبات لدى الأفراد.

وفي ذلك يقول الأكويني"إن المملكة ليست ملكاً للملك وإنما الملك ملك للمملكة"[1] ويستلهم الحاكم قوته من الله وتصبح للدولة قيمة عظيمة جداً ويضمن الحاكم للأفراد السعادة والخير في الدنيا والآخرة.

وبدلك نجد أن مفكروا العصور الوسطى أجمعوا على أن السلطة هبة من الله للأفراد وهم بدورهم أنابوا عنهم ملك يراعى شؤونهم ويحسن إستخدام هذه السلطة لما فيه خيرهم وسعادتهم .(2)

وهنا تبرز مهمة رجل الدين المتمثلة في تثقيف الناس وتعليمهم، وكذلك إرشاد وتنوير الحاكم.

القانون الطبيعي عند توماالأكويني:

يعتبر الأكويني أول من طور فكرة القانون الطبيعي في القرون الوسطى في منتصف القرن الثالث عشر، وقد ميز بين أربعة أنواع من القوانيين:

---

(1) المرجع نفسه ،ص197

(2) المرجع نفسه ،ص199

1. القانون الأزلي.
2. القانون الإلهي.
3. القانون الطبيعي.
4. القانون الإنساني أو الوضعي.

1 . **القانون الأول:**

القانون الأزلي وهو الذي من خلاله يتحكم الله في سائر الموجودات، وهو الحكمة الإلهية التي تنظم العالم، بالتالي فإن القانون الأزلي يسمو على الطبيعة

البشرية ، ولا يمكن لأي إنسان مهما بلغت درجة ذكائه وحنكته أن يفهمه، وذلك لا يعني بأن هذا القانون مضاد لقوى البشر العقلية. [1]

2. القانون الثاني:

القانون الألهي ومن إسمه نستطيع أن نفهم بأن هذا القانون هو عبارة عن كلمات الله التي وردت في الكتب السماوية المنزلة، والتي تحتوي على العديد من النصائح والإرشارات لبني البشر مثل الوصايا العشر وغيرها. [2]

3. القانون الثالث:

القانون الطبيعي وهو عبارة عن إنعكاس قواعد القانون الإلهي ، أي محاولة إدراك الإنسان لتلك القواعد، وفهمها عن طريق العقل، للوصول إلى كل ما هو خيرّ لضمان الوصول إلى كمال الإنسان باعتباره غاية مثالية، وهدف مهم يسعى له الجميع، ولكن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التعاون بين جميع الأفراد، بالتالي فإن الخير الفردي لا يتحقق إلا عن طريق الخير العام. [3]

4. القانون الرابع:-

القانون الإنساني أو الوضعي وهو من صنع البشر، تم وضعه ليتماشى مع حياة الأفراد، ويتفق القانون الوضعي مع القانون الطبيعي في جميع قواعده، وفي حالة إختلاف قاعدة ما من قواعد القانون الوضعي عن القانون الطبيعي فيجب على

---

[1] محمد على محمد ،على عبد المعطى ، السياسة بين نظرية والتطبيق، ، دار النهضة العربيةة للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص109.

[2] حورية مجاهد ، الفكر السياسي، ، مرجع سابق، ص147.

[3] حمدى عبد الرحمن ، فكرة القانون، ب م ، ب ت ط2، ص 51.

الأفراد إحترام تلك القاعدة وإن كانت غير عادية لإنها صادرة عن السلطة التشريعية، ولا يعد ذلك مخالفا للقانون الطبيعي لإن هذا القانون يفضل التضحية بالمصلحة الخاصة في سبيل المصلحة العامة، وما أصدرت تلك السلطة تلك القاعدة غير عادية إلا لإنها رأت فيها مصلحة معينة للأفراد. [1]

هذه أنواع القوانين عند الأكويني والتي حاولت أن أرتبها ترتيبا صحيحا من القانون الأزلي الخاص بالله سبحانه وتعالى ثم القانون الإلهي الذي نزله على البشر ثم الطبيعي والوضعي واللذان لا يختلفان كثيراً عن القانون الإلهي بل يستمدان قواعدهما منه.

العقد الاجتماعي في الإسلام:

لم يكن للعرب في الجاهلية وقبل ظهور الإسلام أي حكومة تقوم على رعاية مصالحهم وحمايتهم من الإعتداءات الخارجية، وهذا لا يعني أن العرب آنذاك لم تكن لديهم أسس أو مبادئ يسيرون عليها في تنظيم حياتهم ، بل كانت لهم أعراف ومبادئ تنظم سلوكهم وتضبط معاملاتهم تجاه بعضهم بعض .

فمن أهم هذه المبادئ المحافظة على الشرف، وإكرام الضيف، والشجاعة، والمروءة إلى غير ذلك من القيم النبيلة التي كانوا يتصفون بها .

إلا أن هذه القيم لم تكن بمثابة قوانين ثابتة لا يمكن الخروج عنها أو تجاوزها، فقد كانت هناك جماعات متفرقة تعيش على السلب والنهب، والاعتداء على الضعفاء.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص52.

[2] مصطفى الرفيعي ، الإسلام نظام إنساني، دار مكتبة الحياة، بيروت، ب ت ، ص10.

مثل هذه الجماعات كان ينظر إليها على أنها تخرق تلك المبادئ التي يؤمن بها الجميع فكيف كان العرب إذن يتصدون لهذه الجماعات أو العصابات؟ وكيف كانوا يحقنون دمائهم ويديرون أمورهم؟

إن العرب في الجاهلية كانوا يعيشون ضمن مجموعات يطلق عليها إسم قبائل، وهذه القبائل عبارة عن مجموعة من الأفراد ينتسبون إلى جد واحد، وكان لهم حاكم أو مسؤول يتولى أمور رعايتهم وحمايتهم ضد أي إعتداء، وله مطلق الصلاحية في إصدار القوانين وتطبيقها، ويطلق عليه إسم " شيخ القبيلة " .

ومع أنه صاحب الأمر والنهي داخل القبيلة إلا أنه لا يبث في أي أمر إلا بعد الرجوع إلى أعيان القبيلة، والتشاور معهم خاصة فيما يتعلق بالأمور المهمة التي تخص القبيلة، كإعلان الحرب، وإقرار السلم ... الخ. [1]

أما عن الصفات التي يجب أن يتصف بها شيخ القبيلة فهي: أن يكون في سن مناسبة تمكنه من تولي هذا المنصب، وأن يكون عاقل ذو حكمة وخبرة عالية . أن يكون شجاع ومقدام، كذلك لابد أن يتصف شيخ القبيلة بالجود والكرم، فبيته محطة لكل عابر سبيل، وكل ضيف وزائر، كذلك من أهم صفاته هي التفاني في خدمة قبيلته، وبذل كل ما في وسعه من أجل حمايتها والمحافظة على أمنها واستقرارها. [2]

وما أن ظهر الإسلام حتى برزت أجمل صورة للسلطة المنظمة الخاضعة للقانون فوفقاً لأحكام الإسلام يجب طاعة السلطة الحاكمة التي تتولى أمور الأفراد طالما أن

---

[1] المرجع نفسه، ص 10-14.

[2] المرجع نفسه، ص12.

السلطة تسير بحسب الشريعة الإسلامية... قال تعالى: ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ أَمَنُوآ أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمرِ مِنكُم ﴾. [1]

وقد كان رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم خير مثال لرئيس الدولة الإسلامية حيث كان مبشراً ونبياً ورئيساً في أن واحد يصدر الأحكام، ويقود الجيوش، ويفصل في النزاعات، وينصف الضعيف، ويعطف على الفقير وكان عليه الصلاة والسلام يستشير المسلمين في معظم أمور حياتهم بإستثناء الأمور التي عالجها الوحي ، فلم يكن له ولا لأصحابه رأي بشأنها ولم يطمع يوماً في مال أو سلطان أو منصب رفيع .

وبعد وفاته أصبح أمر الدولة في الإسلام من اختصاص جميع المسلمين عن طريق التشاور والمشاركة في إدارة الشؤون العامة .

على ذلك لم يكن يستأثر بأمور الدولة قلة دون غيرها حتى لا يكون هناك مجال للصراع والتنافس على السلطة، وقد كان ذلك امتحانا للمسلمين لمعرفة مدى تمسكهم بدينهم ، خاصة وأن النبي . عليه الصلاة والسلام . لم يترك أي نص صريح يوضح فيه مسألة الحكم من بعده .

وقد أعطى للمسلمين مطلق الحرية في إختيار من ينوبهم ويرعي شؤونهم بما يرضى الله ورسوله، شرط أن يطيعوه ولا يخالفوه، فمن يخالفه كأنه خالف الرسول الكريم،

[1] سورة النساء، الآية (59).

وفي ذلك يقول عليه الصلاة والسلام: " من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصا الله ومن يطيع الأمير فقد أطاعني ومن يعصي الأمير فقد عصاني". [1]

فطاعة السلطة الحاكمة في الإسلام هي طاعة مقيدة بأحكام الشرع ولا يمكن الخروج عنها " لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق"، كذلك يقول الرسول الكريم " السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يأمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة ". [2]

بذلك نظم الإسلام تلك السلطة وأخضعها لأحكام كتاب الله وسنة رسوله "صلى الله عليه وسلم"[3] الذي وضع حجر الأساس وأقام دعائم الدولة الإسلامية الكبرى، ليس كما كان الأمر قبل ظهور الإسلام عندما كان الملوك ورجال الدين يسيطرون على أمور الحكم وأموال الدولة حتى أنهم جعلوا أنفسهم بين العبد وربه بل أنهم وصلوا إلى درجة وضعوا فيها أنفسهم مكان الله جل وعلا وأمروا الناس بعبادتهم دون الله، قال تعالى: ﴿ اتَّخَذُوٓاْ أَحبَارَهُم وَرُهبَانَهُم أَربَابًا مّن دُونِ اللهِ وَالمَسِيحَ ابنَ مَريَمَ وَمَآ أُمِرُواْ إِلاَّلِيَعبُدُواْ إِلَهًا وَاحِدًا لَّآإِلَهَ إِلَّاهُوَ سُبحَانَهُ عَمَّا يُشرِكُونَ ﴾[4] وقد سار الخلفاء الراشدين على نفس المنهاج الذي سار عليه الرسول الكريم . صلى الله عليه وسلم . وأتبعوا مبادئه واهتدوا بهدي الدين الحنيف فأتسعت رقعة الدولة الإسلامية وأزدهرت وذاع سيطها بين الدول ، فلم يكن هناك حدود تحد سيادة الدولة وإرادتها إلا إرادة عليا وهي

---

(1) محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، ، جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية ، ب ت ، ص 59.
(2) نقلا عن محمد طه بدوى ، مرجع سابق ، ص59.
(3) المرجع نفسه، ص59.
(4) سورة التوبة، الآية (31).

إرادة الله سبحانه وتعالى الذي إستخلف الإنسان في الأرض وحمله أمانة الحكم بالعدل. [1]

وبما أن الأمة هي مصدر السيادة في الإسلام فهي تمارس تلك السيادة من خلال مجموعة من أبنائها يطلق عليهم في الفقه الإسلامي " أهل الحل والعقد" أو "أهل الشورى"، هذه المجموعة تقوم بإصدار الأوامر وإقامة العدل والدفاع عن كل أفراد المجتمع ضد أي إعتداء داخلي أو خارجي، وأهم ما تتصف به هذه الجماعة هي العدل والعلم والرأي والحكمة حتى يتمكنوا من إختيار الإمام الصالح الذي يدير شؤون الأمة بأمانة. [2]

فالعلاقة بين الحاكم والمحكومين هي علاقة "إتفاق" أطلق عليها المسلمون "عقد مبايعة" قال تعالى: ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُواْ كُونُواْ قَوَامِينَ بِالقِسطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَو عَلَى أَنفُسِكُم أَوِ الوَالِدَينِ وَالأقرَبِينَ إِن يَكُن غَنِيًا أَو فَقِيراً فَاللهُ أَولَى بِهِمَا فَلاَ تَتَّبِعُواْ الهَوَى أَن تَعدِلُواْ وَإِن تَلوُواأَو تُعرِضُواْ فَإِنَّ اللهَ كَانَ بِمَا تَعمَلُونَ خَبِيراً ﴾. [3]

فالمصدر الرئيسي للسيادة في الدولة يتمثل في المشيئة الإلهية ، وما سيادة الأمة إلا سيادة قائمة على الوكالة بواسطة أهل الحل والعقد.

---

[1] محمود حلمي، نظام الحكم في الإسلام مقارنا بالنظام المعاصرة، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، بيروت، 1975، ط3، ص 39-40.

[2] محمد كامل ليلة، النظام السياسي، الدولة والحكومة، مرجع سابق، ص 435-436.

[3] سورة النساء، الآية (135).

أما رئيس الدولة فإنه يستمد سلطانه من الأمة، بذلك يكون الجميع خاضع لحكم الله ومشيئته، قال تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ المُلكَ تُؤتِي المُلكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ المُلكُ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الخَيرُإِنَّكَ عَلىَ كُلِ شَيءٍ قَدِيرٌ﴾. [1]

والدولة في الإسلام قائمة على التعاقد الذي يبرم برضا الطرفين والذي يعد بمثابة توكيل من أفراد المجتمع لفرد واحد يتم اختياره برضا جميع الأفراد، بحيث يحكم هذا الفرد عن طريق البر والتقوى ودفع الظلم والعدوان.

وللحاكم حقوق كما للرعية حقوق وواجبات ، ففي مقابل الحمل الذي يحمله الحاكم على عاتقه من رعاية لمصالح الأفراد والسهر على راحتهم وحماية حياتهم وممتلكاتهم لابد من أن يكافئ على عمله بأن يتقاضى من الدولة راتبا لسد إحتياجاته ، كذلك يلقى من الأفراد كل الطاعة والتنفيذ لأوامره وتصرفاته فيما يضمن لهم حماية مصالحهم. [2]

فالحاكم والمحكوم كلاهما خاضع لحكم الشريعة الإسلامية لأنها المعيار الوحيد للأعمال والتصرفات التي تمارسها الدولة، وبذلك يمكن الوصول إلى ضمان حرية الإنسان والحفاظ على كرامته ومصالحه داخل المجتمع أو الدولة.

إن قيام الدولة هو جزء رئيسي من تعاليم الإسلام، فالقرآن الكريم قدم للمسلمين قوانين وأحكام لا تطبق و لا يؤخذ بها إلا في حالة وجود دولة منظمة تعمل على تنفيذ القوانين والأحكام بأن تنصف وتنصر المظلوم وتتجبر على الطاغية.

---

[1] سورة آل عمران، الآية (26).

[2] محمود كامل ليلة، النظم السياسية الدولة والحكومة، مرجع سابق، ص436.

فقد ورد في القرآن الكريم القصاص في القتل قال تعالى:﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيكُمُ القِصاصُ فِي القَتلَى الحُرِ بِالحُرِ وَالعَبدِ بِالعَبدِ وَالأُنثَى بَالأُنثَى فَمَن عُفِىَ لَهُ مِن أَخِيهِ شَئٌ فَإِتّبَاعُ بِالمَعرُوفِ وَأَدَآءُ إِليهِ بِإِحسانٍ ذَلِكَ تَخفِيفٌ مِن رَّبِكُم وَرَحمَةٌ فَمَنِ اعِتَدَى بَعدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾ [1] وقطع يد السارق ﴿ وَالسَارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقطَعُواْ أَيدِيَهُمَا جَزَاءَ بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزُ حَكِيمٌ ﴾ [2] ومعاقبة الذين يسعون في الأرض فسادا ﴿إِنَّمَا جَزَاؤُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَسعَونَ فِي الأَرضِ فَسَاداً أَن يُقَتَّلُواْ أَو يُصَلَّبُواْ أَو تُقَطَّعَ أَيدِيهِم وَأَرجُلُهُم مِن خِلافٍ أَو يُنفَوا مِنَ الأَرضِ ذَلِكَ لَهُم خِزيٌ فِي الدُّنيَا وَلَهُم فِي الآَخِرةِ عَذَابُ عَظِيمُ﴾. [3]

كذلك من تعاليم هذا الدين الحنيف الدعوة إلى الجهاد في سبيل الله لإعلاء كلمة الحق ودحر الطغاة المعتدين وحماية الدين والوطن ولا يمكن أن يتحقق كل ذلك إلا بوجود نظام وحاكم يتولى شؤون الدولة وقد تضمن القرآن الكريم أيضا أحكاماً وتوجيهات تتعلق بالحاكم،[4] قال تعالى:﴿إِنَّ اللهِ يَأمُرُكُم أَن تُؤَدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلى أَهلِهاَ وَإِذَا حَكَمتُم بَينَ النَّاسِ أَن تَحكُمُواْ بِالعَدلِ إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللهِ كَانَ سَمِيعَا بَصِيراً﴾ . [5]

---

[1] سورة البقرة ، الآية (177).
[2] سورة المائدة، الآية (40).
[3] سورة المائدة، الآية (35).
[4] فؤاد عبدالمنعم أحمد، أصول الحكم في الإسلام، نشر مؤسسة شباب الجامعة، 1991، ص 74-76.
[5] سورة النساء الأية 58

من هنا نجد أن العقد الاجتماعي ليس نتاج آراء المفكرين المحدثين بل هو نظام قائم منذ القدم سواء في العصور الأولى قبل الإسلام أو مع ظهور الإسلام الذي قدم أرقى وأعظم صورة من صور العقد الاجتماعي المبني على الرضا والتفاهم والعدل.

الفكر السياسي عند الفارابي:

يؤكد الفارابي على ضرورة الاجتماع البشري فيقول "وكل واحد من الناس مفطور على أنه محتاج في قوامه وفي أن يبلغ أفضل كمالاته إلى أشياء كثيرة لا يمكنه أن يقوم بها كلها وحده بل يحتاج إلى قوم يقوم كل واحد منهم بشيء مما يحتاج إليه وكل واحد بالنسبة لكل واحد آخر بهذه الحال..." [1]

وهنا يؤكد الفارابي على مدنية الإنسان، وحاجته إلى الإجتماع بغيره من الأفراد، ولتوفير كل ما يحتاج من الأشياء التي لا يمكنه أن يوفرها لنفسه.[2]

والفارابي ليس وحده من نادى بهذه النظرية التي تؤكد على ضرورة الإجتماع الإنساني ، فقد نادى بها أيضا أرسطو قبله كما رأينا سابقا ص27

وحيث إن الإنسان عند الفارابي مفطور على الاجتماع فإن قيام المجتمع هو ظاهرة طبيعية وغير مصطنعة، وقد شبه الفارابي علاقة الأفراد فيما بينهم بالعلاقة بين أجزاء البدن الواحد ، لكنه فرق بينهما، بقوله "غير أن الأعضاء أعضاء البدن

---

[3] مصطفى النشار ،فلاسفة أيقضوا العالم ، الفارابى ، " أراء أهل المدينة الفاضلة " ، تحقيق على عبد الواحد ، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة ، 1988 ،ص136

[2] المرجع نفسه، ص 136.

طبيعيـة والهيئـات التـي لهـا قـوى طبيعيـة وأعضـاء المدينـة وإن كـانوا طبيعيـين فـإن الهيئات والملكات التي يفعلون بها أفعالهم للمدينة ليست طبيعية بل إرادية ." [1]

كما يؤكد الفارابي أيضا على أهمية تقسيم العمل بين أفراد المجتمع بطريقة مناسبة ومنظمة أي تعاون الأفراد وتضامنهم حتى تتحقق سعادة المجتمع وسعادة الأفراد، كما أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا في وجود رئيس يكون أصل النظام، والتناسق، والتعاون، ومثال يحتدي به الأفراد داخل المجتمع،[2] وهو يختلف عن رئيس المدينة الفاضلة الذي لابد أن يتوفر فيه عدد معين من الشروط ، منها أن يكون سليم البنية، قوي الأعضاء ، جيد الفهم والتصور، قوى الذاكرة، كثير الفطنة، سريع البديهة، قانعاً متجنباً الملذات الجسمية، وأكثر هذه الشروط تعقيدا واستحالة هي إرتقاء رئيس المدينة الفاضلة عند الفارابي إلى درجة العقل الفعال الذي يستمد منه الوحي والإلهام. (3)

ميز الفارابي بين المجتمعات الإنسانية فجعل منها المجتمعات الكاملة وغير الكاملة حيث قال: " فمنها الكاملة ومنها غير الكاملة ، والكاملة ثلاث : عظمى ووسطى وصغرى فالعظمى : اجتماع الجماعة كلها في المعمورة، والوسطى: اجتماع أمة في جزء من المعمورة، والصغرى: اجتماع أهل مدينة في جزء من مسكن أمة.

---

(1) المرجع نفسه ، ص 137.
(2) إبراهيم مدكور ،في فلسفة الإسلامية، منهج وتطبيقه ، ب ت ، دار المعارف، ط2 ، ب ت ، ص 71.
(3) المرجع نفسه، ص 71-72.

وغير الكاملة: اجتماع القرية، واجتماع أهل المحلة، ثم اجتماع في سكة، ثم اجتماع في منزل. والمحلة والقرية هما جميعاً لأهل المدينة إلا أن القرية للمدينة على أنها خادمة للمدينة، والمحلة للمدينة على أنها جزؤها والسكة جزء المحلة والمنزل جزء السكة والمدينة جزء مسكن أمة والأمة جزء جملة أهل المعمورة ". [1]

بالتالي فالمجتمعات الكاملة التي قال بها الفارابي هي المجتمعات التي يتحقق فيها التعاون الكامل بين أفراد المجتمع ليتمكنوا من توفير كافة إحتياجاتهم الضرورية، أما المجتمعات غير الكاملة لا يمكنها أن توفر لنفسها كافة تلك الاحتياجات. [2]

من هنا نجد أن المجتمعات الإنسانية عند الفارابي نشأت وتكونت نتيجة لحاجة الأفراد إلى التكافؤ والتعاون فيما بينهم حتى يتمكنوا من العيش وتوفير ما يحتاج إليه كل فرد منهم داخل المجتمع.

الإنسان والمجتمع المدنى عند ابن خلدون:

يؤكد ابن خلدون على ضرورة الاجتماع الإنساني وإلى التعاون مع أبناء جنسه، لتأمين ماهو ضروري للبقاء حيث يقول " إلا أن الواحد من البشر قاصر على تحصيل حاجته من ذلك الغداء غير موفية له بمادة حياته منه ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة مثلاً فلا يحصل إلا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين والآت لا تتم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار و فاخوري ، وهب أنه يأكله حباً من

---

[1] مصطفى النشار ،فلاسفة أيقضوا العالم ، مرجع سابق ، ص 136.
[2] المرجع نفسه ، ص 138.

غير علاج فهو أيضا يحتاج في تحصيله أيضا حباً إلى أعمال أخرى أكثر من هذه من الزراعة والحصاد والدراس الذي يخرج الحب من علاف السنبل ويحتاج كل واحد من هذه ألآت متعددة وصنائع كثيرة ، ويستحيل أن تفي بذلك قدرة الواحد فلابد من اجتماع القدرة الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف. "[1] ثم يستمر ابن خلدون فيبين أن بني البشر يحتاجون إلى التعاون لصد كل عدوان خارجي من الحيوانات فيقول " وكذلك يحتاج كل واحد منهم أيضا في الدفاع عن نفسه إلى الاستعانة بأبناء جنسه لأن الله سبحانه لما ركب الطباع في الحيوانات كلها وقسم القدر بينهما جعل حظوظ كثير من الحيوانات العجم من القدرة أكمل من حظ الإنسان فقدرة الفرس مثلا أعظم بكثير من قدرة الإنسان وكذا قدرة الحمار والثور وقدرة الأسد والفيل أضعاف من قدرته ولما كان العدوان طبيعيا من الحيوان جعل لكل واحد منها عضواً يختص بمدافعته ما يصل إليه من عادية غيره وجعل للإنسان عوضاً من ذلك الفكر واليد فاليد مهيأة للصنائع بخدمة الفكر والصنائع تحصل له الآلات التي تنوب له عن الجوارح المعدة في سائر الحيوانات للدفاع مثل الرماح التي تنوب له عن القرون الناطحة والسيوف النائبة عن المخالب الجارحة والتراس النائبة عن البشرات الجاسية إلى غير ذلك بالتالي لابد للإنسان من الإجتماع ."[2] ثم يؤكد ابن خلدون على أهمية الإجتماع لضمان استمرار الكائن البشري وعدم هلاكه فيقول " ما لم يكن هذا التعاون فلا

---

[1] عبد الرحمن بن محمد خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، دار الجيل، بيروت ، ب ت ، ص 46.
[2] المرجع نفسه ، ص 46-47.

يحصل له لا قوت ولا غداء ولا تتم حياته لما ركبه الله تعالى عليه من الحاجة إلى الغداء في حياته ولا يحصل له أيضا دفاع عن نفسه لفقدان السلاح فيكون فريسة للحيوانات، ويعاجله الهلاك عن مدى حياته ويبطل نوع البشر، وإذا كان التعاون حصل له القوت للغداء والسلاح للمدافعة وتمت حكمة الله في بقائه وحفظ نوعه." [1]

ثم يؤكد ابن خلدون على أهمية وجود شخص ما ينوب عن كافة الأفراد الآخرين فيحكم بينهم ويرد عدوان بعضهم عن بعض " ثم أن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررناه وثم عمران العالم بهم فلابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان ، وليست السلاح التي جعلت دافعة لعدوان الحيوانات العجم عنهم كافية في دفع العدوان عنهم لأنها موجودة لجميعهم. فلابد من شيء أخر يدفع عدوان بعضهم عن بعض ولا يكون عن غيرهم لقصور جميع الحيوانات عن مداركهم وإلهاماتهم فيكون ذلك الوازع واحداً منهم يكون له الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان وهذا هو معنى الملك". [2]

بالتالي نجد ابن خلدون يؤكد على ضرورة الاجتماع بالنسبة للكائن البشري لتوفير كافة احتياجاته الضرورية، ولضمان حياته واستمرار وجوده على الأرض والعيش في أمن وسلام، كما يؤكد بأن كل ذلك لا يمكن أن يتحقق إلابوجود شخص معين يتولى كل ذلك ويدفع عدوان بعضهم عن بعض وهو الملك الذي يتم اختياره من بينهم.

---

[1] المرجع نفسه ، ص47.
[2] المرجع نفسه ، ص 47-48.

نظرية العقد الاجتماعي في العصر الحديث:

ومن المفكرين السياسيين الذين قالوا بالعقد الإجتماعي في العصر الحديث قبل هوبز "هيجوجروسيوس" "1583-1645" وهو مفكر هولندي ولد في "ديلفت" من أسرة كبيرة .

كان جروسيوس مثيرا لإعجاب كل المقربين منه في سنواته الأولى وقد أشتهر بعد ذلك في الخارج في سن الرابعة عشرة حيث كان ينظم الشعر باللاتينية دون أي أخطاء تذكر ، وقد تحدث إليه هنري الرابع وأثار إعجابه ولقبه بالإعجوبة الهولندية ، برع جروسيوس في الفنون والآداب والعلوم والشعر والسياسة .[1]

وقد تحصل على الدكتوراه في القانون من جامعة "اوليانز" بفرنسا في سن السادسة عشرة، وله عدد من المؤلفات منها "حرية البحار" و " في قانون الحرب والسلم" الذي أيد فيه المذهب التعاقدي واعتمد فيه على القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي. [2]

---

[1] مارسيل بريتو، تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة جورج ليسكيية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص200.

[2] عبد المنعم الحفنى ، موسوعة الفلسفة والفلاسفة ، مكتبة مدبولى ،ج1 ، ط2 ،1999 ، ص337

وقد إشتد الصراع في ذلك الوقت بين السلطتين الدينية والسياسية ونظراً لوقوف جروسيوس إلى جانب "بارنافلدت" رئيس الحزب الجمهوري الذي تم الحكم عليه بالإعدام فقد تم اعتقاله في قلعة " لوفستاين" .

وبسبب حبه الكبير لزوجته وللمطالعة تم إخراجه من تلك القلعة وسمح لزوجته أن تدخل المعتقل معه وأن تدخل معها أيضا صناديق كبيرة مليئة بالكتب، ثم تم نفيه بعد ذلك إلى فرنسا سنة 1621 وتم إستقباله بكل حفاوة وتكريم وإستقر في "بالانتي" .

وهناك قام بكتابة مؤلفه الذي سبق ذكره " قانون الحرب والسلم" والذي إهداه إلى لويس الثالث عشر سنة 1625 ، وبعد وفاة الحاكم الذي أمر بسجنه في هولندا عاد جروسيوس إليها، ولكنه لم يشعر بالإرتياح هناك فهاجر إلى "هامبورغ" ، ولأنه كان ضليعا في القانون الدولي فقد تم تعيينه سفيرا للسويد في فرنسا سنة 1664 ، وقد عاد بعد ذلك إلى السويد لكنه لم يعش طويلاً حيث توفي أثناء مروره بألمانيا من أثر التعب الذي أصابه بسبب تعرضه لعاصفة قوية في بحر البلطيق.[1]

ونتيجة لعدم الإستقرار السياسي وقيام الحروب والصراعات المستمرة في الدول الأوروبية وإعتماد تلك الدول على القوة لفض تلك الحروب والنزاعات ، كان لابد لجروسيوس من أن يفكر بأن الحل الوحيد لخروج البشر من تلك الحروب والصراعات والعيش في رفاهية واستقرار هو المعالجة الشاملة لتلك القواعد التي تحكم العلاقات بين تلك الدول والبحث عن قانون أساسي أو قانون طبيعي يقع خارج القانون المدني

[1] مارسيل بريتو، تاريخ الأفكار السياسية، مرجع سابق ، ص 201.

لأي دولة ، ويجب على كل الشعوب أن تلتزم به سواء أكانوا حكاماً أو رعايا لما يشتمل عليه من عدل لكافة الشعوب.

يرى جروسيوس أن الإنسان بطبيعته كائن إجتماعي فهو مدفوع بفطرته نحو الاجتماع مع أبناء جنسه لتكوين المجتمع المدني المنظم .

وأن رغبة الإنسان للعيش في مجتمع مدني هي نتيجة للتركيبة الفزويولوجية للإنسان كما أنها نتيجة لرغبة الإنسان في العيش ضمن مجتمع يضمن له سلامته وأمنه وفي نفس الوقت يضمن لغيره سلامته وأمنه.

وبما أن الإنسان لا يستطيع أن يضمن أمنه وسلامته إلا داخل المجتمع المدني فإنه يصبح من الطبيعي أن يسعى إلى المحافظة على ذلك المجتمع بأي وسيلة كانت لأن وجوده يحقق له منفعة كبيرة لا يمكن أن تقاس بأي منفعة فردية. [1]

أما فيما يخص القانون الطبيعي فإن جروسيوس يرى بأن القانون ما هو إلا نتيجة طبيعية لوجود الإنسان كما أنه ملتصق به لدرجة أن الله الذي خلق الإنسان لن يستطيع أن يغير أي شيء في هذا القانون الذي ولد من الطبيعة أحدى مخلوقاته.

وبهذا نجد بأن جروسيوس يرى بأنه للقانون الطبيعي مصدره الخاص به ولكنه في نفس الوقت لا ينفي طبيعة الإنسان نفسه.

وأما إذا أردنا أن نعرف علاقة أي قاعدة قانونية بالقانون الطبيعي فإن ذلك لا يمكن إلا بإحدى طريقتين بحسب رأي جروسيوس:

---

[1] مهدي محفوظ ، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، مرجع سابق، ص 78.

الطريقة الأولى طريقة مباشرة وهي إستنتاج الطبيعة العقلانية والإجتماعية للقاعدة فبالإستناد إلى التحليل المنطقي نستخرج عدة قواعد ناتجة عن الطبيعة الإنسانية وبذلك تصبح هذه القواعد عبارة عن قوانين أساسية في القانون الطبيعي.

أما الطريقة الثانية فهي غير المباشرة وهي الطريقة التي يتم بها إستخراج قواعد القانون الطبيعي من ملاحظة الإستعمال العام في الدول ويؤدي به البحث إلى أن يورد أمثله على ما يقوله من كل العصور وفي كل البلدان. [1]

أما فيما يخص القانون الطبيعي فإن جروسيوس يقول بأن هذا القانون تحدده تسميته نفسها ، فهو اسم على مسمى وهو شامل لكل ما يوجد في هذه الحياة وكل ما يؤدي بالبشر إلى الحياة السعيدة والآمنة .

والقانون الخاص ما هو إلا نقطة بداية لما يشمله القانون الطبيعي . ويفرض ذلك القانون الخاص على البشر إحترام ما يعود لي من ملك وما يعود لك أنت أيضا، كما أنه يجبر البشر بإحترام كافة التعهدات والعقود ويجبرهم على التعويض عن أي أضرار قد يتسبب بها المرء لغيره ثم أنه يؤكد على تطبيق كافة العقوبات التي يتم فرضها على كل من يقف في وجه هذا القانون العام. [2]

أماعن الدولة أو المجتمع التعاقدي فإن جروسيوس يرى بأن الدولة لا يمكن أن تقوم بشكل أساسي ، وقوي إلا على فطرة الإنسان وميله إلى الإجتماع حتى يتمكن من تحقيق مصلحته ومصلحة غيره ، أي تحقيق المصلحة المشتركة عن طريق العقد

---

[1] مارسيل بريتو، تاريخ الأفكار السياسية، مرجع سابق، ص 200.
[2] المرجع نفسه، ص 200.

الإجتماعي حتى يتم تكوين الدولة القادرة على إستيعاب وتطبيق القانون الذي يحقق للأفراد الأمن والاستقرار والمنفعة العامة لكافة أفراد المجتمع.

وحتى يكون ذلك العقد الإجتماعي المتفق عليه بين أفراد المجتمع عقدا صحيحاً يجب على جميع أفراد المجتمع أن يلتزموا بكافة بنوده التي عن طريقها تقوم الدولة القوية القادرة على المحافظة وحماية حياة الأفراد وممتلكاتهم، كما أن القانون الطبيعي أيضا بدوره يجبر الأفراد على الإلتزام بتلك البنود . فجروسيوس يعتبر بأن الإلتزام التعاقدي كما هو ضروري في القانون الخاص فهو ضروري أيضا في القانون العام.

وبذلك يصل جروسيوس إلى أن الدولة هي عبارة عن تجمع رجال أحرار إتفقوا بكامل حريتهم ودون أي ضغوط على التعاقد فيما بينهم لتكوين المجتمع أو الدولة والخضوع لأوامرها.

ويؤكد جروسيوس على أن الدولة رغم أنها لا تقوم إلا عن طريق تجمع عدد كبير من البشر الزائلين وغير المخلدين إلا أنها باقية لا تموت ولا تزول بزوالهم، كما أن حقوق الدولة ومتطلباتها هي أيضا باقية لا تتغير بتغير الحاكم أو السلطة أو بشكل الحكومة وبذلك تقوم الدولة الدائمة عبر الزمن.

وجروسيوس يرى بأن تحديد هوية الدولة وإستقرارها يقع على عاتق الشعوب ، فالدولة بحسب رأيه هي الأمة والأمة هي الدولة والسبب الرئيسي في قيام الدولة هو تحقيق السعادة العامة والخير العام.

وحتى يتحقق ذلك يجب وضع المصلحة العامة فوق أي اعتبار ، ومن خلال ذلك يعتقد جروسيوس بأنه من حق الدولة أن تستولي على ملكية الأفراد إذا كان ذلك يضمن للأفراد المصلحة العامة. [1]

العقد الاجتماعي عند جون لوك "1632-1704":

لا يختلف لوك كثيرا عن أنصار نظرية العقد الأجتماعى ،في قوله بوجوب وجود سلطة حاكمة تقوم بتنظيم حياة الأفراد الطبيعية، أما اختلافه عنهم فيكمن في مناداته بالحرية والمساواة بين الأفراد فى الوقت الذي يجرد فيه الأخرون الأفراد من كافة حقوقهم وحرياتهم . [2]، فالإنسان عند لوك كائناً له إرادته المستقلة التي لا يمكن المساس بها أو تقييدها، وتلك هي الحرية الإنسانية التى تختلف عن حرية الملك المقيدة بشرطين:-

1. السماح لكل فرد بأن يحتفظ بما يملكه.
2. إعطاء كل فرد في المجتمع ما يحتاج إليه لإستمرار حياته.

أيضاً هناك الحرية الشخصية، والتي يقصد بها لوك التحرر من سلطان الأب، وسلطان الملك، فلا يمكن للأب إساءة إستعمال سلطته في تقييد حرية الأبناء، فسلطته مقيدة في إطار تربية أبنائه التربية الصالحة وليصنع منهم كائنات حرة. [3]

---

[1] مهدي محفوظ، مرجع سابق ، ص 70.
[2] ماجد فخرى ، في الحكم المدني، (جون لوك) ، مرجع سابق ، ص 6.
[3] رفقى زاهر ، أعلام الفلسفة الحديثة، ، دار المطبوعات الدولية، ط1، 1979، ص 85.

أيضا يؤكد لوك على إستحالة إرجاع سلطة الحكومة في الدولة إلى سلطة الأسرة القديمة ونظام الحكم فيها، والسبب في ذلك هو أن الناس قديماً كانوا يعيشون حياة الفطرة أي الحياة الطبيعية والتي لا يمكن أن يوجد فيها حينها إلا قانون الطبيعة الذي يتماشى مع تلك الحياة .

بالتالي فلا يمكن أن تكون حرية الإنسان مقيدة في ذلك الوقت وفي ظل القانون الطبيعي ، إلا بإرادة الفرد بموافقته لضمان إستمراره والحفاظ على حياته وذلك لما يمكن أن يتعرض له من إعتداءات من قبل غيره ولا يمكن ذلك إلا بالانخراط داخل المجتمع المدني والتخلي عن الحياة الطبيعية والتي هي حياة فوضى وصراعات مستمرة .(1)

فالمجتمع المدني هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن للأفراد أن يحافظوا من خلالها على أرواحهم وممتلكاتهم، وهو عبارة عن عقد يتم إبرامه بين جميع أفراد المجتمع وبين الحاكم، وينص هذا العقد على تخلي الأفراد على قدر معين من حقوقهم الطبيعية للسلطة الحاكمة، أما باقي الحقوق فيتم الإحتفاظ بها، ويجب على الحاكم الذي يتم إنتخابه المحافظة على تلك الحقوق وحمايتها.

من هنا نجد أن لوك لا يؤيد فكرة إمتلاك الحاكم للسلطة المطلقة، بل أكد على ضرورة تقييد هذه السلطة حتى يتمكن الأفراد من الإستمتاع بحقوقهم المتبقية التي

---

(1) عزمي إسلام ، سلسلة أعلام الفلسفة(جون لوك) ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،القاهرة ، ب ت ،ص260

لـم يتنـازلوا عنهـا ، بالتـالي فـإن لـوك يعتبـرمن أنصـارالحكم المقيـد الـذي يهـدف إلـى الصالح العام.[1]

وقد نادى لوك بضرورة تقسيم السلطة إلى ثلاثة أقسام:-

1. **السلطة التشريعية:** تمنح هذه السلطة لممثلي الشعب الذين يكتسبون هذا الحق إما بالإنتخاب أو الوراثة.

2. السلطة التنفيذيـة: ووظفتها تنفيذ القوانين التي يضعها الشعب من خلال سلطته التشريعية وتتضمن القوانين الإدارية والقضائية.

3. السـلطة الفدراليـة: وهـي تكمـل السـلطة التشـريعية وهـي عبـارة عـن منـدوبين عـن المدن، والمقاطعات الإنجليزية، وبعضهم من الفرسان والبعض الأخر من رجال الدين ويقوم الملك بتعيينهم، وهم الذين تكون من خلالهم مجلس اللوردات، ولا يمكن للملك أن يتدخل فـي عمـل هذه السـلطات إلا فـي إطـار محـدود . أمـا الكلمـة الأخيرة فهي لممثلي الشعب. [2]

وكذلك نجد لوك يؤكد على ضرورة وجود سلطة حاكمة داخل المجتمع المدنى لتنظيم حيـاة الأفـراد، لكـن يجـب علـى هـذه السـلطة إحتـرام حريـة الإنسـان، كمـا يقـول لـوك بضـرورة تخلـي الأفـراد عـن بعـض حقـوقهم للسـلطة الحاكمـة مـع إحتفـاظهم بـبعض الحقوق التي يجب على الحاكم المنتخب أن يحافظ عليها ويحميعها.

---

(1) نعمان أحمد الخطيب ،الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1999 ، ط1 ، ص 65-66

(2) عزمى إسلام ،سلسلة أعلام الفلسفة ، (جون لوك) ، مرجع سابق، ص 264.

العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو "1712-1778":

روسو أيضاً لم يوافق هوبز على إعطائه السيادة المطلقة للحاكم، بل جاء رأيه مخالفاً تماما حيث قال بوجوب إعطاء السيادة المطلقة للأمة،

إن روسو لم يختلف مع لوك في قوله بأن الحياة الطبيعية هي حياة خير وسعادة ومساواة، ولكن بسبب فساد تلك الطبيعة وتطور الصناعات وظهور الملكية الخاصة أصبحت الحياة الفطرية لا تطاق، فلم يعد هناك معنى لا للحرية ولا للمساواة، فكثرت المساوئ وإختفت السعادة والبسلطة التى كانت موجودة فى الحياة الطبيعية ، بالتالي كان من الضروري أن يبحث الأفراد عن طريقة يتمكنون من خلالها من استعادة ما كانوا يتمتعون به في الحياة الطبيعية[1]، وكل ذلك أدى إلى قيام المجتمع السياسي المنظم ، والذى لايقوم إلابتكوين ما يسمى بالميثاق الإجتماعى أوالعقد الإجتماعى ، وهذا العقد فى رأى روسو قادر على إصلاح ما أفسد ، وهو يقضى بتنازل الأفراد عن ممتلكاتهم وحقوقهم الشخصية للمجتمع أوالإرادة العامة وليس لشخص أوجماعة أوطبقة ،(2) فى الوقت داته فإن تنازل الأفراد لا يفقدهم حقوقهم وحرياتهم حيث أن تلك الحقوق والحريات الطبيعية المتنازل عنها أستبدلت بحقوق وحريات مدنية صادرة عن ذلك العقد .

---

[1] نعمان أحمد الخطيب ، الوجيز في النظم السياسية، المرجع نفسه ، ص 108

(2) على الحوات ،مبادئ علم الإجتماع ،منشورات الجامعة المفتوحة ،1999 ، ط2 ،ص49

حيث يحددها وينظمها التنظيم السياسي[1]، وبذلك يتكون المجتمع حيث السيادة لجميع أفراد المجتمع، أما القوانين فإنها تستمد شرعيتها من الإرادة العامة وهي مطلقة تعبر عن المجموع وترعي مصالحه. [2]

من هنا نجد بأن العقد الإجتماعي عند روسو هو عبارة عن إرادة الشعب،والمتمثلة في الإدارة العامة التي تنازل لها الأفراد عن كافة حقوقهم الطبيعية،وإستبدالها بالحقوق المدنية التى يحددها التنظيم السياسي.

وفى بحث بعنوان "مقال فى العلوم و الفنون " 1750م قد أوضح روسو ما تتسم به الحياة الطبيعية من خير وسعادة وفضيلة ، وقد تحدث روسو فى هذا البحث أيظا عن مدى إفساد العلوم والفنون للأخلاق ، وكيف إن العلوم لم تساعد على تنقية الأخلاق بل على عكس ذلك زادت فى إفسادها ، وقد قسم روسو هذا البحث إلى قسمين ،القسم الأول يتحدث فيه عن الأداب الموجودة داخل المجتمع المدنى ومنها الرقة والكياسة ،وأداب المعاملة بين الأفراد ، كل تلك الأشياء ما هى إلا ستار تختفى وراءه عادات سيئة وأخلاق أسوء ، وكلما كبرت المدينة أوالدولة

وإتسعت كبرت تلك العادات وزادت فى السوء ، وكلما زادت هذه العادات سوء كلما إبتعد الأفراد عن الحالة الطبيعية الخيرة .[3]

(1) نعمان أحمد الخطيب ، الوجيز فى النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص108

(2)حسن كيرة ،المدخل إلى القانون ،منشأة المعارف،الإسكندرية،1969،ص110

(3) على عبد المعطى ،الفكر السياسي ،دار المعرفة الجامعية ،1988 ،ص318،319

أماالقسم الثانى فإنه يتحدث فيه عن ما تتركه العلوم والفنون على رجال العلم و الأدب من صفات كالبخل و البطالة وغيرها ، كما يؤكد روسو على أنه كلما زاد

الترف فى الدولة كلما زادت الحاجة إلى ضرورة توفير الحاجات الكمالية وكلما توفرت تلك الحاجات كلما زاد ذلك من فساد الأخلاق ، لهذا يؤكد روسو على ضرورة القضاء على كل ما تحمله العلوم والفنون من سيئات ولايتحقق ذلك إلا بالعودة إلى الحالة الطبيعية الأولى تلك الحالةالتى تسمو وترتقى فوق كل شئ ،كما أن روسو يرى بأن العلم الأسمى الذى يجب على كل فرد أن يبحث عنه ويتحلى به هو الفضيلة التى تطهر النفوس من كل شئ سئ ، يقول روسو " لأيتها الفضيلة ، أنت علم رفيع تحفل به النفوس البسيطة ، هل ثمة حاجة إلى العناء الشديد وهذا العنت كله حتى نعرفك ؟ أليست مبادؤك مطبوعة فى القلوب كل القلوب ؟ألا يكفى فى تعلم قوانينك أن يخلو المرء إلى نفسه ، ويصغى إلى صوت الضميرفى صمت الأهواء (1)

(1) المرجع نفسه ،ص319

الفصل الثانـي

توماس هوبز حياتـه وثقافتـه

المبحث الأول : حياتـه وعصره

المبحث الثانـي : منـهجه ومؤلفاتـه

الفصل الأول:.

حياته وثقافته

المبحث الأول : أ- حياته

توماس هوبز من مواليد 5 أبريل 1588م كان ينتمي إلى عائلة ريفية فقيرة فلم يكن والده ذو ثقافة عالية ، عمل كقس في إحدى كنائس القرية، وعرف عنه حبه الشديد للخمر والميسر بينما كانت والدته مجرد ربة بيت عادية، ولم تحظ بأي تعليم.

ومن المعروف عن ولادة هوبز أنه ولد قبل الفترة المحددة للولادة نتيجة فزع أمه وخوفها أثناء الحمل من خبر قدوم الأسطول الأسباني "الأرمادا" إلى انجلترا.

أما هوبز فيقول بأنه ولد قبل أوانه نتيجة لخوفه وجبنه وأرخ بنفسه لهذا الحدث بقوله: " أنه في عام الأرمادا وضعت والدتي توأمين "الخوف وأنا" وهو العامل الأساسي الذي كان يحركه حيث عاش طوال حياته في خوف دائم من الموت، وقد كان لهوبز أخوان اثنان تكفل عمه بتربيتهم هو وإياهم بعد أن إختفى والده، فعمه كان ميسور الحال نتيجة إمتلاكه معملا للقفازات الجلدية.(1)

التحق هوبز بجامعة اكسفورد في سن مبكرة لم تتعد الرابعة عشر، درس فيها

---

(1)- سعيد ناصر،المجتمع والسلطة فى نظريات العقد الإجتماعى ،ج1،مكتبة طرابلس العلمية ،طرابلس ،1996،ط1،ص14

الفلسفة والفيزياء والرياضيات والجغرافيا.

وقد تفوق في علم المنطق وغيره من العلوم كالفلك والرياضيات والجغرافيا وبعض علوم الطبيعة الأخرى.

وفي سنة 1607م تخرج من الجامعة وعمل معلماً خاصا " لوليم كافندش" ، ابن الأسرة الأرستقراطية الشهيرة التي عرف عنها اهتمامها بقضايا الفلسفة والفكر والأدب، عندها أطلع هوبز على الكثير من الأفكار والآراء الخاصة بكبار رجال الفكر والسياسة والعلم الذين كانوا يترددون على هذه الأسرة وهو في كنفها، وقد سنحت له الفرصة عند هذه العائلة بالسفر إلى أوربا ليتعرف على مؤلفات وأعمال الكثير من العلماء، حيث إصطحب معه تلميذه ابن أل استيوارت.[1]

وقد اقتنع خلال هذه الرحلة بعدم جدوى الفكر الأرسطى الصوري، والذي زاد من اقتناعه بذلك هو لقائه بالمفكر الانجليزي " فرنسيس بيكون" والذي تأثر به هوبز وعمل معه كاتب لسره وساعده على ترجمة أعماله الانجليزية.

وبعد عودته أنهى ترجمته الأولى وهو كتاب " توكيديز" عن حرب البلونيز، [2] أما بالنسبة للرحلة الثانية التي قام بها هوبز إلى أوروبا فقد كانت مع تلميذه الجديد ابن سير جرفس كلتون" أثر تركه أل استيوارت بعد وفاة تلميذه وصديقه سنة

1–ول ديورانت ،قصة الحضارة ،ترجمة محمد على أبو درة ،المجلد الثامن ،لجنة التآليف والترجمة والنشر ،القاهرة ،1980،ص3

2– إمام عبد الفتاح ،توماس هوبز فيلسوف العقلانية ،مرجع سابق ،ص54

1628 م ، وبقى في القارة الأوروبية مع تلميذه الجديد مدة عامين، تعرف خلالها هوبز لأول مرة على هندسة اقليدس التي إنبهر بها بشكل كبير ووجد فيها المنهج الذي لا يمكن أن يقبل الشك. (1)

وقد حاول تطبيق هذا المنهج على المشكلات السياسية فيما بعد ، وهذا ما ظهر في كتابه " التنين" الذي قدم فيه دراسة برهانية للإلتزامات التي تؤسس عليها الدولة، حيث يقول في الفصل الحادي والعشرين من كتابه " تعتمد المهارة في إقامة الدول وتدعيمها على قواعد معينة كما هي الحال في الحساب والهندسة ، أعني أن إقامة الدول لا تعتمد على الجانب العملي فقط كما هي الحال في لعبة التنس وإنما تعتمد على قواعد " نظرية" لم يجد أحد حتى الآن الوقت أو الرغبة أو النهج لإكتشافها."(2)

أما المرحلة الثالثة فى حياة هوبز فإنها تمثل عودة ثانية لآل استيوارت حيث إرتبط بحفيد إستيوارت تلميذ له، وقد كانت هذه أطول رحلة مقارنة برحلاته السابقة، حيث استمرت ثلاث سنوات التقي فيها مع جاليليو باعتباره أهم المشتغلين بالفلسفة الطبيعية، وبدأ يرى العالم كما يراه جاليليو في حركة مستمرة وليس في سكون، وقد مد هذه الفكرة إلى الفرد والمجتمع. (3)

1_المرجع نفسه ،ص63

2- المرجع نفسه ، ص54-63

3- حورية مجاهد ، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده ،مرجع سابق ،ص359

وفي عام 1634م عاد هوبز إلى القارة تعرف خلالها على "الأب مرسين" عالم الطبيعة المشهور الذي تأثر به هوبز كثيرا لدرجة أنه دفعه إلى نقد تأملات ديكارت.

ب – عصره

البيئة السياسية لتوماس هوبز:

إن البيئة السياسية التي نشأ فيها هوبز كانت حافلة بالأحداث السياسية نتيجة للحروب والصراعات المستمرة الداخلية والخارجية ، سواء على الصعيد السياسي أوالإجتماعي ، وقد تركت هذه الأحداث بصمتها على كل أفكاره وأرائه فيما بعد.(1) كانت إنجلترا في ذلك الوقت مثل غيرها من الدول الأوروبية الأخرى، واقعة تحت الحكم الملكي المطلق، حيث شاعت آنذاك نظرية "حق الملوك الإلهي أو المقدس في الحكم" ، وفي عام 1215م اضطر الملك "يوحنا" أن يصدر ما يسمى "بالعهد الأعظم" وهو ينص على الآتي:-

1. عدم القبض على أحد أو سجنه إلا بقرار من محكمة قانونية.
2. لا تفرض ضريبة إلا بموافقة "المجلس الأعظم" وهو من الأشراف ورجال الكنيسة.
3. عدم تدخل الملك في شؤون الكنيسة.

ولكن ذلك لم يمكن الأشراف من مشاركة الملك في قراراته، ومع مرور الوقت تمكنت كل مدينة من مشاركة الملك في قراراته عن طريق مندوبين ينوبوا عنها في "المجلس الأعظم"، وبعد ذلك بفترة انقسم هذا المجلس إلى قسمين:-

1. مجلس يمثل الأشراف ورجال الدين "مجلس اللوردات".
2. مجلس يمثل المدن والمقاطعات "مجلس العموم"، واصبح يطلق على هذين المجلسين "البرلمان".

إلا أن الملوك في تلك الفترة لم يكونوا مرتاحين للبرلمان حيث إعتبروه إنتقاص من سلطتهم وسلب لأحقيتهم في الحكم، ولذلك حاولوا مراراً القضاء عليه بعدة طرق، كاستمالة زعمائه إلى صفوفهم. [1]

واستمرت الحروب والصراعات في المجتمع الإنجليزي، ومر بعدة فترات تقيد فيها الحكام والملوك ، منها فترة حكم "جيمس الأول"، وهو من أسرة آل استيوارت وصل للعرش على أساس توحيد إنجلترا وإسكتلندا باعتباره كان ملكا على إسكتلندا، لكنه تمسك بما يسمى حق الملوك الإلهي في الحكم الأمر الذي أدخله في صراع مع البرلمان، ففرض العديد من الضرائب بدون موافقة البرلمان، وقد أشتدت تلك الصراعات مما أذى بالملك إلى حل البرلمان.

ثم جاء بعد ذلك إبنه ووريثه "شارل الأول"، [1] الذي طغى واستبد بدون رأفة ولا رحمة، وأنكر حقوق البرلمان بدعم من زوجته الكاثوليكية ، إبنة ملك فرنسا "هنري

[1] شوقي الجمل ،عبدالله عبدالرزاق، تاريخ أوروبا من عصر النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2004، ص 68-69.

الرابـع" وشـقيقه الملـك "لـويس الثالـث عشـر" ، حيـث اتفـق شـارك الأول مـع الملـك الفرنسـي علـى وضـع الكاثوليـك الإنجليـز تحـت حمايتـه، كـذلك عزمـه القيـام بحملـة عسكرية ضد الأسبان بدون الأخذ بآراء البرلمان، و قد سلم امر الجيش إلى أحد أصدقائه والذي يطلق عليه "دوق بكنجهام" إلا أن هذا الدوق لم يكن كفء لقيادة مثل هذه الحروب .

كذلك شن عدة حروب على فرنسا وقد كانت الهزيمة دائما بانتظاره في كل حملة، وأدى ذلك إلى ضعف القوات المسلحة، وشبه إفلاس الخزينة، الأمر الذي أدى بالملك إلى فرض العديد من الضرائب التي تحمل أعبائها الفلاحين. [2]

كل ذلك ساهم في إشعال فتيل الحرب الأهلية التي دامت مدة سبع سنوات، بين أتباع الملك وحاشيته وبين البرلمان بقيادة كروميل، ووضعت الحرب أوزارها بانتصار البرلمان وإعدام شارل الأول سنة 1649م وإعلان الجمهورية.[3]

ولكن لم يستمر الحال على ما هو عليه طويلا فبعد وفاة كروميل وعودة الملكية إلى إنجلترا وعودة آل استيورات للحكم عام 1660م إعتلي الملك "شارل الثاني" العرش وقام بعدة إصلاحات سواء على الجانب الإجتماعي أو السياسي الأمر الذي ساعد على ظهور قواعد وأحكام سياسية تلائم ذلك التطور فيما بعد.[4]

---

(1) المرجع نفسه، ص 69.
(2) المرجع نفسه، ص 70-71.
(3) موسى إبراهيم، معالم الفكر السياسي والمعاصر، مؤسسة عزالدين للطباعة والنشر، بيروت، 1994، ص 82.
(4) سعيد ناصر، المجتمع والسلطة في نظريات العقد الاجتماعي، مرجع سابق، ص22.

ثم وقع الملك شارل معاهدة مع "لويس الرابع عشر" سنة 1670 حكم بمقتضاها بانحياز إلى الكاثوليك الأمر الذي أعاد الصراع داخل المجتمع الانجليزي بعد أن كانت الملكية قد عادت إلى إنجلترا مدة ثمانية سنوات، وقد اتصفت تلك الفترة بالصراعات الدينية وإانقسام مجلس العموم إلى مؤيدين ومعارضين لإعتلاء "جيمس الثاني" للعرش. [1]

[1] حورية مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، المرجع السابق، ص 361.

المبحث الثاني :-

أ - منهجه :-

يؤكد توماس هوبز على أهمية المنهج كأداة تمكن الباحث من الوصول إلى المعرفة ، فالعقل البشري كثير الوقوع في الأخطاء نتيجة لإفتقاره إلى المنهج الصحيح، ومن شدة إعجاب هوبز بالهندسة ودقة نتائجها، لإعتمادها على النسق الإستنباطي الذي يبدأ بالتعريفات والمسلمات ، التي تساعد العقل على استنباط القضايا والنتائج الصحيحة والسليمة ، دون أدني شك في صحتها، إعتقد بأنه يمكن الإعتماد على المنهج الإستنباطي في حل كافة المشكلات التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد.

كما اعتمد هوبز على هذا المنهج إيضا في كتابه "التنين"، الذي يعد من أهم وأعظم كتبه على الإطلاق، حيث قسمه إلى قسمين:-

القسم الأول: هو عبارة عن مجموعة من التعريفات والبديهيات التي تحدد كافة التصورات التي سيتعرض لها.

أما القسم **الثاني:** فهو عبارة عن الإستنباطات التي تساعد القارئ على الوصول إلى النتائج التي يتوقعها هوبز لإقامة نظريته السياسية. [1]

كما تبني مصطلح "التحليل والتركيب" ، المتضمن فى المنهج الرياضي ، الذي من خلاله حاول الوصول إلى الأسباب التي أدت إلى الحروب والصراعات المستمرة في

---

[1] محمد علي محمد، علي عبدالمعطي، السياسة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص 126.

عصره، وقد قام بتحليل الدولة في كتابه "التنين"، الذي ناقش فيه كل الضروف و الأحوال التي تتعلق بالفرد الموجود داخل تلك الدولة.

وقد تمكن من الوصول إلى تلك الأسس والمبادئ الأولية نتيجة لإتباعه المنهج التحليلي، الذي يرد الموضوع إلى أبسط أجزائه قبل عملية التعميم وصدور الأحكام، أي من الدولة إلى الفرد، وقد وصف هوبز منهجه الذي إتبعه في التنين قائلا "أما فيما يتعلق بالمنهج فإنني اعتقد أنه لا يكفي أن أستخدم أسلوباً سهلا واضحا فيما أقول اللهم إلا إذا جعلت بدايتي مادة الحكومة نفسها ثم أسير من هذه البداية إلى شكل ومنشأ هذه الحكومة إلى البداية الأولى للعدالة، لأن كل شيء يفهم فهما أفضل عندما نصل إلى علته التي كونته، والأمر هنا كمثل الوضع في الساعة أي آلة صغيرة: مادة العجلات وشكلها وحركتها لا يمكن أن تعرف جيدا إلا إذا فصلنا أجزائها بعضها عن بعض ودرسنا هذه الأجزاء على حدة ، وعلى ذلك فلكي نقوم ببحث أكثر إثارة في حقوق الدولة وواجبات رعاياها فإنني أقول أنه من الضروري لا فقط تناولها جزءا جزءا بل ايضا تناولها كما لو كانت مفككة بعضها عن بعض، أعنى أن نفهم فهما سليما ماذا تعني الطبيعة البشرية وما هي الموضوعات التي تلائم وجود مثل هذه ، الحكومة كيف أن الناس لابد أن يتفقوا فيما بينهم بحيث ينموا مثل هذا الإنفاق ويتحول إلى دولة مؤسسة تأسيسا جيدا". [1]وهنا يؤكد هوبز على أهمية منهج التحليل والذي عن طريقه يمكن الوصول للعلة الأولى التي عن طريقها يتكون

[1] هوبز، الإنسان والمواطن، نقلا عن إمام عبد الفتاح، مرجع سبق ، ص 99-100.

الشيء كالساعة مثلا: حيث لا يمكننا معرفة أجزائها ومكوناتها إلا إذا فككناها إلى أجزاء حتى نتعرف على أصغر جزء فيها، كذلك الدولة بالنسبة لهوبز فعند دراستها يجب أن نتعرف على ما تعنيه الطبيعة البشرية ، وكيف يمكن أن تقوم الدولة عن طريق دراسة موضوعاتها، والأسباب التي تجعل الأفراد يتفقون فيما بينهم حتى يتمكنوا من تكوين دولة خاصة بهم وقائمة على أسس قوية.

والمنهج التحليلي عند هوبز لا يصلح فقط للفلسفة السياسية بل يمكن تطبيقه أيضا على مختلف مجالات المعرفة البشرية بل على مجال الفلسفة بأكمله، إذ يعتبر أقصر الطرق للوصول إلى الحقيقة سواء في ميدان الطبيعة أو المنهج أو غيرها.

يقول هوبز " أولئك الذين يدرسون الفلسفة بغية المعرفة بصفة عامة وليس لمعرفة ظاهرة معينة من الضروري لهم أن يتفقوا على أسباب الأشياء الكلية أو معرفة تلك السمات المشتركة بين جميع الأجسام ، أعني أعراض المادة فيها بل أن يستطيعوا معرفة أسباب الأشياء الجزئية أعني تلك الأعراض التي يتميز الشيء بواسطتها عن غيره ولابد لهم من ناحية أخرى من معرفة تلك الأشياء القليلة قبل أن يستطيعوا معرفة أسبابها وإذا كانت الأشياء الكلية متضمنة في طبيعة الأشياء الجزئية فإن العقل يقوم بمعرفتها عن طريق التحليل ، فمثلا: لو أننا عرضنا لفكرة ما ولتكن المربع فإننا نجد أن هذا المربع ينبغي أن ينحل إلى سطح محاط بعدد معين من الخطوط المستقيمة والمتساوية والزوايا القائمة، وبهذا التحليل يكون لدينا هذه الأشياء

الكلية المتفق عليها مثل الخط، السطح، الخطوط المستقيمة، التساوي، فإذا استطعنا اكتشاف أسباب هذه إستطعنا جمعها معا في سبب المربع .

ولو أراد شخص أن يدرس مثلا تصور "الذهب" لكان في إستطاعته أن يحل هذا التصور إلى أفكار مثل: ثقيل "بمعنى أنه يتجه إلى الأرض" صلب، مرن، وعدد أخر من الكليات التي هي أكثر من الذهب نفسه ثم تستطيع أن تحلل هذه الكليات الجديدة أيضا... وهكذا إلى أن تصل إلى تلك الأشياء التي هي أشد عمومية وأكثر كلية وبهذه الطريقة– أعني عن طريق الحل المستمر لنصل إلى معرفة هذه الأشياء ومن ذلك كله استطيع أن أقول: إن منهج الوصول إلى المعرفة الكلية لهذه الأشياء هو منهج تحليلي خالص". [1]

فالتحليل عند هوبز هو عبارة عن فن يسير بمقتضاه العقل من شيء مفترض إلى مبادئ، أما التركيب فهو فن البرهان نفسه.

ففى التحليل نبدأ من براهين وإفتراضات حتى نصل إلى المبادئ االبسيطة ، أما فى التركيب فإننا نبدأ من المبادئ البسيطة حتى نصل إلى البرهان .

والإستدلال سواء كان تحليلا أم تركيبا فهو عبارة عن تعريفات والتعريفات هي عبارة عن توضيح لتصوراتنا البسيطة حتى يزول الغموض والخطأ، ومن خلال ذلك يقول هوبز إذا أراد الإنسان أن يقي بلاده شر تلك الحروب والصراعات المدمرة فلابد له

(1) المرجع السابق، ص101.

من إتباع طريق التعريفات والبراهين الهندسية أي استعمال العقل بالطريقة الصحيحة والرياضية .[1]

مما سبق نجد أن منهج هوبز الذي أتبعه وأعتمد عليه هو المنهج التحليلي الذي أعجب به أعجاباً شديداً لدرجة أنه اعتمد عليه في تأليف أهم كتبه وأشهرها وهو كتاب "التنين".

ب – مؤلفاته :–

1– في عام 1637 م قام هوبز بنشر لمحة عن "المساجلات" لأرسطو بالانجليزية.

2– وفي سنة 1640م وضع مؤلفه " مبادئ القانون الطبيعي والسياسي" و قسمه إلى ثلاث أقسام :

القسم الأول في "الطبيعة الإنسانية "

القسم الثاني في "الإنسان"،

القسم الثالث فى "المواطن" [2]

3– وفي عام 1651م نشر مؤلفه الكبير والذي يعد من أهم مؤلفاته كتاب "التنين" الذي أيد فيه النظام الملكي المطلق، وبالرغم من أنه لم يتخذ ضده أي إجراء بسبب هذا المؤلف ، إلا أنه فضل الفرار أثر نشره إلى منفاه الاختياري في

---

(1) يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الحديثة ، دار القلم ، بيروث ، بت ، ص51

(2) المرجع نفسه ، ص51

باريس، وظل هناك إحدى عشر سنة، وبقى وفياً لمبادئه المتعلقة بنوعية الحكم

4_ "عناصر الحق الطبيعى والسياسي " ونتيجة لتأثر هوبز بالقضايا الفلسفية "حول مسألة الإدراك"، أصدر في العام نفسه هذا المؤلف والذي تناول فيه الأوضاع السياسية في تلك الفترة.

5- ثم بعد ذلك " الرسالة الصغيرة " التي قام فيها بتوضيح رؤيته وفلسفته المدنية

6- كتاب "عناصر القانون" وقد أوضح فيه حاجة الأفراد إلى السيادة المطلقة 7- كتاب "أصول فلسفية خاصة بالحكومة والمجتمع" وأوضح فيه مدى العلاقة القائمة بين الحكومة والدولة

8- كتاب "مسائل خاصة بالحرية والضرورة والفرصة"، وقد أثار هذا المؤلف جدلاً كبيراً بين العلماء ورجال الدين لمدة عشرين عاماً، كتب هوبز أيضاً "تاريخ الحرب الأهلية" وهو كتاب خاص بالتاريخ[1]

9- له أيضاً كتاب "في الجسم" وهو يحتوي على المبادئ الأساسية لنظرية الحركة والمقادير، ونظرية الظواهر الطبيعية[2]،

10- وألف أيضاً كتاب "في الإنسان" وقد خصص القسم الأكبر منه للبصريات وأوضح فيه أيضاً طبيعة حاسة البصر ،أما باقي الكتاب فهو عبارة عن

[1] حورية مجاهد، الفكر السياسي ، مرجع سابق، ص 360-362.
[2] يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الحديثة، المرجع السابق ، ص 51-52.

موجزالانفعالات والخواطر النفسية، وقد قام هوبز بكتابة تاريخ حياته باللاتينية كما ترجم أيضاً "الألیادة والأوديساً". [1]

[1] رفقى زاهر ، أعلام الفلسفة الحديثة، دار المطبوعات الدولية، ط1، 1979، ص 35.

الفصـل الثـالث

فلسفة الوجود والمعرفة الإنسانية

المبحث الأول : فلسفة الوجود

المبحث الثاني : المعرفة الإنسانية

.

المبحث الأول : فلسفة الوجود

مذهب هوبز الفلسفي أساسه نفسى حيث قدم مشروعاً لإدماج علم النفس بالسياسة والعلوم الطبيعية الدقيقة .

فالمعرفة في شتى أجزائها كل واحد متكامل ولهذا جاءت فلسفته تركيبة بحيث تتضمن ثلاثة أجزاء:-

أولهما: يتعلق بالجسم من حيث قواه وطبيعته وحركته.

ثانيهما: يتعلق بالناحية السيكولوجية المميزة للكائنات البشرية.

ثالثهما: وهو أخرها ويتعلق بالجسم الصناعي الذي ندعوه باسم المجتمع أو الدولة. (1)

وقد كتب هوبز مؤلفه "الرسالة الصغيرة" حاول فيه مناقشة الأحاسيس وإرجاعها إلى تغير الحركة ، فلو كانت الأجسام منتظمة على الدوام أو كانت ساكنة دوما لما تمكن الناس من الإحساس بالحركة والسكون ، ولكن يحس الناس بحركة تلك الأجسام عندما تتحرك وتتوقف أو عندما تتحرك بسرعة وفجأة تبطئ ، وهذا التفاوت والتراوح في الحركة والسكون هو الذي يثير الأحاسيس. (2)

وذهب هوبز أيضاً إلى أن الحركة هي الحقيقة المتغلغلة تماماً في الطبيعة وأنه هناك نوعان من الحركة – الحركة الأولى وهي الحركة الخارجية ، وقد وصف جاليليو هذه الحركة ووضع لها قوانينها الشهيرة ، لاسيما قانون القصور الذاتي والذي يقول بأن

(1) محمد علي محمد، علي عبدالمعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص126.

(2) عبدالمنعم حنفى، موسوعة أعلام علم النفس، مكتبة مدبولي ، ب ت ، ص376.

الجسم يبقي محتفظاً بحالته من الحركة أو السكون طالما لم يأتيه مثير خارجي يجعله يغير تلك الحالة من الحركة أو يعدلها ، ومثال تلك الحركة الخارجية حركة كرة البلياردو التي تجري على المائدة وتظل تلك الكرة محتفظة بحركتها إلى أن تأتي قوة خارجية تجعلها تقوم بتغيير تلك الحركة ، ويمكن ملاحظة هذا النوع من الحركة كثيراً في ظواهر الطبيعة. [1]

أما النوع الثاني من الحركة فهو الحركة الداخلية التي تحدث داخل الكائن الحي ولا يمكن للإنسان رؤية هذه الحركة ، ويمكن تقسيم الحركة الداخلية إلى نوعين: الحركة الحية وهذه الحركة توجد لدى جميع الكائنات الحية مثل "جريان الدم ، النبض، التنفس، التغذي،...الخ".

أما النوع الثاني فلا يوجد إلا عند الحيوانات فقط ، لذا أطلق عليها هوبز اسم الحركة الحيوانية ويسميها أيضاً بالحركة الإرادية ومثال تلك الحركة " تحريك ذراع أو ساق ، وعند الإنسان كأن يذهب ويتكلم ويحرك أي طرف من أطرافه بنفس الطريقة التي تخيلها بها في ذهنه أول مرة ." (2) الفعل البشري أيضاً أحد ألوان الحركة الحيوانية وتبين من ذلك بأنه ليس هناك أي نوع من الحركة خاص بالإنسان فقط وعلى هذا الأساس فسر هوبز الحياة في الكائن الحي بصفة عامة وعند الحيوان والإنسان بصفة خاصة.

---

(1) إمام عبدالفتاح ، توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، مرجع سابق، ص 148.

(2)-المرجع ،نفسه ،ص150

إن سلوك الإنسان عند هوبز بما يحويه من أحاسيس وشعور وفكر لا يعدو عن كونه نوع من الحركة حيث تصدر عن الدماغ حركة تقوم بتوجيه العضو الذي يأمره الدماغ بالتحرك إلى أسلوب معين متوافق مع مثير خارجي. [1]

يرى هوبز بأن ما هو موجود هو مادي وأن الحركة هي أصل كل تغير ، لذا فهو يستبعد الروح اللامادية من عالم الموجودات حيث إستبعد بعض الأفكار مثل "المثل، الجواهر، الكليات" في حين أكد على وجود بعض الأنشطة العقلية مثل "الشعور، التخيل، الرغبة، الإختيار. "(2) وقد ألف هوبز كتاباً بعنوان "في الجسم" أكد فيه بأن الوجود مادي وأنه وجود أجسام، كما أنه وصف الزمان والمكان بانهما صورتان من الصور التي يحدثها فينا الإمتداد والحركة، كما أنه أرجع النشاط العقلي إلى الإحساس ووصف ذلك الإحساس بأنه حركة تقوم في ذرات الجسم الحاس ناتجة عن حركة في ذرات الجسم المحسوس تنقلها الإحساسات فتأتي الصور بنفس التعاقب والترتيب .

ويقول هوبز" بأن مجرى الأفكار في الدماغ لا يتبع فقط إقتران الأحاسيس في الزمان والمكان لكنه يتبع أيضاً تأثير الميول والاهتمامات والعواطف وهذا ما يجعل ترتيب الصور يتعدل في الأحلام وفي الخواطر التي نسوقها في اليقظة وفي السياق الذي تأتي به روايتنا للأفعال .[2]

---

(1) المرجع نفسه ،ص150

(2) أبوبكر إبراهيم التلوع، فلسفة الأخلاق الحديثة والمعاصرة، منشورات جامعة السابع من أبريل، الزواية ، ط1، 2007، ص 19.

(2) عبدالمنعم الحفنى ، موسوعةأعلام علم النفس ، مرجع سابق، ص376.

والتخيل عند هوبز هو كلمة مشتقة من ذلك التصور الذهني الذي يحدث في حالة الإدراك الحسي سواء كان الإدراك إبصارا أو سمعاً أو غيرها، فالتخيل لا شيء سوى ذلك الحس الذابل ، يقول هوبز "لكن هذه التخيلات نفسها يمكن أن تتحول عندما تدبل إلى ذكريات" .[1]

وذلك يعني بأن الحس الذابل الباهت عندما يضعف لا يصبح إلا ماضياً يسمى بالذاكرة وذلك يعني بأن التخيل والذاكرة في حقيقة الأمر ما هما إلا شيئاً واحدا ولكنهما لسبب أو لأخر يحملان أسماء مختلفة. [2]

الذكريات هي أحاسيس من الماضي فترت وبهتت ثم ركبها الخيال على صورة مختلفة عن الأصل ، ومنها الأحلام والروئ ومن خلال ذلك يمكن تفسير ظواهر إدراك الأشباح والعفاريت على أنها اضطرابات في الأحاسيس وقد اختلط بها الخيال وكذلك ترابط المعاني في الذهن ، فالمعاني هي عبارة عن حركات في المخ، ويمكن أن يحدث ترابطها بالصدفة ويمكن أن يكون لها سبب.

وفي التفكير نقوم بممارسة الأفكار وقد نلجأ إلى التذكر والتصور .

ويرى هوبز بأن الماضي لا يمكن أن يكون موجوداً إلا في الذاكرة ، والحاضر هو الواقع أما المستقبل فليس إلا توهم من الذهن وليس على الفرد إلا أن يتكهن ، والمتكهن الناضج هو من يتكهن عن خبرة وأفضل من يتكهن من تكون لذيه

---

[1] هوبز، اللافيتان ، إمام عبدالفتاح، مرجع سابق ، ص175.

[2] إمام عبدالفتاح، مرجع سابق، ص 175.

معلومات بالموضوع بحيث تكون له تلك المعلومات بمثابة الدليل الذي يهتدى به في تكهنه. [1]

وبما أن هوبز يتصف بأنه فيلسوف مادى فقد أشاركارل ماركس إلى ما ديته بأنها أحادية الجانب حيث كتب" فقدت الحسية إزدهارها وأصبحت حسية رجل الهندسة الآلية أو الرياضية وأعتبرت الهندسة العلم الأساسي" .[2]

ومن المعروف بأن الاتجاه المادي لا يعترف بوجود الله ولا بخلود النفس، إلا أن رأى هوبز جاء مخالفاً لذلك تماماً، فهو يشير وبكل وضوح إلى وجود الله في "التنين" ويقول بأننا يمكننا أن نعرف بأن الله موجود عن طريق العقل الطبيعي وأن الاستدلال الغائي هو الصورة الأساسية التي تؤكد وجود الله ، ويقول أيضاً بأننا إذا ما حاولنا دراسة المجال الفلسفي الذي يعتمد على الجسم الذي من صفاته التحليل والتركيب فلابد لنا من إستبعاد أي تصور عن وجود الله لأنه أزلى ولا منشأ له ، ولكنه يعود ليؤكد في بعض مؤلفاته بأن العقل الفلسفي لديه القدرة على إثبات وجود الله ، فيقول ((بنور العقل الطبيعي نستطيع أن نعرف أن الله موجود.)) [3]

كما أنه بعث إلى الأسقف برامهول يقول" هناك إتفاق بيننا على أن العقل الطبيعي يملى علينا وجود الله " ويمكن أن نفسر هذا التناقض لدى هوبز عن طريق التفرقة بين وجود الله الذي يدخل ضمن مقدرة وإستيعاب العقل الفلسفي من ناحية وبين طبيعته من ناحية أخرى والتي لا يمكن أن يستوعبها العقل .

---

(1) عبدالمنعم الحفنى ، موسوعة أعلام علم النفس ، مرجع سابق، ص 387.

(2) سمير كرم، الموسوعة الفلسفية ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1987، ط6، ص 563.

(3) إمام عبدالفتاح ، توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، مرجع سابق، ص411.

من خلال ذلك نجد شك هوبز لا يتعلق بوجود الله وإنما يتعلق بطبيعته وصفاته اللامنتاهية. [1]

وقد قدم لنا هوبز الأدلة التي أثبت بها وجود الله، منها الدليل الأنطولوجي حيث يقول " سوف أبدأ بالحديث عن صفات الله ويبدو من الواضح أننا ينبغي أن ننسب الوجود إلى الله ذلك لإنه لا يوجد إنسان قط لديه إستعداد لإحترام وتبجيل ما نعتقد أنه غير موجود . " [2] أيضا يقول أن الله هو السبب الأول لجميع الأسباب وهذا يتفق مع فكرة الضرورة عنده ، حيث يقول " إننا نفهم من كلمة الله أنه علة العالم . " [3]حيث أن الله هو "الحلقة الأولى" في سلسلة من السببية الضرورية فبينما أن لكل معلول في هذا الكون علة أوجدته , وتلك العلة لابد لها من علة أخرى هي السبب في وجودها ، وبما أنه لا يمكن الإستمرار في تلك السلسلة إلى ما لانهاية، بالتالي لابد أن تكون هناك علة أولى هي علة كل العلل السابقة والسبب في وجودها وهي الله. [4]

أما طبيعة الله وصفائه فلا يمكننا أن ندركها حيث يقول "من يريد أن ينسب لله صفة يؤكدها العقل الطبيعي فإن عليه إما أن يستخدم صفات سلبية مثل لامتناه، أزلى، ولا يمكن الإحاطة به، أوصفات دالة على صيغة أفعل التفضيل مثل الأعظم، وما شابه ذلك أوصفات مثل خير و عادل ومقدس وخالق ، كما لو كان يريد أن يعلن أنه لا

---

[1] المرجع نفسه، ص 412.
[2] هوبز ، التنين، نقلا عن إمام عبدالفتاح، مرجع سابق، ص413.
[3] إمام عبدالفتاح، مرجع سابق، ص118.
[4] المرجع السابق، ص 118.

يعرف من هو وإنما يريد أن يعبر إلى أي حد نحن معجبون به، وإلى أي حد نحن على إستعداد لطاعته .

وتلك علامة على التواضع وعلى رغبتنا في إحترامه بقدر ما نستطيع لأنه ليس ثمة سوى إسم واحد يدل على تصوراتنا لطبيعته وهو: أنا أكون". [1]

وبما أن هوبز فيلسوف مادي فقد أرجع كل شيء إلى المادة أي الجسم ويؤكد بأنه لا يمكن أن يوجد إلا ما هو جسم، لذا فقد جعل من الله "روح جسدي" فهو يؤثر في الأجسام كما يؤثر أي جسم في جسم أخر ، لكنه يرى بأن وصف الله بأنه جسم لا يعني بأنه كباقي الأجسام ، وفي ذلك يقول: "جسمية الله أثيرية دقيقة للغاية، وفضلا عن ذلك لا أجزاء فيها ،ولا شكل لها ." [2] وبهذا إستطاع هوبز أن يستبعد الدين من مجال الفلسفة ليبين الفرق بين مجالي المعرفة والإيمان ، وقد اعتبر هوبز الدين بمثابة قانون حيث بعث برسالة إلى الملك شارل الأول يقول له فيها "أن الدين ليس فلسفة بل هو قانون ." [3] لكن هذا لم يمنعه من أن يتطرق إلى الدين في بعض كتاباته السياسية وذلك ليدفع عن نفسه تهمه الإلحاد .

وبما أن هوبز يعد فيلسوفاً وليس رجل دين فإن أكثر شيء يهمه هو قيام الدولة القوية التي تقوم بالحفاظ على الأمن والإستقرار ، وعن طريق هذه الدولة تصبح المعتقدات الدينية عبارة عن قوانين سياسية وذلك عن طريق إخضاع السلطة الروحية للسلطة الزمنية أي لسيطرة الحاكم.

---

[1] هوبز ، التنين، نقلا عن إمام عبدالفتاح، ص 415.
[2] المرجع السابق، ص416
[3] المرجع السابق، ص401.

ينظر هوبز إلى الكنيسة بأنها جماعة من البشر يعترفون بالديانة المسيحية ويتحدون في شخص الحاكم، أي جماعة خاضعة لأوامر السلطة الحاكمة ، هذه السلطة في نظر هوبز هي أفضل من إرادة الله وذلك عن طريق التوفيق بين سيف العدالة ودرع الإيمان.

وقد وحد هوبز بين الله والجسم وبين الله والمادة وهذا ما جعل ماركس بصفة بأنه أحادى في ماديته، ولم يتوان هوبز عن توحيد أي جوهر بالمادة مهما بلغت درجة سموه، وهذا ما أدخله في عدة صراعات دينية مع رجال الدين الذين اتهموه بالكفر والإلحاد.

ورغم أن هوبز فيلسوف سياسي بالدرجة الأولى إلا أن ذلك لم يثنه عن صوغ نظرية في الأخلاق ظلت ملتصقة باسمه طوال عدة قرون مما أدى إلى صعوبة إمكانية الفصل بين آرائه الأخلاقية ونظريته السياسية. [1]

ففي مذهبه الأخلاقي يؤكد هوبز على غريزة "الأثرة" والتي هي أُقوى الغرائز الفطرية الموجودة في الإنسان لذا يجب أن تكون بمثابة القاعدة التي تقوم عليها الأخلاق، وقد أتفق هوبز مع "أريستيب" في أن كلاهما يقول بأن اللذة الفردية هي التي تقاس بها الأعمال ، وفي نفس الوقت فقد أخذ من الابيقورية مبدأ حساب المنافع بمعنى اختيار أفضل اللذات أي التي تأتي بأكبر قدر ممكن من المنفعة. [2]

---

[1] أبوبكر إبراهيم التلوع، فلسفة الأخلاق الحديثة والمعاصرة، مرجع سابق، ص19.

[2] محمد عبدالستار، دراسات في فلسفة الأخلاق، دار القلم، الكويت، 1982، ط1، ص 155.

ولم يجعل هوبز في مذهبه هذا مكان للغيرية حيث أخضعها هي أيضا للأنانية فمثلا: عندما يعطف الإنسان على غيره ويحسن إليه فإن ذلك لا يكون إلا إرضاء لنزعة الأنانية الموجودة بداخله وهي التي تمنحه الشعور باللذة في إحساسه بأنه عندما يعطف على غيره يعني ذلك أنه أقوى منه ويمكنه أن يسعد نفسه ويسعد غيره، كذلك عطفه على غيره يجعله في مأمن من شر غضب من أسدى إليه ذلك العطف. بالتالي فكل الفضائل عند هوبز تتجه إلى تحقيق هدف في النهاية وهو ما يسمى "بالأثرة" وهذا ما جعل الأخلاق عند هوبز عبارة عن مادة نفعية بالدرجة الأولى، فسبب إطاعة الإنسان للقوانين الأخلاقية هو أنانيته وما يطلق عليه إيثارا أو عملاً في حقيقته هو عمل مدفوع برغبة في المنفعة سواء كانت عاجلة أم آجلة. [1]

المبحث الثاني : **المعرفة الإنسانية** :-

يرى هوبز بأن المعرفة الإنسانية كلها تصدر من الإحساسات حيث أنه لا يوجد تصور في عقل الإنسان إلا وكان مصدره الأعضاء الحسية، فالمعارف الأخرى ليست إلا جزءاً من تلك المعرفة الحسية وناتجة عنها في الأصل ، أما عن علة الإحساس فإنها متمثلة في الضغط الذى يسببه الموضوع الخارجي على العضو الحاس، إما بطريق مباشر كما يحدث فى اللمس والذوق أو غير مباشر كما هو الحال بالنسبة للرؤية والسمع والشم وذلك الضغط الذي يحدث على الأعضاء

[1] محمد حمدي زقزوق، مقدمة في علم الأخلاق، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993، ط4، ص 104.

الحسية ناتج عن حركات في الدماغ وهذه الحركات هي التي تجعلنا ندرك الألوان والأحداث...الخ. [1]

من هنا نجد بأن السبب الأول أو العلة الأولى للإحساسات هي تلك المؤثرات والانطباعات التي تخلفها الأشياء الخارجية على بعض أعضاء الجسم ومن ثم تسير المؤثرات عن طريق الأعصاب إلى الدماغ والقلب فتسبب مقاومة أو ضغط مضاد وهو ما يطلق عليه الأفراد الإحساس. [2]

بالإشارة إلى ذلك يبدو أن هوبز أهمل دور العقل في الوصول إلى المعرفة، فوظيفته ليست سوى إدراك المجموع من خلال عمليتي الجمع والطرح ، بل أن عمله لا يتعدى إدراك علاقات الأسماء ببعضها البعض ، فهي عملية لغوية بالقدر الذي هي عملية منطقية أو رياضية.

من هنا يمكن لنا أن نعرف العقل بأنه لا شيء سوى الحساب، يقول هوبز كما يخطئ الفرد في المعادلات الرياضية أو الحسابية، فإن العقل ايضا يمكنه الوقوع في الخطأ، بالتالي فإن الأفراد لا يمكنهم عن طريق العقل أن يتوصلوا إلى الحقيقة بسبب إختلاف قدراتهم المعرفية. [3]

يقسم هوبز المعرفة الإنسانية إلى نوعين :-

1. المعرفة الحسية.
2. المعرفة العقلية الفلسفية اليقينية.

---

[1] علي عبدالمعطي، اتجاهات الفلسفة الحديثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص21.
[2] أبوبكر إبراهيم التلوع، فلسفة الأخلاق الحديثة والمعاصرة، ،مرجع سابق ، ص 21.
[3] المرجع نفسه ، ص 21.

وهـذين النـوعين مـن المعرفـة يتميـز بهمـا كـل مـن الفيلسـوف التجريبـي والفيلسـوف العقلي، إلا أن هناك فرق ظاهر بين الفيلسوفين ، وهوأن الفيلسوف التجريبي لا تنقسم عنده المعرفة إلى قسمين ، بمعنى أن الظاهر في العالم فقط هو الحقيقة أي ما تأتي به الحواس. في حين أن الفيلسوف العقلي يعترف بضربين من المعرفة :-

الأول: هو ما تأتي به الحواس من التجربة.

الثاني: المعرفة العقلية الفلسفية اليقينية.

ومعنـى ذلـك أن الفيلسـوف التجريبـي لا يعتمـد علـى العقـل فهـو يبـدأ وينتهـى مـن الحواس ، بينما الفيلسوف العقلي يعتمد وبشكل كبير على اليقين العقلى الرياضي [1] .

وهذا ينطبق على ما قام به هوبز عندما جعل من الحركة مسلمة أساسية يفرضها العقل ولا يمكن للحواس إدراكها لأنها هي نفسها سبب الحواس وهي أيضاً سبب نشأة الإدراكات الحسية فهي السبب الأول الذي لا سبب له.

ومن هنا اقترب هوبز إلى فريق العقليين في حين ابتعد عن فريق التجريبيين ولكنه مهما ابتعد من التجريبيين فمازال يربطه بهم قوله " بأنه ليس ثمة تصور في ذهن الإنسان لم يكن في مبدأ نشأته كله أو جزء منه قد تولد من أعضاء الحس . " [2] وقد اعتمد التجريبيون على هذه العبارة كثيراً عندما وصفوا هوبز بأنه فيلسوف مادي صرف.

---

[1] إمام عبدالفتاح، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، مرجع سابق، ص 188-189.

[2] المرجع نفسه، ص 192.

ولكن يمكننا القول بأن هذه العبارة كما تؤكد لنا بأنه ليس ثمة تصور في ذهن الإنسان لم يكن في مبدأ نشأته قد تولد من أعضاء الحس، فهي قد تؤكد لنا من جانب أخر بأنه ليس ثمة تصور في الحواس لم يكن في مبدأ نشأته قد تولد من الذهن.

ثم يقول هوبز" بأنه مهما بلغت أهمية المعرفة الحسية فلن تصل إلى مستوى المعرفة الفلسفية اليقينية، فالمعرفة الحسية مشتركة بين كل من الإنسان والحيوان مع الأخذ في الاعتبار بأن الإنسان يتميز عن الحيوان بفطنته وكثرة تجاربه، وقبل كل ذلك فهو يتميز عن الحيوان بالعقل ، فلابد له أن يستخدم عقله في ضمان حياة كريمة وسعيدة .[1] بالتالي فلابد له من البحث عن شيء يساعده في التفاهم مع غيره من الأفراد ليتمكن من تأسيس الرأي السليم والصحيح الذي يضمن له العيش في سلام وأمان، ونقطة التفاهم تلك هي اللغة، وهي التي عن طريقها يمكن للفرد أن يعيش بأمان" . (2)

ومع أن هوبز في بداية حديثه عن المعرفة أبدى بعض الإستخفاف بالعقل عندما قال بأن المعرفة ، كلها تتبع من الإحساسات، إلا أنه عاد وإعترف بقيمة العقل في عملية المعرفة .

كما أنه أيضاً أعطى للعقل مكانة كبيرة عندما جعله الأداة الوحيدة التي يمكن للأفراد الإستعانة بها للخروج من حالة الخوف والإضطراب في المرحلة الطبيعية والدخول

---

(1) المرجع نفسه، ص 197.

(2) أبوبكر التلوع ، فلسفة الأخلاق الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق، ص22.

في حالة الطمأنينة والسلام في المرحلة المدنية ، وهذا ما جعل هوبز يقع في تناقض كبير.

فهو من ناحية يقول " بأن الطبيعة البشرية مقتصرة على المادة والحركة فقط ، وأن المعرفة الإنسانية مقتصرة على الإحساسات وليس للعقل أي دور في تلك المعرفة. وقد أدى هذا بالكثيرين إلى وصفه بأنه فيلسوف مادي ، ومن ناحية أخرى فهو يعطي للعقل قيمة كبيرة في مساعدة الأفراد للإنتقال من حالة الفوضى والإضطراب إلى الحالة المدنية ، كما أنه يعطى للعقل مرة أخرى قيمة كبيرة في عملية المعرفة حيث يرى بأن المعرفة الحسية مهما بلغت فى الوضوح واليقين لا يمكن أن ترتقي إلى درجة ومستوى المعرفة العقلية الفلسفية اليقينية. وهذا ما جعل بعض المفكرين يصفونه بأنه فيلسوف عقلي ، وعلى ذلك يمكن القول بأن كل ذلك الأختلاف بين آراء المفكرين حول تصنيف هوبز ناتج عن تناقض وتعارض أفكاره هو نفسه وعدم استقراره على رأي واحد.

الفصل الرابع

الفكر الفلسفى السياسي عند هوبز

المبحث الأول : المرحلـة الطبيعيـة

المبحث الثاني : المرحلة المدنية وميلاد الدولة

الفصل الرابع

الفكر الفلسفى السياسي عند " هوبز "

المبحث الأول: المرحلة الطبيعة.

يشير هوبز إلى أن المجتمعات القديمة الأولى كانت تعيش في ظروف يطلق عليها " المرحلة الطبيعية " وتتصف هذه المرحلة بكثرة الحروب والفوضى والإضطراب،فكان يتحكم فيها القوي الذي يتباهي بقوته وجبروته، وليس ثمة حدود لشهواته ورغباته، وهذا ما جعل هذه المرحلة تتميز بالنزاعات المستمرة التي لا أمن فيها ولا أمان.

من هنا نجد هوبز يرفض الفكرة التقليدية القائلة بأن الإنسان إجتماعي بطبعه ، التي نادى بها أرسطو، يقول هوبز إن الإنسان ليس إجتماعي بطبعه، والدليل على ذلك هو حالة الطبيعة البشرية بما تحويه من بؤس وشقاء والتي جعلت البشر يتصفون بالشر والكيد والأنانية، وحب الذات.[1]

إن أحوال الطبيعة في تلك الفترة هي أحوال حروب وصراعات وتطاحن مستمر، لا يستطيع الفرد أن يأمن فيها على نفسه ولا على ممتلكاته .

من هنا كان الدافع والهم الوحيد هو المحافظة على نفسه ضد الآخرين ، ويستوي في هذه الظروف الأفراد جميعاً، فكل فرد فيها له من الحقوق بقدر ما له من قوة وبأس. [2]

---

[1] ابراهيم عبدالعزيز شيحا، مبادئ الانظمة السياسية، الدول والحكومات ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ، ص 79-80.
[2] يحي الجمل، الانظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، ب ت ، ص 78.

وحيث أن الطبيعة البشرية في الفرد تهدف دائما إلى المحافظة على بقائه ووجوده، فإنه بذلك يمتلك كل المبررات لإستخدام كل ما في وسعه من وسائل وأساليب تحقق له الطمأنينة والحفاظ على حياته، إن نزعة حب البقاء هذه لدى الفرد تطغى على كل النزعات الأخرى، وبذلك تصبح حياة الأفراد عبارة عن نضال مستمر وحتى مماته، فالفرد يسعى دائما لزيادة ومضاعفة قوته حتى يأمن على نفسه.

والصراع على القوة مرتبط دائما بطبيعة الفرد الجبانة والأنانية، وبسبب ذلك نجده يستخدم كافة طاقاته لتحقيق مصالحه. [1]

وفيما عدا ذلك فهو دائم البحث عن أسباب القوة وإختزالها للمستقبل بقدر المستطاع، وذلك بسبب هوس الأفراد بالمحافظة على أنفسهم والدفاع عن ممتلكاتهم، كذلك التصدي لأي هجوم من قبل الأفراد الآخرين، فالقوة في تلك الفترة هي سيدة الموقف وهي التي عن طريقها يستطيع الفرد أن يفرض إرادته، وسلطته على غيره من الأفراد الضعفاء، فهو دائما على حق بقدر ما يكون له من قوة وجبروت، وبقدر ما له من قوة بقدر ما له من حقوق، وهو ما نتج عنه قيام الحروب والصراعات في ذلك الوقت. [2]

بالتالي لابد من أن يتصدى كل إنسان لكل إنسان أخر، فالكل يريد أن يفرض سيطرته على الكل، وفي غياب القانون، وسيادة المجتمع، والعرف، فلكل فرد الحق في الحصول على ما يريد بكل السبل والوسائل المتاحة أمامه، فلا أحد يستطيع أن

---

[1] حورية مجاهد ، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده ، مرجع سابق، ص 363-364.

[2] إسماعيل علي سعيد، دراسات في المجتمع والسياسة، دار النهضة العربية، بيروت، ، 1988 ، ج 1، ص 148.

يقول بأن ذلك خطأ لأنه لا وجود للخطأ أو الصواب، ولا للعدل أوالظلم،لذلك فلايوجد شيء يمكن أن يقف في طريق الافراد، أويحد من رغباتهم وأهوائهم، وهذه الحال يطلق عليها هوبز حال الطبيعة التي يكون فيها الإنسان ذئب لأخيه الإنسان.[1]

ويذلل هوبز على وجود تلك الظروف قائلا فما الذي يفسر رغبة الفرد عند قيامه برحلة معينة لتسليح نفسه، وإذا غلبه النعاس فهو يقوم بإغلاق جميع الأبواب جيداً، وإذا إستقر في منزله يقفل جميع خزائنه، وهو يفعل كل ذلك مع علمه بأن هناك من يحرسه ممن يريد أن يلحق به الأذى، وبوجود قوانين تحميه هو وغيره ضد أي اعتداء.

بالتالي وبعد أن يقوم الإنسان بكل تلك الاحتياطات الأمنية لحماية نفسه وممتلكاته فما هو رأيه في غيره؟

يؤكد هوبز أنه من طبيعة الإنسان عدم الثقة في غيره من بني جنسه، وفي أفعالهم وسلوكهم، لهذا فهو دائم التأهب والإستعداد لقتال ومواجهة كل من يظن بأنه سيعتدى عليه أو على ممتلكاته، وهذا ما يجعل الفرد يتصف دائما بالعدوانية في وجه غيره من الأفراد. [2]

إن الإنسان عندما يولد تولد معه مجموعة من الرغبات والأهواء بالطبيعة، وهي في تلك الفترة لا تؤثر على ذلك المولود ولا على غيره ممن يحيطون به كونها ما زالت بسيطة ولم تتم بعد بداخله، ولكن كلما كبر ذلك المولود تكبر معه تلك الرغبات

---

[1] إمام عبدالفتاح ، توماس هوبز فيلاسوف العقلانية ، مرجع سابق، ص 305.
[2] نفس المرجع السابق، ص 305.

والأهواء، وتظهر فى ذات أنانية وحباً للذات، وكون كل إنسان يريد أن يحصل على كل ما في وسعه من الحرية والسعادة ، بالتالي تراه يسعى إلى تحقيق جميع رغباته ومصالحه، حتى وإن أذى ذلك إلى إعاقة الأخرين وحرمانهم من إشباع رغباتهم و تحقيق أهدافهم .

إن مثل هذه المواقف الذاتية لابد أن ينتج عنها النزاع والحروب بين الأفراد .وإن مثل هذه الظروف لاتحقق رغبات الفرد ومصالحه مطلقا إلا إذا وضعت ضوابط وقيود تمنع الأفراد من التعدي والإضرار بمصالح الغير، وفي نفس الوقت تحمي تلك القيود مصالحهم .

فالإنسان قد يكون ميالاً للإجتماع ، لكنه ليس إجتماعي بطبعه، فلو ألغيت نظم المجتمع وقوانينه ومؤسساته التعليمية والتثقيفية لعاد إلى حال الطبيعة الأولى، حيث لا حدود ولا موانع يقف عندها، وحيث الحق اللامحدود له في كل شيء، مما يجعله يسلك كل السبل ويستخدم كل ما في وسعه للوصول إلى ما يريد، والحفاظ على حياته وممتلكاته .

بالتالي سيعود الصراع والنزاع بين الأفراد، وربما يكون أشد ضراوة في المجتمعات الحديثة مما كان عليه من قبل بسبب تطور هذه المجتمعات، وتطور متطلبات الأفراد وإحتياجاتهم ، بالتالي لا يمكن أن يترك الإنسان حراً بدون أنظمة وقوانين وسلطة حاكمة.

الحقوق الطبيعية:

قبل أن نبدأ بالحديث عن القوانين الطبيعية ، لابد لنا من التمييز بينها وبين الحقوق الطبيعية .

يعرف " هوبز الحقوق الطبيعية " بأنها الحرية الممنوحة لكل إنسان لإستخدام قواه الخاصة للمحافظة على طبيعته الخاصة أعني للمحافظة على حياته الخاصة ، وبالتالي حريته في أن يفعل أي شئ يكون في تقديره أو أن يتصور عقله أنه أنسب الوسائل لتحقيق هذه الغاية . "[1]

ويقصد هوبز بذلك هو أن يفعل الإنسان ما يحلو له ويراه مناسباً لتحقيق كل رغباته ونزواته ، فليس هناك رقيب ولا حسيب على تصرفاته وأفعاله ، " أنا لا أعني بكلمة الحق شيئاً أخر سوى الحرية الممنوحة لكل إنسان لكي يستخدم قدراته الطبيعية طبقاً للعقل السليم ، ومن ثم فإن الأساس الذي يرتكز عليه الحق الطبيعي هو : كل إنسان لديه القدرة والجهد لحماية حياته وأعضائه . "[2]

ويقول أيضاً " مادام لكل إنسان الحق في البقاء فلابد أن يمنح أيضا حق إستخدام الوسائل ، أعني أن يفعل أي شئ بدونه لا يمكن أن يبقى . "[3] .

فالحق الطبيعي ما هو إلا حرية الإنسان في أن يفعل أي شئ يضمن له حماية حياته ، ومادام من حقه إستخدام قدارته الطبيعية لحماية حياته فمن الطبيعي أن يكون له الحق في أن يستخدم أي وسيلة يرى أنها قادرة على تحقيق ذلك.

ويقدم لنا هوبز أربعة حقوق طبيعية يفترض بأنها موجودة لدى كل إنسان وهي :-

---

([1]) هوبز ، التنين ، نقلاً عن إمام عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص 332 .
([2]) المرجع نفسه ، ص 333.
([3]) المرجع نفسه ، ص 333.

1- حق البقاء أو المحافظة على الذات : -

وهذا الحق هو أساس باقي الحقوق الأخرى ، فلو تم نفيه أو رفضه لما أمكن إثبات باقي الحقوق ، فمن خلاله يتم إثبات غيره من الحقوق ، " ليس ثمة قانون ولا فكرة معقولة تجبر الإنسان على أن يتخلى عن المحافظة على حياته ، بل إذا حرم الإنسان من الطعام أو من أي مادة أساسية أو ضرورية أخرى لحياته ، ولم يكن في استطاعته أن يحافظ على بقائه بطريقة أخرى ، إلا إذا أقدم على شئ يخالف القانون ، كما هو الحال في المجاعة الهائلة التي لا يجد الإنسان فيها ما يسد رمقه ، أخذ الطعام بالقوة أو سرقه ، فإذا لم يستطع أن يحصل عليه بالمال أو بالإحسان أو أن يدافع عن حياته – استل السيف بسرعة من شخص أخر وهو فعل له ما يبرره تماماً أو هو فعل يتفق مع العقل .

إذ ليس مما ينافي العقل أن يبذل الإنسان كل ما في وسعه لكي يحافظ على جسمه وأعضائه من الموت و الآلم ، وذلك الذي لا ينافي العقل يسميه الناس الحرية التي لا لوم فيها ولا تثريب عليها إذا ما أستخدم الإنسان قوته وقدراته الطبيعية في سبيل تحقيق هذه الغاية ، ومن ثم فحق طبيعي أن يحافظ كل إنسان على حياته وأعضائه بكل ما أوتي من قوة . "[1]

وهنا يعني هوبز أنه لا يمكن أن يكون هناك شئ يستطيع أن يسلب الإنسان حياته ، فحياته ملكه وحده ومن حقه أن يحافظ عليها حتى وإن إضطر إلى توفير ما

([1]) المرجع نفسه ، ص 334.

يضمن له حياته عن طريق القوة والاعتداء على غيره ، ولا يمكن لأحد أن يلومه لأن المحافظة على حياته هو حق طبيعي من حقوقه.

2- حق استخدام كافة الوسائل من أجل البقاء :-

" فكلما كان من حق الإنسان تحقيق هذه الغاية ، فإنه من حقه أيضاً أن تكون الوسائل ضرورية كضرورة الغاية تماماً لا يبلغها بدونها ، ويترتب على ذلك أنه لا ينافي العقل ، بل أنه حق مكفول للإنسان أيضاً أن يستخدم كافة الوسائل المتاحة، وأن يقوم بجميع الأفعال الضرورية للمحافظة على جسمه ." [1] وطالما أن الإنسان لديه حق المحافظة على حياته فمن حقه أيضاً أن يستخدم أي وسيلة يرى أنها تمكنه من تحقيق ذلك ، شريطة أن تكون الوسيلة ضرورية كضرورة الغاية ، ولا يمكنه أن يحافظ على حياته ما لم يستخدم تلك الوسيلة ، بالتالي فهو لا ينافي العقل بل يستخدم حق من حقوقه المشروعة .

3- حق تقرير أنواع الوسائل الضرورية التي تكفل له تحقيق غايته وهي المحافظة على الذات :-

يقول هوبز " لكل إنسان الحق بالطبيعة في أن يحكم بنفسه أي أنواع الوسائل تكون ضرورية وأن يجيب عن التساؤلات : ماهى الوسائل اللازمة لتحقيق الغاية؟ ثم ما هو مقدار الخطر الذي يتهدده ؟ إذا لو كان مما يتعارض مع العقل أن أحكم أو أن أقدر مدى الخطر الذي أتعرض له ، لكان معنى ذلك أن العقل يحيلني إلى

(1) المرجع نفسه ، ص 334 .

شخص أخر أستفتيه بحيث يصبح هو الذي يحكم ويقدر نيابة عني ، لكني بهذا المنطق نفسه الذي يقول ان شخصاً أخر أقدر مني على تحديد تلك المواقف التي أكون فيها عرضة للخطر ، أجد أنني لابد أن أكون بدوري أقدر منه على تحديد المواقف التي يتعرض لها هذا الشخص نفسه ." [1] وكل هذا عبارة عن افتراضات لايرضى بها عاقل أو يقبل بها ، فكل إنسان قادر على أن يحدد قدرته و إمكانيته ووسائله الخاصة أكثر من أي شخص أخر ، فلا يمكن لأحد أن يحدد إمكانيات أو قدرات غيره مهما كان مستوى ذكائه ، فكل شخص أدرى من غيره بالمواقف الخطرة التي يمكن أن يتعرض لها في حياته ، وكيف يمكنه التصدي لهذه المواقف وما هي الوسائل التي يجب أن يستخدمها ليحول بينه وبين أي خطر يداهمه .

4- حق الملكية أو حق الأستحواذ :.

يعني حق كل فرد في ملكية كل شئ ، وهذا يؤدي بنا إلى أنه لا يمكن أن تكون هناك ملكية خاصة .

فليس من حق أي فرد أن يقول " هذا ملكي " أو " هذا ملكك " ، وبالتالي " الكل يملك كل شئ ولا أحد يملك شئ " فلا أحد يستحوذ على شئ ويدعي بأنه له فقط ، فمن حق الكل أن يملك كل شئ ، " لقد منحت الطبيعة كل إنسان الحق في كل شئ، ولذلك فمن المشروع بالنسبة لكل إنسان أن يفعل أي شئ ، وهذا هو معنى المثل الذي يقول " لقد أعطت الطبيعة الكل للكل . "[2] وهذا يفيد بأن الطبيعة

([1]) المرجع نفسه ، ص 335.
([2]) المرجع نفسه ، ص 337.

أعطت لكل إنسان الحق في أن يملك ما يريد وما يشتهي ، وبالتالي فمن حقه أن يفعل ما يريد وما يشتهي .

يرى هوبز أن هذه الحقوق الأربعة لا يمكن أن تستنبط إلا عن طريق العقل الطبيعي الذي يفترض وجوده لدى كل إنسان ، وبالتالي فهي حقوق فطرية توجد لدى الإنسان منذ ولادته ، أي أنها تولد مع الفرد ولم يكتسبها اكتساباً .

إلا أن ممارسة الإنسان لهذه الحقوق على النحو الطبيعي تؤدي به إلى الهلاك نتيجة للصراع والاقتتال.

يقول هوبز " لأنك لن تجد إنساناً لديه القدرة الكافية أو القوة اللازمة لتأكيد نفسه لفترة طويلة بحيث يستطيع المحافظة على ذاته ، والسبب كما سبق أن ذكرنا هو المساواة في القوة والمساواة في القدرات " الجسمية والذهنية " بين جميع البشر." [1] ، وهنا يعني بأنه لا يمكن أن نجد بين هؤلاء الأفراد من لديه القوة والقدرة على فرض نفسه ليحافظ على ذاته بشكل مطلق ، وذلك نتيجة لمساواة الأفراد في القوة والقدرات الجسمية والذهنية ، وإذا ما قام هؤلاء بممارسة حقوقهم الطبيعية دون وجود قوة تجبرهم على مراعاة هذه الحقوق انتهى بهم المطاف إلى الفوضى والصراع والقضاء على بعضهم البعض.

أسباب الحرب والصراع:

([1]) المرجع نفسه ، ص337.

يقول هوبز بما أن الحياة الطبيعية الأولى للأفراد هي حياة حرب وصراع مستمرة ودائمة بين الجميع فهذه الحرب سواء كانت قائمة فعلا أو هي عبارة عن استعداد الفرد وتأهبه الدائم لمواجهة أي شخص يظن بأنه قد يسلبه حريته أو يتعدى على حياته وممتلكاته ، فإنه لابد من وجود عوامل وأسباب تغذي وتزيد من حدة هذه الحروب والصراعات بين الإفراد.

هذه الأسباب تتمثل في الآتي:

1. المساواة بين الأفراد في الإمكانيات والقدرات:

لا يمكن لفرد معين أن يتباهي بتفوقه العقلي والطبيعي والبدني في تلك الفترة أمام غيره ممن هم دون مستواه، فقد يتحالفون من ورائه ضده ويكيدون له مما يجعله في خوف ورعب دائم من عدو قد لا يعرف من هو ذلك العدو.

لذلك فإن تلك الاختلافات أو المميزات البدنية والعقلية والطبيعية التي تميز فرد عن غيره لا يمكن أن تمنحه الحياة الكريمة الآمنة والمطمئنة ، فالأفراد من هذه الناحية كلهم متساوون وفي مستوى طبيعي واحد، وهذه لا تعني سوى مجموعة من الخبرات والتجارب التي يمر بها الفرد طوال حياته .[1]

يقول هوبز: "إن الناس متساوون بالطبيعة في ما بينهم، أما اللامساواة التي نعرفها الآن فقد نشأت من القانون المدني . "[2]

---

[1] أبوبكر إبراهيم الفلوع، فلسفة الأخلاق الحديثة والمعاصرة، مرجع سابق، ص37.

[2] أمام عبدالفتاح، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، مرجع سابق، ص 306.

من هنا يظهر أنه من أهم مصادر الصراع بين الأفراد هو المساواة بينهم في الإمكانيات والقدرات، لأنه فى حالة الطبيعة من المستحيل أن تجد من له القدرة على حسم الصراع، وذلك بجمع أكبر قدر من القوة التي تجعله يسيطر على الآخرين ويخضعهم لأمره، فمن لديه نقص من ناحية ما يعوضه من ناحية أخرى، بذلك فالكل له القدرة على ممارسة حقه الطبيعي غير المحدود، مما يزيد من حدة وقوة الصراعات والحروب. [1]

2 . المساواة في الأمل:

وهذه المساواة تنشأ من عدم المساواة في توزيع الأشياء بين الأفراد، وعدم المساواة هذه ينبثق عنها عدم الإقتناع، أي إقتناع كل فرد بقسمته في الحياة، من هنا نجد كل فرد يضع أمامه هدفا معينا ويحاول جاهدا الوصول إليه أو تحقيقه عن طريق كافة السبل والأساليب المتاحة أمامه، فله الشرعية الطبيعية في كل شيء ودون حدود .

وهنا نجد هوبز يجعل من تحليله للطبيعةالبشرية بداية يصل من خلالها إلى العلاقات القائمة بين الأفراد، وهي تلك العلاقات التي تعبر عن البغض والكراهية والصراعات والمشادات المستمرة.

فإذا كان هناك شخصان يريدان الشيء نفسه وفي الوقت نفسه يتعذر على كلاهما الحصول عليه في الوقت ذاته، عندها سيصبح كل منهما عدو للآخر، يحمل له من البغض والحقد ما يحمله بسبب عدم تنازله له عن ذلك الشيء. [2] يقول هوبز " من

---

[1] المرجع نفسه ، ص 307-308.

[2] ابوبكر التلوع ، فلسفة الأخلاقة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق، ص 38.

هذه المساواة ذاتها تنشأ مساواة أخرى هي المساواة في الأمل في بلوغ أهدافنا، ومن ثم فلو رغب شخصان في شيء واحد، وكان من غير الممكن أن يحصلا عليه معاً فإنهما يتحولان إلى عدوين لذوذين ." [1]

من خلال ذلك نجد الفرد في تلك الفترة يعيش حياته في كفاح وصراع طويلين ضد الآخرين ودون كلل أو ملل، لأن الملل يعنى الهزيمة، والهزيمة تعني إنتصار غيره عليه وسلبه حياته وممتلكاته، لذا يجب على الفرد أن يثق في نفسه وفي قدراته على تحقيق أهدافه وغاياته التي من خلالها يصل إلى مبتغاه. [2]

3. الأغراض المتضاربة:

بما أن الطبيعة البشرية جعلت الأفراد جميعا متساوون في قدراتهم وإمكاناتهم، فإن تلك المساواة تجعل كل واحد منهم يسعى إلى تحقيق شيء معين يجعله يختلف عن أقرانه، ولكن كثيراً ما تلتقي الذوات البشرية على شيء واحد، حيث أن كل فرد يسعى إلى الحصول على ذات الشيء لنفسه فإن ذلك يؤدي إلى إشتعال الحروب والصراعات بين الأفراد ، يقول هوبز "العلة الأكثر شيوعا لرغبة الناس في إيذاء بعضهم بعضا تنشأ عن أن كثيرين منهم يرغبون في الشيء نفسه وفي الوقت نفسه ، فلا هم قادرون على الإستمتاع به جميعاً ، أعني الإستمتاع المشترك، ولا هم قادرون على إقتسامه فيما بينهم، وهنا يبرز سؤال هام: من منهم هو الأقوى؟ تلك مسألة لا

[1] هوبز، التنين، نقلا عن أمام عبدالفتاح، مرجع سابق، ص 318.
[2] المرجع نفسه ، ص 309.

يحسمها إلا السيف ." [1] ،وحيث أن حالة الطبيعة في ذلك الوقت تغلب عليها الأنانية وحب الذات ، وأن الدافع الوحيد للإنسان آنذاك هو غريزة حب البقاء، فلا يمكن لأي فرد أن يتنازل لغيره عن أي شيء بطيب خاطر ودون نزاع، فلا مكان للفضائل الإجتماعية كالغيرة والمحبة والإحسان فما يؤخذ بالقوة فقط. [2]

4. المنافسة:

حيث أنه من الطبيعي أن ينزع الفرد نحو الكسب، لأن ذلك ينشأ عن رغبته في تحقيق مصلحته ومنفعته الذاتية، وبما أن الحياة الطبيعية للأفراد بما فيها من حروب وصراعات ومنازعات تجعل تحقيق تلك المصلحة شيئا صعباً، فإن ذلك يدفع الأفراد إلى التنافس في ما بينهم ، ورغبة كل فرد منهم في تحقيق كل ما يصبو إليه حتى وإن كان على حساب مصالح غيره، أو على حساب حياتهم ، وكل ذلك يؤدي إلى إزدياد حدة التوتر والصراع بين الأفراد. [3] يرى هوبز بأن المنافسة تدفع الأفراد إلى الإلتقاء ببعضهم البعض الأمر الذى يؤدى إلى الصراع والدخول فى حروب طاحنة .

ولعل المنافسة تعد من الأسباب الرئيسية المؤدية لتلك الحروب والنزاعات بين الأفراد .

---

[1] إمام عبدالفتاح، توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، مرجع سابق ، ص 310.
[2] المرجع نفسه ، ص 309-310.
[3] سعيد ناصر ، المجتمع والسلطة في نظريات العقد الاجتماعي، مرجع سابق، ص 38.

فقد يتنافس الأفراد على منصب معين حيث نجد كل منهم يسعى للوصول إليه وتقلده ، وقد يتنافسون على أي شيء مهما كان صغيراً أو كبير فيكون التنافس في البداية عبارة عن نزاع بسيط، ثم يتطور ليتحول إلى عداء وقتال مميت من أجل الضفر والحصول على ذلك الشيء.

وبذلك يتحول الأفراد إلى أعداء يكيل كل منهما للأخر ويحمل له من البغض والكراهية ما يبرر له إعتدائه عليه وعلى حياته وممتلكاته. [1]

والمنافسة لم تكن موجودة في المجتمعات البدائية فحسب ، بل أنها موجودة أكثر في المجتمعات المتحضرة والمتمدنة ، فمن خلالها يزدهر المجتمع وينمو ، إذا كانت منافسة شريفة وبعيدة كل البعد عن الضغائن والأحقاد ، لكنها قد تؤدي إلى دماره وخرابه وإنهياره عن طريق عودة الصراعات والحروب إليه فتعود به إلى الحالة البدائية إذا كانت المنافسة غير شريفة.

5. المجد:

المجد يعني رغبة الفرد في الوصول إلى الأفضل وحرصه على إحتلال مكانة مرموقة، والرغبة في الشهرة تدفع الفرد إلى السعي الدائم للوصول إلى تلك المكانة مهما كان الثمن الذي سيدفعه، والرغبة في الشهرة تدفع الفرد للمحافظة على تلك المكانة، لأنها تبعده عن التشهير والتجريح والمساس بكرامته، فإن ذلك

سيكون بمثابة عائقا يمنعه من الوصول إلي الشهرة، بالتالي لأن ذلك سيصبح أحد

---

(1) هوبز ، التنين ،نقلا عن إمام عبد الفتاح ،مرجع سابق ص38

الأسباب التي تؤدي إلى الصراع والإحتراب، وقد ينشأ الصراع بين الأفراد لأي سبب، مهما كانت درجة بساطته، ككلمة أو إبتسامة أو إختلاف في الرأي وغيرها من هذه الأسباب البسيطة .

يقول هوبز" نظرا لسعي الأفراد الدائم والمستمر وراء الشهرة والمجد فلن نجد للصحبة والصداقة مكان بين الأفراد، والسبب في ذلك هو إنتظار كل واحد منهم أن يعطيه الآخر قيمة معينة أو يقدره حق قدره، والمقصود بالقدر هو القيمة التي يمنحها الفرد لنفسه والتي يريد من الآخرين أن يمنحوها له، وحتى لا يتعرض للإحتقار أو الحط من قدره وقيمته التي أعطاها لنفسه يحاول أن يلحق الأذى بالأفراد الآخرين حتى لا يتجرؤوا على إحتقاره ، من هنا ينشأ الصراع والشجار".(1)

بالتالي فإن المجد هو عبارة عن محاولة بحث كل فرد عن عدد من المزايا والحسنات التي تميزه عن غيره ، ورغبته فى أن يقدم له الأخرين كل الولاء والطاعة والتبجيل.

4. إنعدام الثقة:

يربط "هوبز" عامل الأمن والاستقرار بعامل الثقة، ويرى أنه لايمكن الفصل بينهما أو وجود أحدهما بدون الآخر، أي أنه إذا توفر الأمن والاستقرار

---

(1) سعيد ناصر ،المجتمع والسلطة فى نظريات العقد الإجتماعى ،مرجع سابق ،ص40

حصلت الثقة بين الأفراد، أما إذا أنعدم الأمن إنعدمت الثقة، إدا إنتشر الخوف

والكراهية والعدوانية بين الأفراد ، وعندها يحاول كل فرد قدر الإمكان المحافظة على نفسه بأي وسيلة كانت .

يقول هوبز" بسبب إنعدام الثقة بين كل فرد وآخر فإنه لا توجد طريقة يضمن بها الإنسان حياته أو يحمي نفسه بطريقة معقولة سوى الإستباق ، أعني أن يحاول كل فرد السيطرة على غيره إما بالقوة أو الخديعة أو الحيلة، بقدر ما يستطيع ما دامت الأوضاع تفتقر إلى القوة التي تثبت الرعب في قلوب الجميع ." [1] وحتى تقوم للحياة الإنسانية قائمة لابد من توفير عامل الأمن الذي يجعل كل فرد مطمئن على حياته وممتلكاته، بالتالي تزداد ثقته في نفسه وفي غيره. [2]

وقد سئل هوبز عن تصوره وإصراره على أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش مع أقرانه في أمن وسلام في الحياة الطبيعية دون وجود إتفاقيات ومعاهدات تمنع تعدي كل منهم على الآخر ، على عكس النحل والدبابير التي تعيش ضمن مجموعات كبيرة دون أن تحتاج إلى عقد إتفاقيات أو معاهدات وقد أجاب عن ذلك قائلا بأن الإنسان يختلف عن الحشرات الإجتماعية وذلك لعدة أسباب هي:-

1. يقوم التنافس المستمر بين الناس من أجل الشرف والإحترام ولا تفعل الحشرات الإجتماعية ذلك.
2. يسعى كل إنسان نحو الشرف ولذلك فإن الخير المشترك ليس هو بالضبط الخير الخاص.

---

[1] هوبز، التنين، نقلا عن إمام عبد الفتاح، ص 318.
[2] سعيد ناصر، مرجع سابق، ص 39.

3. يسعى بعض الناس إلى إصلاح التنظيم الإجتماعي في عصرهم.

4. تختلف الحشرات الاجتماعية كالنمل والنحل عن البشر في كون تلك الكائنات لا تستخدم العقل حتى ترى الأخطاء التي تقع فيها وتتعلم منها في تدبير أعمالها، بينما الأفراد يستخدمون عقولهم ومنهم من يظن بأنه أكثر حكمة وفطنة وبأنه أقدر من غيره على الحكم بين الناس.

5. إن الحشرات الإجتماعية لا يمكنها أن تميز بين الظلم والعدل فهي تشعر بالراحة والسكون عندما تترك لوحدها ولا يسبب لها زملاؤها الإزعاج بينما الإنسان فلا يجب أن يترك لوحده بل يجب أن يبين لغيره حكمته وفطنته بأن يوجه أفعال غيره.(1)

6. إن إتفاق الكائنات الحية هو إتفاق طبيعي بينما إتفاق الأفراد هو إتفاق إصطناعي ، و فهم بحاجة إلى أن يكون هذا الإتفاق دائم ومستمر ، ولا يمكنه أن يستمر إلا إذا تم دعمه بقوة أو سلطة عامة تكون لها القدرة على بث الرعب في قلوب الأفراد والحد من سلوكياتهم وتصرفاتهم لتحقيق الأمن والأمان .(2)

---

(1) عبد الهادى الجوهرى ،تاريخ الفكر الأجتماعى ،مكتبة زهراء الشرق القاهرة ، 1999 ،ص91،

(2) إمام عبد الفتاح ،مرجع سابق ،ص374

إن الحياة البدائية التي تفتقد للأمن والإستقرار ، والتي تفتقر للثقة ، هي حياة قائمة على عدم الإحترام المتبادل بين الأفراد ، فكل فرد يرى في غيره خصم وعدو له يتربص به ، وتلك الحياة لابد أن تعمها الفوضى والصراعات التي يسيطر فيها

القوى على الضعيف و يغلب فيها طابع الأنانية الذي تحركه الشهوة والأطماع ورغبة كل فرد في البحث عما هو نافع وخادم لمصالحه دون الاهتمام بغيره ، وهذا ما ينتج عنه عدم الثقة في قلوب الأفراد.

المبحث الثاني

المرحلة المدنية " العقد الاجتماعي وميلاد الدولة "

يعد توماس هوبز أحد مؤسسى النظرية الاجتماعية في العصر الحديث حيث قام بإجراء مقارنة بين المجتمع بصفة عامة وبين ما يحتويه هذا المجتمع من المجتمعات الصغيرة بداخله وذلك بغية الوصول إلى نتائج منطقية تنسجم مع العقل والمنطق.

وحيث إن الحياة البشرية قد بدأت بطريقة طبيعية فإنها تخلو من المظاهر المدنية كلها ، حيث لا وجود للمنظمات الاجتماعية ولا للقوانين ولا للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد . [1]

بل كانت الأنانية وحب الذات هى الصفة الغالبة فى الطبيعة البشرية ، فكل فرد مستقل عن الآخر ولا علاقة له بغيره واهتمامه به يقتصر فقط على ما يحقق له من منافع ومصالح، وهم يهتمون به لنفس الشيء ،فالكل يسعى إلى تحقيق مصالحه فقط ولو كان ذلك على حساب غيره، وهذا ما أوجد نوعاً من الصراع المستمر والمدمر لكل الأطراف. [2]

إن هذا ما تتصف به حالة الطبيعة، هذه الحالة التي تظهر فقط عندما لا تكون هناك سلطة ولا قوانين ولا شرائع داخل المجتمع تقوم بتنظيم علاقات الأفراد وتحمي أرواحهم وممتلكاتهم ، ففى غياب ذلك تعم الفوضى وتكثر الصراعات نتيجة لإعتقاد كل فرد بأنه قادر على حماية مصالحه بنفسه، فيأخذ الصراع صورة "حرب الكل ضد الكل"، أي أن كل فرد هو معتدي وهو صاحب حق في الوقت نفسه ، فلا يمكن

---

[1] أحمد الجمال، دراسات في الفلسفة السياسية، دار الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1988، ص97.

[2] عبدالهادي الجوهري، مرجع سابق، ص90.

معرفة الظالم من المظلوم، وهذا ما يريد أن يصل إليه هوبز، وهي حالة الطبيعة التي لا مودة فيها ولا رحمة.

وفي المقابل فإن الإنسان بطبيعته متميز عن غيره من المخلوقات الأخرى بالعقل إلى جانب الغرائز والرغبات الأخرى، ونتيجة لذلك فإنه يكون قادر على تخليص نفسه من تلك الحياة البائسة في المرحلة الطبيعية بما تحويه من ألم وبأس، وذلك بأن يبحث عن طريقة تضمن له سلامته وتحقق له سبل العيش بأمن وسلام بعيدا عن الحروب والصراعات وتجعله يثق في نفسه وفيمن حوله .

فالخوف وعدم الثقة أحد الأسباب التي تتصف بها الحالة الطبيعية ، فبسبب الخوف تنشأ المعارك والحروب التي قد تؤدي إلى هلالك الإنسان وتدمير حياته.

ويرى هوبز" بأنه لابد للأفراد من البحث عن وسيلة للحد من هذه الأسباب ولإنقاد حياتهم، إن هذا لا يتم إلا بالاتفاق على معايير وقوانين تحدد الظلم، والعدالة، والخير، والشر، وغيرها من القيم الإجتماعية ".(1)

يقول هوبز " إن التصرفات الناجمة عن تلك الأهواء هي أيضا ليست بالمنكرة طالما لا يعرف الناس قانونا مانعاً، وطالما أنه ليس هناك ثمة قانون مشرع، فإن البشر لا يستطيعون إدراك ذلك . "[1] كذلك يضيف أيضا " فحيث لا وجود للسلطة العامة، لا وجود للقانون، وحيث لا يوجد القانون، لا يوجد الظلم، فالعدالة والظلم لا يشكلان خاصية عضوية أو عقلية للبشر، بل هما سمتان من سمات المجتمع، وليس من

[1] هوبز، التنين، نقلا عن سعيد ناصر، دراسات في نظرية علم الاجتماع ، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط1، 2004،ص48
(2) المرجع نفسه ، ص48

سمات الإنسان المنفرد بحياته ووحدته..." [1] وهذه الوسيلة يمكن أن تتمثل في "كائن صناعي" لم يكن موجودا في الحالة الطبيعية ولايمكن أن يوجد فى تلك الحالة بأى حال من الأحوال ، ولكن الإنسان هو الذى يتكفل بإيجاده للخروج من دوامة الحياة الطبيعية ، وهذا الكائن الصناعي ما هو إلا الدولة التي تنشأ نتيجة لرغبة الأفراد في العيش بأمن وسلام وإطمئنان داخل المجتمع المنظم الذي تسوده الألفة والمحبة. [2]

وهنا نجد هوبز يصف الطريقة التى يمكن من خلالها الوصول إلى ذلك الكائن الصناعى "الدولة" قائلا " أنا أعتقد أن السبيل الوحيد لذلك هو أن يمنحوا كل سلطتهم وقوتهم لفرد واحد منهم، أو مجموعة من الأفراد، ليحول كل إرادتهم المتمثلة في مجموع أصواتهم إلى إرادة واحدة كأن يعينوا فرداً أو مجموعة من الأفراد، ليعبروا عن شخصيتهم، وعلى كل فرد في المجتمع أن يعتبر نفسه هو صاحب الفعل ،أو هو الفاعل نفسه لكل ما يفعله الشخص الذي وكل إليه الأفراد في جميع تلك الأمور المتعلقة بالسلام العام والأمن المشترك .

ومن ثم فعلى جميع الأفراد أن يجعلوا إراداتهم خاضعة لإرادته وأحكامهم لحكمه وهذا أكثر من الموافقة أو الرضى، أنه وحدة حقيقية لهم جميعاً في شخص واحد بعينه تمت بواسطة تعهد قطعه كل فرد على نفسه على نحو ما، وكأن كل إنسان منهم يقول لغيره: إني أخول السلطة، وأتنازل عن حقي في أن أحكم نفسي، لهذا الإنسان

---

[1] المرجع نفسه، ص 48.

[2] محمد مهدي رشوان، تطور الفكر الأخلاقي في الفلسفة الغربية، دار قباء، للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، 1998، ص 141.

أو لهذه المجموعة من البشر، على شرط أن تتخلى له عن حقك وتتنازل عنه وتخول له السلطة في جميع ما يقوم به من أفعال وذلك بالطريقة نفسها ، وحين تم هذا التعهد تحول الحشد، أو جمهور الناس الذين إتحدوا في شخص واحد إلى ما يسميه بالدولة وهذه هي نشأة ذلك التنين العظيم ." [1]

ذلك هو التنين الأعظم الذى أطلق عليه هوبز أيضا الإله الارضى "أو الفاني " الذى يحكم من على الأرض فى مقابل الإله الحقيقى الأزلى اللامتناه الذى يحكم الكون كله ، فبعد قيام تلك الدولة لن يبقي للأفراد شخصيات مستقلة وإرادات تخصهم بل سيصبحون تابعين للدولة وإراداتهم هي إرادة الحاكم، ومن خلال ذلك الحاكم تقوم السلطة التي لا تقهر والتي هي قادرة على حمايتهم من أي دخيل، كذلك هي التي تتكفل بحماية كل الأفراد من بعضهم بعض . [2] فهي التي تنشر السلام وتطبق العقوبات التي يحتاج إليها المجتمع للحد من ميول الأفراد ورغباتهم في الإعتداء والإستيلاء على ما يملكه غيرهم.

إن خوف الأفراد من العقوبات القانونية وخوفهم من القوة القاهرة التي تنفذ تلك العقوبات يدفعهم إلى إحترام وتقدير بعضهم بعض داخل المجتمع ، وحتى يبرر هوبز وجود تلك القوة نادى بضرورة إبرام العقد الإجتماعي والتأكيد على ما يمكن لهذا العقد أن يوفر للأفراد من الأمن والإستقرار داخل المجتمع .

---

[1] هوبز، التنين، نقلا عن إمام عبدالفتاح، مرجع سابق، ص 371.

[2] أحمد حمدي محمود، الدولة والأسطورة، ارتست كاسيرر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص 234.

وقد حرص هوبز على عدم إدخال الحاكم طرفا فى العقد بل أن الأفراد يتنازلون بموجب هذا العقد عن كل ما يخصهم لبعضهم بعض وليس للحاكم وعلى هذا الأساس ليس من الضروري أن يكون الحاكم شخصاً واحداً بل يمكن أن يكون مجموعة أشخاص يمثلون العقد الإجتماعى

وبموجب هذا التعاقد يلتزم الأفراد أيضا بعدم إبرام أو عقد أى تعهد أخر مخالف للعقد إلا بإذن الحاكم ، أو السلطة الحاكمة، وعلى ذلك عندما يكون التعاقد قد تم بين الأفراد " فإنهم غير ملزمين بأي تعهد سابق يكون مرفوضا من الوضع الراهن، فإن القول بأنهم أسسوا دولة تقوم على التعهدات يعني أنه ليس من حقهم القيام بتعهد جديد يطيعون فيه شخص أخر للقيام بفعل ما اللهم إلا بموافقة السيد الحاكم، ومن ثم فهم رعايا عاهل ولا يحق لهم أن يعودوا مرة أخرى إلى حالة الإضطراب الذي كان فيها الحشد غير المنظم ." [1]

و بموجب ذلك يبطل كل تعاقد جديد حتى وإن كان ذلك مع قوة أعظم من ذلك التنين العظيم .

"فإذا ما إدعي بعض الناس عصيان العاهل بحجة القيام بتعهد جديد فهو موقف خاطئ حتى إذا ما زعموا أنهم أقاموا تعهدهم مع الله أو حتى لجؤوا إلى ضمائرهم الشخصية فلا تعهد مع الله، لأن ذلك مستحيل كما سبق أن ذكرنا، ولا تعهدات جديدة

(1) هوبز، التنين، نقلا إمام عبدالفتاح ، مرجع سابق، ص379.

لأن ذلك تحلل من تعهد قائم بالفعل كما أنه يعيد الناس إلى حالة الطبيعية أي إلى الحرب". [1]

وهنا يمكن أن نطرح هذا التساؤل وهوألا يمكن لأي فرد أن يقول بأنه لم يتعهد لأي أحد ولم يمنح صوته للحاكم ، بهذا يكون له الحق في التمسك بحريته المطلقة؟

يقول هوبز في هذه الحالة يصبح من حق باقي الأفراد الذين إتفقوا فيما بينهم ومنحوا أصواتهم للحاكم أن يتصدوا لهذا الفرد ويجبروه على إطاعة القانون والنظام القائم والإعتراف بوجود الدولة ولو بالقوة .

لذلك إذا كانت "الغالبية العظمى من الناس وافقت وأعلنت رضاها على أن يكون السيد الحاكم هو صاحب السلطة ومن لم يسبق له الموافقة فإن عليه أن يوافق الآن مع بقية الناس، وأن يعترف مثلهم أن جميع الأفعال التي يصدرها الحاكم هي أفعاله هو– فهو إما أن يوافق على ذلك أو أن يحطمه الآخرون ويكون لهم الحق في ذلك لأنه إذا ما دخل الجماعة بإرادته فإنه أيضا يتعهد ضمنا أن يقف إلى جانب رأي الغالبية العظمى، فإذا لم يفعل فإنه بذلك يقف ضد تعهده الخاص ويناقض نفسه وعلى ذلك سواء إنظم إلى الجماعة أم لا، وسواء نالت الجماعة موافقته أم لا، فإنه لابد له إما أن يخضع لقراراتها أو يترك في حالة الحرب التي كان عليها من قبل." [2] وفي مقابل كل ذلك يؤكد هوبز أنه لابد أن يكون الحاكم ملزم بتوفير كافة

---

[1] المرجع السابق، ص 379.
[2] المرجع نفسه، ص380.

الوسائل الممكنة التي تساعد على حفظ الأمن والأمان للأفراد، على أن يكون الأفراد ملزمين بتقديم الولاء والطاعة لذلك الحاكم.

ويقدم هوبز مجموعة من الصلاحيات التى يتمتع بها الحاكم فى ظل العقد الإجتماعى وهى :.

1. صلاحية تحديد القواعد والأحكام السلوكية العامة أي القوانين المدنية.
2. إن الحاكم هو وحده الجهة المسئولة عن قيادة القوات المسلحة على إعتبار أن هذا الحاكم هو من يملك القرار فيما يخص حالة الحرب والسلم داخل الدولة.
3. للحاكم الحق في ترشيد وتوجيه الأفراد داخل المجتمع وذلك فيما يتعلق بجميع القضايا العامة.
4. للحاكم الحق في إصدار كافة الأحكام القضائية.
5. للحاكم أحقية إرساء قواعد الأمن والسلام.
6. كما للحاكم الحق في الإشراف على شؤون الدولة الإدارية.
7. للحاكم الحق في تعيين كبار الموظفين في الدولة.
8. للحاكم الحق في تحديد الملكية وفقاً لمشيئته.
9. للحاكم كافة الحقوق في إصدار وتعطيل القوانين. [1]

[1] سعيد ناصر، المجتمع والسلطة في نظريات العقد الاجتماعي، مرجع سابق، ص 130-131.

ومن خلال كل تلك الصلاحيات التي خص بها هوبز الحاكم يكون قد منحه سلطة غير متناهية الحدود، وبذلك يصبح الحاكم بإمكانه تمثيل الشعب أفضل تمثيل، فليس هناك ما يقف في طريقه، أو من يحد من تصرفاته إلا الله وضميره.

ورغم ما قد يبرز من مساوئ وأضرار في ظل هذه السلطة المطلقة الممنوحة للحاكم إلا أنها بالنسبة للأفراد هي أفضل من حالة الطبيعة. [1]

ورغم ما يبدو فى هذه الصلاحيات المطلقة من سلبيات ومساوئ إنسانية وسياسية إلا أن البديل الاخر وهوغياب الحاكم كما يقول هوبز ، وضع أسوأ من ذلك .

وفي ذلك يقول " فعلى الرغم من أنه بمقدور المرء أن يتصور النتائج الوخيمة لهذه السلطة اللامحدودة إلا أن النتائج التي تترتب على عدم وجود السلطة مطلقا، إنما هي أسوأ بكثير من ذلك. " [2] إن وجود تلك السلطة المطلقة في رأي هوبز يرمي إلى تحقيق ثلاث أهداف هي:-

1. تحقيق الأمن والسلام للأفراد سواء داخل المجتمع أو الدولة أم خارجه ولتلك السلطة الحق في تجنيد من تشاء من الأفراد وفي فرض ما تشاء من الضرائب أيضاً ، محاولة تجنيب الأفراد الحرب التي لا ضرورة لها للمحافظة على الأرواح والأموال.
2. تحقيق الرخاء داخل الدولة ، فمن حق الحاكم تشريع القوانين وسنها وإصدار القرارات التي تساعد على رقي الدولة وإزدهارها.

---

[1] المرجع السابق، ص 132.

[2] هوبز ، التنين، نقلا عن سعيد ناصر ، المرجع السابق، ص 132.

3. تحقيق الإنصاف بين أفراد الدولة وذلك بإقامة العدل بين الأفراد دون تمييز أو تفرقة .[1]

يقول هوبز " إن سلامة الشعب تتطلب من الحاكم، أو من اللجنة التي في يدها السلطة، إدارة العدالة بمساواة بين جميع طبقات الناس أعني أن يعامل الغني والقوي بنفس العدالة التي يعامل بها الشخص الفقيروالضعيف، وبحيث لا يأمل أحد مهما علت درجته في الإفلات من العقوبة إذا ما ارتكب إثماً. "[2]

ورغم الصلاحيات اللامحدودة التى يتمتع بها الحاكم بأعتباره الممثل الوحيد للعقد الإجتماعى إلا أن هوبز يستثني بعض الحقوق التي يعتبرها غير قابلة للتنازل ، التي من بينها تنازل الفرد عن حياته للحاكم سواء بموافقته أو رغما عنه ، من تلك الحقوق حق المحافظة على أعضاء جسد الفرد والتي لا يمكن التفريط بها بأي حال من الأحوال، بهذا لا يمكن للفرد التنازل عن هذه الحقوق مقابل أى شئ أخر فى الوجود ، كذلك لا يحق للحاكم التصرف فيها.

أما فيما يختص بباقي الحقوق فيمكن للفرد التنازل عنها مقابل ضمان وحماية حياته وأمنه[3] ، يقول هوبز "وكل شيء لا يستطيع الإنسان أن يعيش بدونه فهو حق غير قابل للتحويل أو التنازل." [4] أيضاً "إذا ما أمر السيد الحاكم إنساناً ما بقتل نفسه، حتى ولو كان لهذا الأمر ما يبرره، أو أن يجرح نفسه، أو أن يشوه نفسه ، أولا يقاوم

---

[1] إمام عبدالفتاح، مرجع سابق، ص 385-288.
[2] هوبز، التنين، نقلا عن إمام عبدالفتاح، مرجع سابق، ص 386.
[3] المرجع نفسه، ص 340-341.
[4] المرجع نفسه، ص 340.

أؤلئك الذين يعتدون عليه ، أو أن يمتنع عن تناول الدواء أو أى شئ أخر لا يستطيع أن يعيش بدونه، فإن لهذا الإنسان الحق في عصيانه أو هو حر في التمرد عليه ." [1] وبذلك يكون العقد الإجتماعي هو عبارة عن إتفاق بين الأفراد للتنازل عن حقوقهم وممتلكاتهم للحاكم أو السلطة الحاكمة التي لا علاقة لها بذلك الإتفاق ، فهي ليست طرفا فيه بل هي مجرد سلطة يتنازلون لها عن حقوقهم ووظيفتها هي حمايتهم ومساعدتهم على العيش في أمن وسلام .

والسلطة الحاكمة في رأي هوبز قد تكون في يد شخص واحد أو مجموعة أشخاص بشرط أن تحكم بيد من حديد وتكون لها السلطة المطلقة في التصرف وفي تحديد العقوبات وإصدار القوانين وتحديد ما هو خطأ وما هو صواب مع العلم بأن الحاكم أو السلطة الحاكمة غير مقيدة بتلك القوانين لأنها تعتبر مصدرا لها .

[1] المرجع نفسه، ص384.

. شرعية السلطة الحاكمة عندهوبز:.

إن إمكانية تقبل أو رفض سلطة ما مرهون بمدى شرعيتها أي بما تقدمه أو بما تستطيع أن تقدمه من مبررات لوجودها وإستمرارها داخل الدولة، وكما هو معروف فقد تختلف مصادر شرعية السلطة، أي الأساس الذي تستند إليه في إضفاء الصفة الشرعية على وجودها، فبالإضافة إلى الحقوق التي لا يجوز التنازل عنها أثناء التعاقد ، هناك ثلاث مصادر رئيسية يجب توفرها في السلطة حتى تحظى برضى الأفراد وتصبح سلطة مشروعة في الدولة[1] وهي:-

1. القوة:

إن مفهوم القوة عند هوبز يعنى أنها عبارة عن وسيلة من وسائل التأثير الإلزامي في الآخرين، أي ما ينبغي عمله دون قسر أو إرغام .

ولم يغفل هوبز أهمية الحقوق الطبيعية للإنسان عند حديثه عن الحالة الطبيعية وهي تلك الحقوق التي يتمتع بها الإنسان والتي تساعده في فعل كل ما يضمن له تحقيق رغباته، ذلك لأن الإنسان في الحالة الطبيعية ، دائم السعي وراء تحقيق أهدافه ورغباته الذاتية دون النظر إلى أهداف ورغبات غيره.

بالتالي كان لابد لهوبز بأن يؤكد على أهمية "القوانين الطبيعية" التى تمثل مصدر قوة وإلزام للأفراد وذلك للخروج من الحالة الطبيعية، وهي تلك القوانين التي تمكن الفرد من الإنخراط في المجتمع وتوفر له أسباب الأمن والأمان . [2] إن النواميس

---

[1] سعيد ناصر، السلطة فن نظريات العقد الاجتماعي، مرجع سابق، ص 102.
[2] المرجع السابق، ص 103.

الطبيعية وحدها لا يمكن أن تصل بالإنسان إلى ما يسعى إليه داخل المجتمع المدني، وذلك لأننا لا يمكن أن نضمن التزام الفرد بتلك القوانين، إذا لم تكن هناك قوة قادرة على الوقوف في وجه كل من يخرج عن تلك القوانين وغير ملتزم بها، لهذا يؤكد هوبز على أنه "في حال غياب قوة قصرية أوفى حال عدم توفر القدرة اللازمة لها ،لضمان أمننا بأى بشكل كان ، سيعتمد كل فرد على مقدرته الذاتية وحسب في مجابهة الآخرين، بل سيكون من حقه الاعتماد على ذلك من أجل ضمان أمنه". [1] وعلى ذلك فإن هوبز يؤكد على أهمية القوة بالنسبة للسلطة الحاكمة وذلك لكبح جماح الأفراد، ومنعهم من الإعتداء على بعضهم.

كما يشير هوبزإلى مدى أهمية القوة بإعتبارها وسيلة ذات فاعلية كبيرة في ضبط سلوك الأفراد ، وذلك بما يحقق الصالح العام باعتبار أن القوة تتميز بأنها "محددة المعالم وقادرة على كبح جماح الناس وإلزامهم بالتمسك بالمواثيق والنواميس الطبيعية." [2]وفي هذا الشأن يؤكد هوبز على ضرورة هذه القوة بالنسبة للسلطة الحاكمة لصد أي إعتداء خارجي على الدولة أو المجتمع المدني، "والقوة على هذا الأساس ما هي إلا أداة لحفظ الأمن والسلام على كل من الصعيدين الداخلي والخارجي." [3]

وبذلك فإن القوة عند هوبز تحمل ثلاث مدلولات إجتماعية وسياسية هي:-

أ – الحفاظ على المجتمع المدني من أي إعتداء داخلي أو خارجي.

---

[1] هوبز، المواطن، نقلا عن سعيد ناصر، دراسات في نظرية علم الاجتماع، مرجع سابق، ص65.
[2] المرجع نفسه ، ص 65.
[3] المرجع نفسه ، ص 105.

ب – لابد للقوة أن تكون حكراً على السلطة الحاكمة وعدم إستعمالها من قبل أي فرد داخل المجتمع.

ج– إن إمتلاك السلطة الحاكمة للقوة تضمن للفرد داخل المجتمع حياته وممتلكاته وذلك خلال حفظ النظام والإستقرار. [1]

2. الإنصياع:

إن إنصياع الأفراد وطاعتهم للسلطة الحاكمة هو بمثابة الوجه الآخر المقابل للقوة، ولا يمكن أن يتحقق هذا المصدر دون الإستعداد التام من قبل الجماعة لتقبل تلك السلطة ، فكما أن الجماعة بحاجة إلى تلك السلطة المالكة للقوة لحمايتها من الإعتداءات الداخلية والخارجية، فإن السلطة الحاكمة هي أيضاً بحاجة إلى إستغناء تلك الجماعة عن حقها فى إستخدام تلك القوة .

وكل ذلك لا يتم إلا من خلال إتفاق يتم بين الأفراد حيث يناقشون فيه لمن يجب عليهم أن يتنازلون عن كافة حقوقهم .

هذا الإتفاق هو ما يطلق عليه إسم "العقد الاجتماعي." [2]وفي هذا الخصوص يقول هوبز "إن السبيل الوحيد للوصول إلى هكذا سلطة عامة قادرة على حماية الناس من الإعتداءات الخارجية ومن النزاعات الداخلية المتبادلة ، وقادرة على ضمان الأمن لهم بالصورة التي تمكنهم من العيش بسلام، إنما يتمثل بنقل مجموع قدراتهم وقوتهم

---

[1] المرجع السابق، ص 105.

[2] المرجع نفسه، ص 106.

إلى إرادة واحدة" [1] وأساس ذلك الإتفاق بين الأفراد هو الطاعة، فلا معنى للإتفاق دون الطاعة التامة من قبل الأفراد للسلطة الحاكمة لكي تصبح تلك السلطة مشروعة داخل الدولة وتقوم بكافة مهامها للحفاظ على الذات الإنسانية.

وقد جعل هوبز شرط الطاعة للسلطة أحد الخيارين لتحقيق السلطة لدى الحاكم . يقول هوبز "إن الوصول إلى "هذه" السلطة العليا عبر طريقين، الأولى بالقوة الطبيعية، والثانية تكون متوفرة إذا قام الناس إراديا بالإتفاق علىالإنصياع لفرد أو لمجموعة من الأفراد."[2] وبناء على ذلك فإن هوبز يفضل الخيار الثانى الذى ينسجم مع تصوراته التعاقدية .

3. القانون:

يميز هوبز بين نوعين أساسيين من القوانين: النوع الأول يتمثل فى "القوانين الأخلاقية" التي تصدر عن المثل الأخلاقية وما تتضمنه من مثل عليا كالعدل والإستقامة.

أما النوع الثاني فهو "القوانين الإيجابية" ويقسمها إلى قسمين: "القوانين الأساسية" أي القوانين العامة، و"القوانين الغير أساسية" وهي القوانين الفرعية. ويصف هوبز النوع الأول من القوانين بالثبات والأزلية، أما النوع الثاني الذى يطلق عليه مصطلح "القوانين المدنية"فهو يرى بأنه غير ثابت ومتغير حسب رغبة السلطة الحاكمة. [3]

---

[1] هوبز، التنين، نقلا عن سعيد ناصر، المجتمع والسلطة في نظريات العقد الاجتماعي، مرجع سابق، ص 108.
[2] ، المرجع نفسه ، ص 108.
[3] ،المرجع نفسه ، ص 111.

ويعرف القوانين المدنية "بأنها جملة القواعد التي ألزمت الدولة كل مواطن بها قولاً أو كتابة أو بأي شكل من أشكال التعبير الإرادي ذلك للتمييز بين الحق والباطل أي بين من يخالف القواعد ومن ينسجم معها ."[1] ومن أهم العناصر التي تستند إليها القوانين عنصر الإلزام والذي يعني أنه على الأفراد أن يلتزموا بتلك القوانين ،فهى ليست إرشادات أو نصائح تقدم للفرد ثم يترك على راحته بأن يأخذ بها أم لا ، بل تعليمات و أوامر صادرة عن الجهة السلطوية و على الأفراد الإلتزام بها ، بعد ذلك يأتي الإنصياع أي الطاعة، إذ لا يمكن أن يكون هناك قانون يأمر الأفراد بالوقوف عنده ما لم يطيعوا ذلك القانون.

وهنا نجد هوبز يقول "القوانين هي جملة التعليمات "الوصايا" الصادرة عن جهة إعتبارية من الناس فرداً كان أم لفيفاً من الأفراد والتي تعتبر أوامرها مبعثاً للطاعة."[2]أي يجب على الأفراد طاعتها ويجب أن تكون الجهة الحاكمة هي المصدر الوحيد لتلك القوانين ، فهي من تسنها وهي من تشرعها دون تدخل أى جهة أخرى ، لهدا فإن جميع القوانين الموجودة داخل الدولة سواء كانت مكتوبة أم غير مكتوبة لابد أن تصدر عن الحاكم أو من يمثل السلطة فى الدولة .

وعن طريق تلك القوانين تفرض السلطة الحاكمة إرادتها وسلطتها وتصبح هي الوحيدة التي توجه تصرفات الأفراد بالصورة التي تتماشى مع مصلحة الدولة وإستقرارها، وبذلك يتمكن كل من السلطة الحاكمة والأفراد من تحقيق ما يصبوا إليه

---

(1) المرجع نفسه ، ص 87.

(2) المرجع نفسه ، ص 112.

كل منهم داخل الدولة ، بالتالي فإن فكرة القوانين المدنية عند هوبز هي عبارة عن قاعدة تقوم عليها السلطة. [1]

ونجد بأن الدولة لايمكن أن تقوم لها قائمة إلابوجود ثلاث أسس رئيسية وهي القوة، الإنصياع ، القانون .

وهذه الأسس هي التي تمنح تلك السلطة الشرعية المطلقة وتصبح بمثابة الهرم الذي لا يمكن الإستغناء عن أحد أعمدته الأولى .

ففى غياب أحد هذه الأسس تنهار الدولة ويعود المجتمع إلى الحالة الطبيعية .

[1] المرجع نفسه ، ص 113.

أنواع الحكومات :

أما فيما يتعلق بأنواع الحكومات فإن هوبز يؤكد على أن هناك ثلاث أنواع من الحكومات وهي : الملكية ، الإرستقراطية ، الديمقراطية .

فالملكية تنشأ عندما تكون السيادة بيد شخص واحد، وهو الملك ويمثل الشعب كله "إذا تم التمثيل من خلال فرد واحد تكون الدولة ملكية." [1]

عندما تتركز السيادة في يد هيئة حاكمة كانت السيادة إرستقراطية، بمعنى عندما يكون الحكم مقتصرا على فئة من الأفراد فقط كالحزب ، أو الطبقة ، عندها يسمى النظام أرستقراطى نسبة إلى الطبقة الأرستقراطية .

ويطلق على هذين النوعين من الحكومات مصطلح الحكومات غير ديمقراطية ، لأن السلطة فيها لا تستمد من الشعب، فلا علاقة للشعب بالسلطة لا من قريب ولا من بعيد ، فهي حكومات غير مشرعة عن طريق الشعب ، ولا يدخل في هذا النوع الحكومات الفعلية وهي تلك الحكومات التي تقوم على أنقاض حكومة قديمة تمت الإطاحة بها نتيجة الثورة عليها.

النوع الثالث والأخير فهو الحكومة الديمقراطية، وفي هذا النوع من الحكومات تتمركز السلطة في يد أغلبية الشعب وتقوم على رضى وموافقة الشعب فهي حكومة قائمة عن طريق إرادة الشعب. [2]

---

[1] سعيد ناصر، المرجع نفسه ، ص 123.

[2] إبراهيم درويش، النظام السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط4، 1978، ص 79.

ويعترض هوبز على هذا النوع من النظم بقوله"إن النظام الديمقراطي يدفع إلى فسح المجال واسعا أمام الرشوة والمحسوبية وتراكم الثروات الخاصة." [1]، والفرق بين هذه الأشكال الثلاثة للحكومات يكمن في مدى فاعلية وقدرة كل حكومة على تحقيق الأمن والأمان "إن الفروق التي تميز هذه الأنماط الثلاثة لأشكال الحكم لا ترجع إلى التمايز في مسألة ممارسة السلطة وإنما إلى الإختلاف والتباين في الكفاءة والجودة فيما يتعلق بتحقيق سلامة وأمن الرعايا أي الهدف الذي قامت من أجله "السلطة"." [2]

ولما كان الإنسان بالنسبة لهوبز يغلب عليه الطابع الأناني في الحالة الطبيعية حيث يعمل دائماً على تحقيق رغباته وشهواته دون التطلع إلى متطلبات غيره أو إحتياجاتهم فقد أيد الشكل الأول للحكومات وهي الحكومة الملكية، فهي قادرة على كبح جماح الأفراد والحد من نزواتهم حتى يستطيع كل فرد داخل الدولة أن يحقق ما يصبوا إليه دون أن يعتدى على غيره أو أن يعتدى غيره عليه. بالتالي فإن هذا النظام في رأي هوبز هو أفضل أنواع النظم حيث ينتج عنه أقل قدر ممكن من الشرور لأن الحكم فيه يكون بيد شخص واحد وهو من يأمر وينهى . [3]

ففي الملكية "تتطابق المصلحة الخاصة "للملك" والمصلحة العامة مع بعضها البعض فالثروة والسلطة والجاه التي يمتلكها ملك ما تنبع عن ثروة وقوة ومكانة رعاياه."[4]إن

---

[1] المرجعنفسه ، ص125.
[2] المرجع نفسه ، ص 124.
[3] إمام عبد الفتاح ، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، مرجع سابق، ص 389-391.
[4] هوبز، المواطن، نقلا عن عسيد ناصر، المجمع والسلطة في نظريات العقد الاجتماعي، ص 126.

هذا يختلف عن غيره من الأنظمة التي تكون فيها السلطة بيد أكثر من شخص فتتعدد فيها الأراء وتختلف إلى حد التناقض ، فتكثر فيها المكائد والدسائس والإعتراضات على أي قرار أو قانون يصدر، لهذا فإن قراراتها دائمة التغير والتبدل ألى مالانهاية . " وعلى هذا الأساس يفضل هوبز النظام الملكى عن بقية النظم الأخرى مؤكدا فى الوقت ذاته على أن وجود هذا النظام يمثل أفضل الخيارات المتاحة للإنسان .

يقول هوبز ومع أن هذه السيادة المطلقة قد ينشأ عنها الكثير من النتائج إلا أن النتائج التي تحدث عن عدم وجودها–هي الحرب الدائمة بين كل إنسان وجاره– لهي شر أكثر وبالاً." [1]

ومن ناحية أخرى فإن هوبز لم يوافق على الشكل المختلط مطلقاً وأعتبره أسوأ أنواع الحكم لأنه لا تنتج عنه إلا الفوضى، في حين أن الحكم المطلق لا تنتج عنه مثل هذه الأشياء، فالحكم فيه يكون مقتصراً على الملك فقط ولا يمكن للملك أن يتعارض مع نفسه، فهو لا يصدر قراراً معيناً أو مرسوماً ما ثم يقف في وجه هذا القرار ويعارضه، لهذا نجد هوبز يفضل هذا النوع من الأنظمة على غيره. [2]

أما الهيئات الموجودة داخل الدولة كالهيئة التشريعية والهيئة القضائية والهيئة التنفيذية جميعها خاضعة لإرادة الحاكم وسلطته. [3]

---

[1] هوبز، التنين، نقلا بيرتيز عن بيرتيز دليل ، المثل السياسية، ترجمة لويس اسكندر، مؤسسة يجل العرب، القاهرة، 1964، ص 161.

[2] إمام عبد الفتاح ، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، مرجع سابق، ص 389-391.

[3] محمد علي محمد، علي عبدالمعطي، السياسة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 138.

ومع تفضيل هوبز للحكم المطلق ومناصرته وتأييده له إلا أنه النظام الوحيد الذي لم يبرهن عليه في كتابه "المواطن" بل قدمه على أنه حل جذري لحالة الفوضى القائمة في الحالة الطبيعية حيث يقول "قد حاولت في معظم الفصل العاشر أن أخلق عند الناس إعتقاداً بأن النظام الملكي هو أكثر أشكال الحكومات الثلاثة ملائمة ولكن هناك شيئاً واحداً فقط لابد لي من أن أعترف به هو أنني طوال هذا الكتاب لم أبرهن على ذلك لكني قررته فحسب."[1] أيضاً لم يعتبر هوبز كون النظام ملكي مقيداً أو أوليجاركي أو ديمقراطي مادام قادر على فرض سيادته سواء فيما يتعلق بالدول أو علاقته بالأفراد داخل الدولة.[2]

وإذا لم يكن هوبز قد برهن بالفعل على أفضلية الحكم الملكى عن غيره من أنواع الحكومات الأخرى فإنه قد ميزها وفضلها على أسس أخرى تتصل بتحقيق الأهداف التى أنشأ بسببها العقد الأجتماعى بين الأفراد .

لما كان الهدف الوحيد الذى من أجله تعاقد الأفراد للخروج من المرحلة الطبيعية هو تحقيق السلام وإنهاء حالة الحرب مقابل التنازل عن كل الحقوق ، فإن صلاحية الحكومة وأفضلية أى نوع من أنواع الحكم يكون رهن تحقيق هذا الهدف وهو السلام و الطمأنينة لكل مواطن متعاقد .

وبالنظر إلى الأنواع الثلاث من الحكومات التى ذكرها هوبز يرى بأن النظام الملكى هو أكثرهم تجسيدا لهدف السلام والأمن .

---

(1) هوبز، المواطن، نقلا عن إمام عبدالفتاح، مرجع سابق، ص 389.

(2) نيقولا مكيافيتلي، الأمير، ترجمة فاروق المسعد، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1999، ص 257.

فالديمقراطية رغم أنها من الناحية المنطقية قد تسبق النظام الملكى فى الوجود إلاأنها تكون أقل قدرة على تحقيق السلام من النظام الملكى ، وذلك للجدل والخلاف الذى قد يظهر بين أعضاء النظام الديمقراطى .

أما النظام الأرستقراطى فأنه هو الأخر يكون أقل تحقيق لهدف السلام وذلك لان أعضاء مجلس الحكم تسيطر عليهم النزاعات الفردية والمصالح الشخصية ،الأمر الذى يجعلهم أقل حرصا على تحقيق السلام والأمن لبقية المواطنين .

وفى هذا الشأن يقول هوبز " إذا أخدنا بنظام الحكم الذى يجعل السيادة لمجلس من الأعضاء أو لجنة (كما هى الحال فى النظامين الديمقراطى أو الأرستقراطى) فإننا نلاحظ ان أعضاء المجلس يكون لديهم بإستمرار صراع بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة ، أعنى مصلحة الشعب ." (1)

من هنا فإن هوبز بشكل عام قد فضل الحكم الملكى الذى يكون أقرب من غيره إلى تجسيد السلام وتحقيق الأمان فى مجتمع الدولة ،ويكون قادر على إنهاء حالة الفوضى والإضطراب التى قد تحصل فى الأنظمة الأخرى .

فالسلام بالنسبة لهوبز قيمة سامية تفوق كل القيم ، وبذلك يمكن أن تكون أى قيمة أخرى "الحرية ، الملكية ، الحقوق " ثمنا لها .

---

(1)-إمام عبد الفتاح ن توماس هوبز ،مرجع سابق ، ص390

القوانين الطبيعية :

القانون عند هوبز هو "فكرة أو قاعدة عامة يكتشفها العقل ليمتنع بها المرء من أن يعمل ما فيه دمار حياته أو ما ينتزع وسائل المحافظة على الحياة. " (1)

من هنا يختلف الحق عن القانون من حيث أن الحق يعتمد على حرية المرء في أن يفعل الفعل أو أن يمتنع عن فعله في حين أن القانون هو الذي يربط الواحد منهما دون الآخر أي بالفعل أو الإمتناع عنه .

بمعنى" أنه هو الذي يحدد ويلزم ، ومن ثم فالقانون والحق يختلفان إختلافاً كبيراً مثلما يختلف الإلزام عن الحرية من حيث أنهما يتناقضان في الموضوع الواحد . " (2) أي أن القانون الطبيعي ما هو إلا فكرة معينة يكتشفها العقل، وهذه الفكرة تحدد وتلزم الإنسان بفعل شيء معين حتى يتمكن الإنسان من العيش في سلام ويضع حداً للحروب والصراعات التي قد تدمر حياته وتقضي عليها نتيجة إستعماله لحقه الطبيعي في فعل أي شيء يريده دون محاسبة أو مراقبة، بالتالي فالقانون الطبيعي يختلف عن الحق الطبيعي إختلافاً كبيراً.

قبل ان يقدم هوبز أنواع القوانين الطبيعية التى تضبط السلوك الإنسانى فى المرحلة المدنية والتى ينبغى أن تصدر عن العقد الإجتماعى ، يتناول هذه القوانين

---

(1) أبو بكر التلوع ،فلسفة الأخلاق الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق ،ص166

(2) هوبز ،التنين ،نقلا عن إمام عبد الفتاح ،مرجع سابق ن ص3

بشكل عام ويبين بعض الخصائص والصفات التى تتصف بها فى ذاتها قبل أن تصبح قوانين مدنية ، فهى من ناحية كما يقول هوبز ليست قوانين ذاتية بقدر ما تكون قوانين إجتماعية تدعوا إلى السلوك المنطقى والأخلاقى ، بل أنه وصل إلى وصفها بأنها إلهية من حيث أن الله هو الذى أودعها فى الطبيعة البشرية ولعل العرض الأتى يبين هذه الصفات التى تتصف بها هذه القوانين الطبيعية .

الصفات الطبيعية للقوانين الطبيعية :-

1- القوانين الطبيعية هي قوانين عقلية:

أن القوانين الطبيعية عبارة عن قاعدة أو فكرة يستنبطها العقل، تساعد الإنسان على الإنسجام مع غيره من الأفراد، دون أن يخشى على حياته أو ممتلكاته.

والقانون الوضعي عند هوبز هو ذاته القانون الطبيعي الناتج عن العقل، ونتيجة لتنازل الأفراد عن كافة حقوقهم وممتلكاتهم من أجل قيام الدولة فقد تنازلوا أيضاً عن حقهم في سن القوانين، وأصبحت هذه المهمة من إختصاص صاحب السيادة الذي يمتلك القوة ، وهو وحده من يسن ويشرع القوانين أما الأفراد فلا يحق لهم إستنتاج أو إستنباط أي قانون بل عليهم الطاعة فقط. [1]

والقوانين الطبيعية لا تختلف عن القوانين الوضعية إلا من حيث أن الأولى عبارة عن حقائق واضحة بذاتها يدركها العقل بطريقة مباشرة، في حين أن القوانين الوضعية هي قوانين يستنتجها العقل نتيجة لظروف معيشية معينة، وبذلك فإنهما يتفقان مع

[1] المرجع نفسه، ص 343.

بعضهما في كون كل منهما مصدره العقل، وكلاهما يسعى إلى ذات الهدف وهو قيام الدولة والمحافظة على الأمن والإستقرار.

2. القوانين الطبيعية هي قوانين إلهية أخلاقية:-

إن الإنسان عندما يستسلم لرغباته ونزواته لا يفكر في أي شيء سوى كيفية إشباع هذه الرغبات والنزوات وهذا يؤدي إلى قيام الصراعات والحروب التي لابد أن تكون نتيجتها وخيمة على حياة الأفراد ، إلا أنه عن طريق القوانين يمكن للإنسان أن يخرج من تلك الحالة البشعة ويصل إلى حالة السلم، وهذه هي حالة الخير الحقيقي الذي لا يمكن أن يصل بالإنسان إلآ إلى ما هو خير.

والقوانين الطبيعية هي نفسها قوانين أخلاقية لأنها ملزمة من باطن الإنسان، ورغم أنها غير مكتوبة إلا أنه من السهل على الإنسان أن يكتشفها ليساعد نفسه على الخروج من حالة الحرب والصراعات.

"فنفس القانون الذي نقول عنه أنه طبيعي هو أيضاً أخلاقي وهو أيضاً إلهي لأن العقل الذي هو قانون الطبيعة هو نفسه عطية من الله لكل إنسان حتى يحكم به على أفعاله ويسيطر على تصرفاته." [1] هنا يؤكد هوبز على أن القانون الطبيعي ما هو إلا قانون أخلاقي لأنه نابع من العقل، والمثل الأخلاقية هي أيضاً نابعة من العقل، بالتالي فإن القانون الطبيعي هو نفسه القانون الأخلاقي وهو أيضاً قانون إلهي أي

[1] المرجع نفسه، ص 343.

قانون الله و قد برهن هوبز على ذلك بعرضه لبعض النصوص من الكتاب المقدس " الإنجيل " كما سيتضح عند الحديث عن أنواع القوانين الطبيعية لاحقا .

3. القوانين الطبيعية عند هوبز هي قوانين ملزمة من الداخل:

فالقانون الطبيعي هو قانون موجود في داخل كل إنسان ومتفق مع عقله، وهو قانون غير مكتوب يسير الإنسان ويلزمه من الداخل، وهذا القانون يساعد الناس على الخروج من الحالة الطبيعية والتي تتصف بالتعصب والصراع والإحتراب إلى الحالة المدنية التي تنشأ من خلالها الدولة، حينها يتحول هذا القانون إلى إلزام خارجي أي تتحول القوانين الطبيعية إلى قوانين مدنية تصدر عن حاكم الدولة الذي له القوة والسلطة.

وعندها يصبح الأفراد مجبرون على طاعتها وإحترامها، ومن هنا ننتقل من الأخلاق إلى السياسة أي من الضمير الباطنى للإنسان إلى سلطة القانون الخارجية ، وفي هذا يقول هوبز "قانون الطبيعة والقانون المدني يتضمن الواحد منهما الآخر ولكل منهما مدى متساو، ذلك لأن قوانين الطبيعة التي تتألف من الإنصاف والعدالة ، والعرفان بالجميل ، وغير ذلك من فضائل أخلاقية تعتمد عليها في الحالة الطبيعة المحض كما سبق أن ذكرنا، هذه القوانين ليست قوانين بالمعنى الدقيق بل هي خصائص وكيفيات تدفع الناس إلى السلام والطاعة، أما عندما تقوم الدولة وينشأ التنظيم السياسي فإنها تتحول إلى قوانين فعلية عندئذ وليس قبل ذلك، وهي على هذا النحو تصبح أوامر للدولة وكذلك قوانين مدنية تلزم السلطة العامة الناس بإتباعها

وطاعتها ذلك لإنها بحاجة إلى قوة وسلطة عامة تلزم الناس وتعلن لهم ما الإنصاف ،وما الفضيلة ، وما العدالة ، وتعاقب من يخرج عن هذه القوانين." [1]

4 – القوانين الطبيعية معلومة لكل إنسان عاقل :

أما الخاصية الرابعة ففيها يقول هوبز أنه لا عذر لمن يجهل قانون الطبيعة إذ أن الجهل عنده من ثلاثة أنواع "جهل بالقانون وجهل بالسلطة وجهل بالعقوبة.

ولا عذر لأي إنسان يجهل قانون الطبيعة ، ذلك لأن كل إنسان لديه المقدرة على إستخدام العقل يفترض فيه أنه يعرف : أنه ينبغي ألا يفعل بالآخرين ما لا يود أن يفعلوه به ومن ثم ففي أي مكان يوجد فيه الإنسان فإنه يرتكب جريمة إذا ما إنتهك هذا القانون وإن الجهل بالقانون المدني سوف يعذر صاحبه إن كان في بلاد غريبة حتى يتم إعلانه به ، وحتى ذلك الحين لا يكون القانون المدني ملزماً." [2]

وفي هذه الخاصية يذكر هوبز بأنه يجب على كل إنسان عاقل أن يكون على علم بالقانون ، ومن يجهل كل ذلك ليس له أي عذر ، وسيكون جهله به جريمة يعاقب عليها، ويستثنى من ذلك الأطفال لأنهم لم يصلوا بعد إلى مرحلة الإدراك العقلي، والمجانين لفقدهم لنعمة العقل، وفي ذلك يقول هوبز "هؤلاء هم وحدهم الذين يقبل عذرهم إذا ما إنتهكوا القانون الطبيعي."[3] على عكس القانون المدني الذي يعطي العذر لمن هو في بلاد غريبة ويجهل قوانينها حتى يتم إعلامه بها، لأن القوانين

---

[1] المرجع نفسه، ص 345.
[2] المرجع نفسه، ص 349.
[3] المرجع نفسه، ص 349.

المدنية على عكس القوانين الطبيعية هي قوانين متغيرة وغير ثابتة، ومن الواجب إعلام الأفراد بنص هذه القوانين قبل معاقبتهم على ما ليس لهم به علم .

فقد كان الرومان قديماً يقومون بتعليق القوانين في أماكن واضحة وبارزة للجميع حتى يتمكن جميع أفراد الشعب من الإطلاع عليها.

أنواع القوانين الطبيعية:

بعد هذه الدراسة لمجمل الخصائص والصفات التي خص بها هوبز القوانين الطبيعية نأتي الآن لإستعراض أنواع تلك القوانين ودراسة كل منها على حدة :

القانون الأول :ـ

الرغبة فى البحث عن السلام والسعى إلى تحقيقه ، ويعتبر هذا القانون من أهم القوانين والأساس لها جميعاً :

مضمون هذا القانون هو "إن فكرة العقل أو قاعدته العامة هي أنه ينبغي على كل إنسان أن يسعى جاهداً لتحقيق السلام بمقدار ما يأمل فى بلوغه ، وعندما لايتمكن من بلوغه فمن حقه أن يستخدم كل ما تقدمه له الحرب من عون ومزايا.

والقسم الأول من هذه القاعدة يعبر عن القانون الأول والأساسي للطبيعة وهو نشدان السلم وسلوك سبيله.

أما القسم الثاني فهو يعبر عن مجمل الحق الطبيعي وهو أن ندافع عن أنفسنا بكل ما نستطيع من وسائل." [1]

إن هوبز يجعل من السلام شرطا مهما وأولي من شروط السلوك البشري حتى يتمكن الفرد من تخطي الحالة الطبيعية بما تحمله من صراع وألم وخوف . فرغبة الفرد وسعيه للحفاظ على نفسه يجعله يبتعد عن أي شيء يمكن أن يؤدي به إلى الهلاك ، وذلك من خلال عقلانيته التي تدفعه للتمسك بالسلام الذي يؤمن له المحافظة على

[1] المرجع نفسه، ص347.

نفسه وممتلكاته . [1] إن ذلك يتم من خلال الإتفاق على إختيار شخص واحد أو مجموعة أشخاص يطلق عليهم اسم السلطة الحاكمة، وهذه السلطة تتكفل بحمايتهم وتحقيق السلام لهم وذلك بتخليهم عن حريتهم الطبيعية للحاكم ، ولا يمكن إسترجاع تلك الحرية بأي حال من الأحوال، أي لا يمكن نقض الإتفاق القائم بينهم حيث تصبح إرادتهم إرادة واحدة وهي إرادة الحاكم. [2]

وعلى ذلك يعبر هوبز عن هذا القانون قائلا " كل فرد ملزم بالسعي للسلام والتمسك به." [3] أي أن جميع أفراد المجتمع معنيين بالبحث عن السلام والإلتزام به وليس هناك أي إستثناء لأي أحد منهم ،فالجميع يعمل كل ما فى وسعه لتحقيق هذا الهدف العام .

من خلال ما سبق نجد هذا القانون يهدف إلى تحقيق شيء أساسي ومهم يمكن الإنسان من الإستمرار في العيش والمحافظة على حياته بين أقرانه ، وهو (السلام) الذي يعتبره هوبز أساس جميع القوانين الأخرى التي تأتي من بعده، فمن الطبيعي أن يسعى كل فرد لتوفير كافة الوسائل والسبل التي قد تؤدي به إلى ذلك السلام ، و من حقه أن يستخدم أي وسيلة قد تقدمها له الحرب لبلوغ ذلك الهدف حتى يضمن لنفسه العيش في سعادة وأمان وإستقرار.

---

[1] سعيد ناصر، المجتمع والسلطة في نظريات العقد الاجتماعي، مرجع سابق، ص 66.

[2] السير جون هاملتن ، تاريخ العالم، ترجمة وزارة التعليم العلي، شركة الطباعة المتحدة، مكتبة النهضة المصرية ، ب م ، د،ت، ص496.

[3] هوبز، التنين، نقلا عن سعيد ناصر، المجتمع والسلطة في نظريات العقد الاجتماعي، ص 66.

القانون الثاني :ـ

"لكل فرد الحق في إستخدام أي وسيلة لازمة وضرورية للدفاع عن نفسه والمحافظة على بقائه." :-

وهذا القانون يعتبر مكملا للقانون الأول ويعود في أصله إلى الحق الطبيعي للفرد، كما يستند هذا القانون أيضاً إلى مبدأ عقلاني وإستخدام الإنسان لما يراه مناسب للحفاظ على نفسه، الأمر الذي يجعله يتخلى عن بعض حقوقه ليضمن لنفسه الراحة والأمان.

يقول هوبز"ينبغي أن يكون لدى الإنسان رغبة في السلام ، عندما يكون لدى الآخرين نفس الرغبة ، كما ينبغي أن يكون لديه الرغبة في الدفاع عن نفسه عندما يكون الآخرون كذلك .

ومن ثم فإن عليه أن يتنازل عن حقه في أن يضع يده على جميع الأشياء، وأن يقتنع بذلك القدر من الحرية إزاء الغير الذي يسمح به هو نفسه إزاء الآخرين .

إذ لو أصر كل إنسان على إستخدام ذلك الحق، حق فعل أي شيء يرغب فيه، فسوف نعود مرة أخرى إلى حالة الفوضى والحرب أعني حالة الطبيعة." [1] وهذا يقود في النهاية إلى القانون الأول وهو البحث عن السلام .

من هنا نجد هوبز يؤكد على إستعداد الإنسان الدائم للتخلي عن أي حق من حقوقه ليضمن لنفسه العيش في طمأنينة وسلام وسط جماعة ، وفي هذا يقول"ينبغي أن

[1] هوبز ، التنين، نقلا عن إمام عبد الفتاح، المرجع نفسه، ص 339.

يكون كل فرد مستعدا للتنازل عن الحق الذي يخوله بكل شيء في نفس الوقت الذي يكون فيه الآخرون مستعدون لذلك، إذا ما إرتأى ضرورة لهذا من أجل الحفاظ على السلام والدفاع عن الذات." [1]

ومن خلال ذلك يبين هوبز بأنه يجب على كل فرد أن يكون على إستعداد للتخلي عن حقوقه في سبيل العيش بأمان، ولكن من حقه أيضاً ألا يتنازل إلا إذا تنازل غيره وبنفس القدرالذى تنازل به هو، فإذا تنازل هو وحده فسيجعل من نفسه ضحية لغيره ممن لم يتنازل عن حقوقه .[2] وهذا هو نفسه فيما يرى هوبز قانون الإنجيل الذي يقول "لا تدينوا لئلا تدانوا، لأنكم بالدينونة التي بها تدينون تدانون بالكيل الذي تكيلون يكال لكم." [3] "وكما تريدون أن يفعل بكم أفعلوا أنتم أيضاً بهم"، [4] وهذا القانون يلزم عند تطبيقه أن يتخلى جميع الأفراد عن حقوقهم في الوقت نفسه وبنفس القدر، أي لا يمكن أن يتخلى فرد ويمتنع أخر، فتخلي فرد مرهون بتخلي الأخر.

أيضاً إذا سعى الأفراد إلى تحقيق سلام زائف ، بمعنى إذا سعى الأفراد إلى السلام وبداخلهم نفس الشرور والأحقاد التي ينبغي أن تتلاشى في حالة السلام ، فسيكون ذلك التخلي عن الحق الطبيعي ، في وضع الفرد يده على كل شيء ، معاكس للقيمة التي يسعى لها وهي تحقيق السلام والأمن والأمان .

---

[1] هوبز، التنين، نقلا عن سعيد ناصر، المجتمع والسلطة في نظريات العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، ص 66.
[2] إمام عبدالفتاح ، توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، مرجع سابق، ص 349.
[3] انجيل متى اصحاح 2:7 نقلا عن إمام عبدالفتاح، مرجع سابق، ص349.
[4] انجيل ، متى ، الاصحاح السادس، 13، المرجع نفسه ، ص349.

إلا أن ذلك لا يعني أن يقف الفرد مكتوف الأيدي ويعفي نفسه من الإلتزام للسعي وراء السلام ، بل ينتظر الفرصة التي يمكن من خلالها أن يحقق السلام الحقيقي.[1]

هذا القانون هو عبارة عن إستنباط مباشر ناتج عن القانون الأول ، فبما أن القانون الأول يأمر الأفراد بنشدان السلام والرغبة الجامحة للوصول إليه، فإن هذا القانون يهدف إلى ضرورة تنازل الأفراد عن حقوقهم في إمتلاك كل شيء .

فلو تصرف كل فرد بأنانية وأصر على حقه في فعل أي شيء قد يخطر بباله ، فلن يكون هناك سلام ولا أمان وستعم الفوضى والصراعات الدموية ، وهذا ما يطلق عليه هوبز الحالة الطبيعية .

من هنا لابد أن يتنازل كل فرد عن حقه بنفس القدر الذي يتنازل به غيره لتعم المساواة بين الأفراد ولكي لا يكون أي فرد ضحية لغيره ممن لم يتنازلوا عن حقوقهم.

القانون الثالث :-

الإلتزام بالعهود :-

يعتبر هذا القانون هو مصدر العدالة، حيث أن أساس العدالة عند هوبز هو إبرام الإتفاقيات .

إلا أن تلك الإتفاقيات القائمة على الثقة المتبادلة لا يمكن أن تكون ملزمة وواجبة إذا إنتشر الخوف لعدم قيام الأفراد في ذلك الوقت بدورهم .

---

[1] المرجع نفسه، ص 349.

وبذلك لا يكون للظلم أي معنى إلا إذا إختفى مصدر الخوف، وهذا المصدر لا يختفي طالما الأفراد باقيين في حالة الطبيعة.

ولذلك قبل أن يكون هناك أي معنى للظلم والعدل، يجب أن تكون هناك قوة قادرة على إلزام الأفراد بتطبيق تلك الإتفاقيات وذلك بأن تفرض تلك القوة أو السلطة بعض العقوبات الصارمة على كل من يخرق تلك الإتفاقيات.

ولا تكون الموافقة على تلك الإتفاقيات في حال أفضل إلا من خلال العقد المتبادل والمبرم بينهم ، والذي عن طريقه يتخلى الأفراد عن بعض حقوقهم الطبيعية .

ومن ذلك الإتفاق تظهر تلك القوة التي لا يمكن أن توجد إلا بوجود الدولة، فمن خلال وجود تلك الدولة ينشأ الأدب، والظلم، والعدل، وحيث لا توجد الدولة لا يوجد ما يسمى بالظلم ولا العدل.

بالتالي فإن وجود العدالة يعني وجود الإتفاقيات السارية والتي لا تظهر هي أيضاً إلا بظهور القوة المدنية.

والعدالة تعني الإلتزام بالإتفاق وهي قاعدة العقل التي من خلالها يمتنع الأفراد عن القيام بأي شيء من شأنه أن يدمر حياتهم وبالتالي فهي "قانون طبيعي . "[1] ولكي يكون هناك ضمان كافي يؤكد عدم نقض الأفراد للعهود والمواثيق التي أبرموها لابد أن تكون هناك سلطة عليا تشرف على ضمان إستمرار تلك العهود.

القانون الرابع :-

[1] أبوبكر التلوع، فلسفة الأخلاق الحديثة والمعاصرة، مرجع سابق، ص175.

يجب على المرء أن يقابل إحسان الغير بالإحسان لهم وإلا إعتبر ذلك جحود أو نكران للجميل يدفع الناس إلى الندم على فعل الخير :-

وفي ذلك يقول هوبز "لابد أن يقابل المرء إحسان الغير بالإحسان لهم، وإلا أعتبر ذلك جحود ونكران للمعروف يدفع الناس إلى الندم على فعل الخير، وكذلك للأريحية والغيرية، فلا يكون ثمة ثقة ولا عون متبادل، لا إتفاق بين شخص وأخر.

ومن ثمة فسوف يظل الناس في حالة الحرب التي هي عكس القانون الأول من قوانين الطبيعة ، والذي يأمر الناس بالسعي نحو تحقيق السلام .

فكسر هذا القانون ضرب من الجحود والنكران وسوف تكون علاقته بالمنة أو العطية أو المنحة هي نفس العلاقة القائمة بين الظلم و الإلتزام بالعهد." [1]

كما أن هذا القانون ينص على أنه لايمكن لأى فرد أن يقدم لغيره أي مساعدة أو عون دون أن يكون متأكد تماماً بأنه سيحصل من وراء ذلك على منفعة أكبر، إلا أنه حصوله على تلك المنفعة الذاتية يكون بطريقة مستترة، إذ لو أدرك الآخرون ذلك لقامت الصراعات والحروب وذلك يعني العودة إلى الحالة الطبيعية. [2]

إن مثل هذا القانون يفيد أن بعض المبادئ الطبيعية " المنفعة الذاتية " لا تزال تلعب الدور الحاسم فى العلاقات بين الأفراد ، رغم أنها لا تكون مطلقة وظاهرة فى القوانين المدنية .

فتقديم العون والمساعدة للاخرين أمر يوجبه القانون لكن ذلك يتم بهدف الحصول على منفعة مقابلة و إن لم تكن ظاهرة للأخرين .

---

(1) هوبز ، التنين، نقلا عن إمام عبد الفتاح، المرجع نفسه، ص 353.

(2) أبوبكر التلوع، فلسفة الأخلاق الحديثة والمعاصرة، مرجع سابق، ص 54-55.

بالتالي نجد أن القانون الرابع في مجمله ينص على وجوب معاملة الأفراد لبعضهم البعض معاملة حسنة والإبتعاد عن الجحود ونكران الجميل الذي يؤدي بهم في النهاية إلى الحرب والدمار.

القانون الخامس :-

الإستئناس :-

ويهدف هذا القانون إلى محاولة الفرد التكيف مع غيره من الأفراد، وهنا يفترض هوبز بأن لدى الإنسان ميول إجتماعية رغم أن هذه الميول ليست موجودة داخل الفرد بالطبيعة ، لأنها لو كانت كذلك لظهرت في الحالة الطبيعية. [1]

ويؤكد هوبز بأن هناك عدة نصوص في الكتاب المقدس تدعوا إلى الإجتماع والرقة والكياسة في الوقت نفسه تحرم الغلظة والخشونة والتمرد ، منها "لا تحسد الظالم ولا تختر شيئاً من طرفه، لأن الملتوي رجس عند الرب أما سره فعند المستقيمين لعنة الرب في بيت الشرير، لكنه يبارك مسكن الصديقين، كما أنه يستهزئ بالمستهزئين هكذا يعطي نعمه للمتواضعين، الحكماء يرثون مجداً، والحمقى يحملون هواناً." [2]

أيضاً "تمسك بالأدب لا ترخه، إحفضه فإنه هو حياتك، إنزع عنك إلتواء الفم وأبعد عنك إنحراف الشفتين." [3] أيضاً" الجواب الطيب يصرف الغضب." [4]

أيضاً "أطرد المستهزئ فيخرج الخصام ويبطل النزاع والخزي." [5]

---

[1] المرجع نفسه، ص 55.
[2] الأمثال الاصحاح الثالث، 31-35 ، نقلا عن إمام عبدالفتاح، المرجع نفسه، ص 354.
[3] الأمثال السفر الرابع، 13-24، نقلا عن إمام عبدالفتاح ، المرجع نفسه، ص 354.
[4] الأمثال 1:15، نقلا عن إمام عبد الفتاح، المرجع نفسه ، ص 354.
[5] سفر الامثال الاصحاح الثاني والعشرون عند 10، نقلا عن إمام عبدالفتاح، المرجع نفسه، ص 354.

وبهذا نجد أن القانون الخامس يحث الأفراد على التكيف والانسجام مع بعضهم البعض حتى يتمكنوا من ضمان العيش في سلام .

وهذا يعني وجود نزعة إجتماعية لدى الأفراد تدفعهم للسيطرة على أنفسهم وكبح جماح رغباتهم ومراعاة رغبات غيرهم ليخرجوا من حالة الفوضى والحرب إلى حالة الأمن والسلام.

القانون السادس :-

الغفران والتسامح والعفو والصفح عن الآخرين :-

يقول هوبز عن هذا القانون " ينبغي عليك أن تتسامح مع الناس وأن تغفر أخطاءهم لأن الغفران ليس سوى جنوح نحو السلام رغم أن مثل هذا الجنوح عند بعض ، الناس لاسيما أولئك الذين يواصلون عدوانهم، لا يكون سلاماً حقيقياً بل خوفاً ، ومن ثم فلا يكون احتياطاً للمستقبل بل علامة على النفور من السلام، وذلك هو الضد المباشر لقانون الطبيعة." [1]

وفي هذا النص يؤكد هوبز على أهمية التسامح والتغاضي عن الإساءة حتى يتمكن الأفراد من الوصول إلى السلام الحقيقي الذي يؤمن لكافة أفراد المجتمع الحياة السعيدة والهانئة والإبتعاد عن العدوانية والوحشية التي لا تؤدي إلا إلى الهمجية والحروب ، يقول هوبز " لابد لنا من أن نتسامح مع من يطلب العفو ويعلن التوبة عن أخطاء الماضي، ذلك لأن العفو عن الماضي هو دعوة إلى السلام بالنسبة لمن

[1] هوبز ، التنين، نقلا عن إمام عبد الفتاح، المرجع نفسه، ص 355.

يطلبه ، لكن من لا يتوب توبة نصوحة بل يضل العداء في ذهنه، فإنه في الواقع لا يسعي إلى سلام حقيقي بل يتحين الفرصة." [1]

وفي هذا النص أيضاً يؤكد هوبز أن من يطلب السلام الحقيقي عليه أن يعفو ويتسامح مع من يطلب العفو والتوبة عن ما قام به من أخطاء في الماضي وأن يمنحه الفرصة لأن يسعى هو أيضاً إلى السلام حتى يصبح ذلك السلام سلام حقيقي قائم على توفير الأمن والأمان لكافة أفراد المجتمع.

وقد أكد الكتاب المقدس في رأي هوبز على هذا القانون على لسان السيد المسيح بقوله " إن غفرتم للناس زلاتهم، يغفر لكم أبوكم السماوي، وإن لم تغفروا للناس زلاتهم لا يغفر لكم أبوكم أيضاً زلاتكم ." [2] ومن خلال إتباع هذا القانون يصبح من الممكن أن يحل السلام داخل المجتمع أي أن يصبح مجتمع تسامح وغفران.

بالتالي طالما الإنسان يسعى دائماً نحو تحقيق السلام ، الذي هو أساس جميع القوانين، فلابد أن تكون لديه القدرة على العفو والتسامح تجاه الآخرين حتى يصل إلى مرحلة السكينة والطمأنينة ، والتي هي بعكس تلك المرحلة التي تخرب حياة الأفراد لما فيها من أحقاد وضغائن ، والتي هي المرحلة الطبيعية.

القانون السابع :-

يتعلق بالإنتقام والجزاء"أي عقوبة الشر بالشر" :-

---

[1] هوبز، المواطن، نقلا عن إمام عبدالفتاح، مرجع سابق، ص 355.

[2] انجيل متى ، الاصحاح السادس، 14-15، المرجع نفسه ، ص356.

ويأتي هذا القانون نتيجة للقانونين السابقين الخامس والسادس اللذان يأمران الناس بالعفو والتسامح والتغاضي عن الإساءة وتجاوز الأخطاء ، ولكن كل ذلك لا يعني إلغاء القصاص ، فالقصاص لابد أن يكون موجوداً ومتصدياً لأي نزعة شريرة.

إن القصاص الذي يتحدث عنه هذا القانون ليس من أجل الإنتقام، بل القصاص يطبق لأجل الإرشاد والإصلاح فقط .

أما الإنتقام أو معاقبة الأفراد دون النظر إلى النتائج الإيجابية ما هو إلا بداية لما يسمى بالحرب الأهلية التي لا ينتج عنها إلا الفوضى والوحشية وكل ذلك ينافي قانون الطبيعة. [1]

بالتالي يأتي هذا القانون كنتيجة طبيعية للقانونين اللذين سبقاه، فالمناداة بالعفو والتسامح والمغفرة لا يعني إلغاء العقاب والمسامحة على جميع الأخطاء ، بل يجب أن يكون هناك عقاب وقصاص، ولكن ضمن شروط معينة وهي النظر إلى ما يخلفه القصاص من نتائج إيجابية تعود على الأفراد حتى لا تكون هناك عودة أخرى إلى الحالة الطبيعية.

القانون الثامن :-

الإمتناع عن بذر بذور الكراهية وغرس الإحتقار أو الإستخفاف في نفوس بعض الناس تجاه بعضهم الآخر :-

[1] إمام عبدالفتاح، مرجع سابق، ص 356.

وينص هذا القانون على عدم إضمار الأفراد لبعضهم البعض الكراهية والإحتقار وأيضاً عدم الإستخفاف ببعضهم البعض سواء كان بالفعل أو بالقول ولا حتى بالإشارة .

ويؤكد هوبز على أهمية عدم إنتهاك هذا القانون بالنسبة للأفراد ويحذر مما قد يجره إنتهاكه من إهانة وإزدراء مشيراً إلى أن الكتاب المقدس في كثير من آياته يدعو إلى التواضع وعدم الإستهزاء بالآخرين، ومن هذه الآيات "فالرب يكره كل متشامخ القلب." [1]

أيضا "عندما تأتي الكبرياء يأتي الهوان." [2]

أيضا "ومن يغضب من أخيه باطلا يكون مستوجب الحكم ومن قال له يا أحمق يكون مستوجبا نار جهنم." [3]

يقول هوبز إنه لا يمكن معرفة من هو الأفضل بين الأفراد في حالة الطبيعة ذلك لأن الأفراد في تلك الحالة متساوون، أما الإختلاف الموجود بين الأفراد في المجتمع المدني فهو ناتج عن القوانين المدنية ، التى تكون قد إنحرفت عن القوانين الطبيعية .

أما عن ما ذهب إليه أرسطو في كتابه الأول من كتاب "السياسة" من أن الطبيعة قد خلقت بعض الموجودات لكي تامر والبعض الأخر مخلوق بالطبيعة لكي ينفذ الأوامر وفقا لما يتمتع به الأفراد من قوى طبيعية ، فإن هوبز يرفض هذا القول تماماً

---

[1] سفر الامثال 16-5، نقلا عن إمام عبدالفتاح، مرجع سابق، ص357.
[2] سفر الامثال 11-2، نقلا عن إمام عبدالفتاح، مرجع سابق، ص357.
[3] سفر الامثال 14-2، نقلا عن إمام عبدالفتاح، مرجع سابق، ص357.

ويرى بأنه لو أن الطبيعة خلقت الناس غير متساوون لما أمكنهم الاتفاق على شروط واحدة للسلام . [1] وهذا ما يعبر عنه القانون التاسع الذى يفيد بأن الأفراد متساوون بالطبيعة .

القانون التاسع :-

كل إنسان يعترف بالمساواة مع الآخرين بالطبيعة وخرق هذا المبدأ هو الكبرياء :-

وهذا القانون ينص على أن الطبيعة قد خلقت كل الأفراد على قدر من المساواة
ومن ينتهك هذا القانون يكون قد تكبر على قوانين الطبيعة. [2]

وينتج عن هذا القانون وجوب تنازل الأفراد عن الحقوق الطبيعية حتى يتم دخولهم في المجتمع المدني وهذا ما سنراه في القانون العاشر.

وقد أكد الكتاب المقدس على هذا القانون حيث قال "لكي تكونوا أبناء أبيكم الذي في السموات فإنه يشرق شمسه على الأشرار والصالحين ويمطر على الأبرار والظالمين." [3]

"فتح بطرس فاه، وقال: بالحق أنا أجد أن الله لا يقبل الوجوه." [4]

" لأنه ليس عند الله محاباة." [5]

" ليس عند الرب آلهنا ظلم ولا محاباة ولا إرشاد." [6]

---

[1] المرجع نفسه، ص357.
[2] أبوبكر التلوع، فلسفة الأخلاق الحديثة والمعاصرة، مرجع سابق، ص 182-183.
[3] انجيل متى الاصحاح الخامس عدد 54، نقلا عن إمام عبدالفتاح، مرجع سابق، ص 358
[4] اعمال الرسل 10-34، نقلا عن إمام عبدالفتاح، مرجع سابق، ص 359
[5] رسالة القديس بولس إلى أهل رومية الاصحاح : 11، نقلا عن إمام عبدالفتاح، المرجع نفسه، ص 359
[6] أخبار الأيام الثاني 19-7، نقلا عن إمام عبدالفتاح، المرجع نفسه، ص 359

القانون العاشر:-

عند الدخول في شروط السلام يجب على كل شخص ألا يحتفظ لنفسه بإي حق لا يريد لغيره أن يحتفظ بمثله :- ويؤكد هذا القانون على عدم سماح الفرد لنفسه بإمتلاك أي حق دونا عن الأخرين، أى أن يسمح كل فرد لغيره أن يمتلك نفس الحقوق التي يمتلكها هو حتى يصل إلى السلام الحقيقي.

وقد جاء في سفر اللاويين "أن تحب قريبك كنفسك" ويقصد بمحبة القريب أي الجار كالنفس يعني أن تمنحه أي شيء تحب أن تمنحه لنفسك. [1]

ويقول هوبز يجب على المرء أن يحتفظ لنفسه ببعض الحقوق كحقه في المحافظة على جسده مثلا وأن يستمتع بالهواء والماء والحركة ، أيضاً أن تكون له حرية التنقل من مكان إلى آخر أي أن يحتفظ لنفسه بكل شيء لا يمكنه أن يعيش بدونه. أما إذا طلب بعض الأشخاص لأنفسهم ما لم يمنحوه لغيرهم فإنهم بذلك يعارضون القانون الذي ينص على أن البشر جميعهم متساوون بالطبيعة ويطلق عليهم لقب المتغطرسون ، أما من يرضخ لهذا القانون يطلق عليه لقب المتواضع. [2]

القانون الحادي عشر :-

[1] إمام عبد الفتاح ، توماس هوبز فيلسوف العقلانية ،المرجع السابق ، ص359.
[2] المرجع نفسه، ص359.

يجب على كل من يحكم بين الناس أن يلتزم في أحكامه مبادئ العدل والمساواة لأن الناس قد وضعوا فيه ثقتهم أيضا لأن المرء لو شعر أنه "ظلم" وأن القضاء لم يكن عادلاً فإن فيه النتيجة لن تكون إلا قيام الحرب :-

ويؤكد هذا القانون على أنه يجب على أي شخص يتولى منصب القضاء بين الناس أن يكون عادلاً في قضائه وأن يضع أمام عينيه مبادئ العدل والمساواة كي يتمكن من الحكم بحيادية تامة، لأنه ما أن أحس أي فرد بوقوع ظلم معين عليه ، نتيجة الحكم غير العادل فإنه سوف يتجه إلى حل مشاكله عن طريق القتال وهذا ما يؤدي إلى قيام الحروب.

وعليه فإن إتباع هذا القانون ومراعاته يحقق للأفراد العدل والإنصاف، أما إنتهاكه والخروج عنه يعني المحاباة والجور.

وفي هذا يقول الكتاب المقدس " إسعوا بين إخوتكم وأقضوا بالحق بين الإنسان وأخيه ونزيله لا تنظروا إلى الوجوه في القضاء الصغير كالكبير تسمعون لا تهابوا وجه إنسان لأن القضاء لله ." [1]

بالإضافة إلى ذلك يجب على من يتولى القضاء ألا يأخذ الرشاوى أو الهدايا "ولا تأخذ رشوة، لأن الرشوة تعمى المبصرين وتعوج كلام الأبرار." [2]

أيضا " وإن فحص القضاة جيداً، وإذا الشاهد كاذب قد شهد بالكذب على أخيه، فافعلوا به كما نوى أن يفعل بأخيه، فتنزعون الشر من وسطكم." [1]

---

[1] سفر التثنية: الاصحاح الأول 17-18، نقلا عن إمام عبدالفتاح، المرجع نفسه، ص 360

[2] سفر الاصحاح الثالث والعشرون: 8 ، نقلا إمام عبدالفتاح، المرجع نفسه، ص 360- 361.

القانون الثاني عشر :-

العدالة في جميع القوانين المدنية :-

ويعني هذا القانون بأنه لابد أن تكون هناك عدالة في كل شيء سواء في الأشياء التى يمكن أن تقسم بين الأفراد أو الأشياء التي لايمكن الإستمتاع بها جماعيا، بحيث يمكن لكل شخص أن يستمتع بها إستمتاعاً يضاهي إستمتاع غيره.

وهنا يقول هوبز "الأشياء التي لا يمكن أن تقسم ولا يجوز أن تتجزأ يشترك أعضاء المجتمع في الإستمتاع بها كلما كان ذلك ممكنا، وإلا فإن التوزيع لن يكون عادلاً." (2)

أما عن تلك الأشياء التي لا يمكن أن تقسم ولا يمكن أن تستمتع بها بشكل جماعي، فأنها تكون من حق الذي يمتلكها أولاً ويضع يده عليها، ومن الأشياء التي يجعلها هوبز عامة ينتفع بها كل الناس " المياه، الطرق، الهواء، البحار، وسائل العيش الضرورية الأخرى وفى ذلك يقول " لست أعرف ما إذا كانت هناك آيات في الكتاب المقدس تعبر عن ذلك أم لا وأن كانت الممارسة في كل مكان تظهر الإستخدام الجماعي للآبار والطرق والأنهار والأشياء المقدسة... الخ وغير ذلك من الأشياء التي لا يستطيع الناس أن يعيشوا بدونها." (3)

بهذا نجد أن القانون الثاني عشر ينادي بضرورة العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع في كل ما يخص حياتهم اليومية .

---

(1) سفر الاصحاح التاسع عشر : 19 ، نقلا إمام عبدالفتاح، المرجع نفسه، ص 361.

(2) هوبز ، التنين ، نقلا عن إمام عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص361

(3) هوبز، المواطن، نقلا عن أمام عبدالفتاح، مرجع سابق، ص362.

بحيث لا يمكن لأي فرد أن يستحوذ على أي شيء دون غيره، فلابد من تقسيم كل شيء بالتساوي بينه وبين غيره.

إذاً تلك هي القوانين الطبيعية التي تتجه كلها أساساً إلى السعي وراء السلام والبحث عنه حتى يتحقق بالفعل .

ومن ناحية أخرى فإن هذه القوانين عبارة عن مبادئ أخلاقية يصل إليها الأفراد عن طريق العقل ويلتزمون بها إلتزام باطنى ، ومع ذلك فإن هوبز يقول بأن العقل والنوايا الحسنة لا يمكنها تأسيس دولة متماسكة بدون قيام سلطة تدعم تلك القواعد الأخلاقية، أي تحويلها من قوانين ملزمة من الداخل إلى قوانين ملزمة سياسياً من الخارج عن طريق بعض القوانين المدنية القائمة على القوانين الطبيعية التي تهدف أساساً إلى تحقيق السلام والطمأنينة للأفراد.

الخاتمة

بما أن الإنسان إجتماعي بطبعه أو ميالاً إلى الإجتماع فلا يمكنه أن يعيش في هذه الحياة منفرداً أو منعزلاً عن بني جنسه فهو في حاجة إلى العيش في جماعات منذ ولادته ، قال تعالى : ﴿ يَأَيُهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقنَاكُم مِن ذَكَرٍ وَأنثَى وَجَعَلنَاكُم شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُواْ إِنَّ أَكرَمَكُم عِندَ اللهِ أَتقَاكُم إِنَّ اللهَ عَلِيمُ خَبِيرٌ ﴾ (1)، فمن العسير بالنسبة لإى إنسان أن يعيش بمعزل عن الأخرين لأنه في هذه الحالة لن يستطيع توفير معظم إحتياجاته الضرورية .

فحياة الأفراد عبارة عن تعاون وتبادل مصالح قال تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى البِرِ وَالتَّقوَى وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثمِ وَالعُدوَانِ وإتَّقُواْ اللهَ إِنَ اللهَ شَدِيدُ العِقَابِ ﴾(2) .

وكل ذلك لا يمكن أن يحدث إلا بقيام الدولة التي توفر للأفراد الأمن والآمان ، وهذا ما أدى بالمفكرين السياسيين إلى صوغ العديد من النظريات التى فى إطارها ظهرت نظرية العقد الإجتماعي عند هوبز.

لهذه النظرية صدىً كبير في تاريخ الفكر السياسي بسبب آرائها وأفكارها السياسية والأخلاقية التي أراد بها أن تجعل حياة الأفراد منظمة وآمنة .

---

(1)سورة الحجرات ، (13)

(2)سورة المائدة ، (3)

وقد قسم هوبز الحياة البشرية إلى مرحلتين : المرحلة الأولى هي المرحلة الطبيعية التي كان الأفراد يعيشون فيها في فوضى تامة حيث صور فيها الإنسان بأنه كائن أناني بطبعه لا يسعى إلا لإشباع رغباته وشهواته ، وكل فرد له الحق في كل شي ، ليس هناك ظالم ولا مظلوم بل هي حرب الكل ضد الكل.

أما الرحلة الثانية فهي المرحلة المدنية والتي لا تأتي إلا بعد إتفاق يقوم به الأفراد فيما بينهم للخروج من الحالة الطبيعية ويختارون فيه شخصاً معيناً أو مجموعة أشخاص يكونون السلطة الحاكمة التي ليست طرفاً في ذلك الإتفاق ومهمتها تنظيم حياتهم وضمان الأمن والإستقرار لهم ، وفي المقابل يتنازلون هم عن كافة الحقوق والممتلكات الخاصة بهم ، وهذا ما يطلق عليه هوبز العقد الإجتماعي الذي عن طريقه تتكون الدولة.

ونتيجة لذلك الإتفاق تبرز مجموعة من القوانين الطبيعية التي تنظم سلوك الأفراد في الحالة المدنية و تحافظ على حياتهم وتحقق السلام المنشود .

ورغم أن هذه القوانين برزت نتيجة للتعاقد إلا أنها في رأي هوبز كانت موجودة داخل الأفراد في الحالة الطبيعية , فكل فرد بداخله رغبة في السلام ونتيجة لإستعماله لعقله تمكن من تحقيق ذلك.

إن الأفكار المتعلقة بتكوين الدولة ودور الأفراد داخل هذه الدولة التي قدمها هوبز لعبت دوراً مهما في تاريخ الفكر السياسي الغربي وذلك لإنسجام هذه الأراء التعاقدية مع الأنظمة الملكية السائدة انذاك .

بل أن ما جاء به هوبز من أفكار وتصورات تعد تبرير واضح للنظام الملكي الإنكليزي في ذلك الوقت .

والأكثر من ذلك فإن بعضا من هذه الأفكار ظهرت متناقضة مع غيرها .

ومن أبرز التناقضات التي وقع فيها هوبز هي إصراراه على أن الإنسان كان يعيش في حالة الطبيعة والتي وصفها بأنها حياة بائسة وذليلة لكثرة الصراعات والحروب الموجودة فيها بين الأفراد، كما وصف الإنسان بأنه أناني بطبعه دون الإستناد إلى أي دليل واضح، وحتى يخرج الأفراد من هذه الحياة فلابد لهم من اللجوء إلى التعاقد فيما بينهم على إختيار من يحكمهم، ويضرب بيد من حديد حتى يوفر لهم الأمن والآمان، شرط أن يتنازلوا له عن كافة حقوقهم وممتلكاتهم الطبيعية .

وهنا تبرز لهم عدة أسئلة يمكن طرحها ضد هذه الفرضية المتشائمة , فكيف لأي إنسان أن يعيش في أمن وآمان وقد تخلى عن أبسط حقوقه؟ وكيف له أن يكون إنسان حر داخل الدولة وهو مجرد من كافة حقوقه الطبيعية؟ وكيف لهوبز أن يقول بأن الحق الطبيعي للإنسان هو أن يستخدم كافة قدراته كما يشاء وكيفما يشاء وفي الوقت الذي يشاء وأن يحافظ على حياته ويشبع رغباته وقد تنازل عن حقوقه وممتلكاته؟ فكيف للإنسان أن يحافظ على حريته وقد تنازل لغيره؟ فما الفرق إذاً بين الحياة الطبيعية التي وصفها هوبز بأنها سبب تعاسة البشرية وبين هذه الحياة المدنية التي هي عبارة عن حاكم هو السيد وبين الرعية وهم العبيد المجردين من الحرية والملكية.

بدلك لن يكون هناك أي إختلاف بين هؤلاء الأفراد وبين بقية الكائنات الحيوانية التي لا تستطيع التعبير عن حريتها وإرادتها الإنسانية.

أما التناقض الآخر الذي وقع فيه هوبز هو تأكيده بأنه ليس من المهم أن تكون السلطة في يد شخص واحد أو في يد مجموعة من الأفراد.

إذا فرضنا أن السلطة التعاقدية يمثلها مجموعة من الأفراد فإن السؤال الذي يمكن أن يطرح هو ما الذي يضمن عدم إختلاف تلك المجموعة في الرأي فيما بينها مما يؤدي إلى محاولة كل واحد منهم إلى فرض رأيه على الرعية ولو بالقوة رغما عن بقية تلك المجموعة ،وخاصة أن مبدأ المنفعة الذاتية متأصل في الطبيعة البشرية وفعال حتى في المرحلة المدنية ولو بطريقة غير مباشرة .

إن هذا حتماً سوف يؤدي إلى قيام حرب لا هوادة فيها بينهم فتكثر الحروب والصراعات ويعود الحال على ما كان عليه في حالة الطبيعة.

وكل هذه التناقضات جعلت نظرية هوبز بدلا من أن تكون نظرية تضمن الحرية وتحقق السعادة للأفراد داخل الدولة أصبحت نظرية تؤدي إلى الإضطهاد والإستعباد ومصادرة الحريات الأمر الذي يقود إلى قيام أنظمة الحكم الدكتاتورية المطلقة .

أيضاً بالنسبة للتعاقد نفسه فلا يمكن لعدد كبير جداً من الأفراد أن يتفقوا على رأى واحد بل من الطبيعي أن يكون هناك عدد معين خارج عن هذا الاتفاق، وإذا أهمل رأي هذه الأقلية سيدخلون في هذا التعاقد رغما عنهم ودون رضاهم بالتالي سيجبرون على التنازل عن حقوقهم.

كل هذه التناقضات تحسب ضد هذه النظرية التي جاء بها هوبز وليس لها، وهذا يجعل منها نظرية سلبية لا تقوم مطلقا على أي أسس تعاقدية .

وقد تم طرح عدد من الأسئلة في المقدمة تمت الإجابة عليها ضمن محتويات هذه الدراسة منها:-

س1- هل أساس العقد هو الحاجة أم الخدمة؟

ج- من خلال ما سبق دراسته نجد أن أساس العقد عند هوبز هو الحاجة، أي حاجة الأفراد إلى السلام والأمن حاجتهم أيضا إلى توفير كافة الأشياء الضرورية التي لا يستطيع الفرد بمفرده توفيرها إلا إذا إنظم إلى الجماعة .

س2 – هل الحكومة المالكة للقوة يمكن أن تجسد العدالة داخل الدولة؟

لا يمكن لأي حكومة تعتمد على القوة في حكمها أن تجسد العدالة داخل الدولة,إذ أنها وباعتمادها على القوة في حكمها لابد وأن تكون قد إستعملت تلك القوة في إرتكاب الظلم تجاه بعض الأفراد الذين لا يطيعون أوامرها وإن كانت خاطئة.

س3- هل حققت القوانين التي وضعها هوبز للأفراد نوعاً من العدالة داخل الدولة؟

يقول هوبز بأن القوانين الطبيعية هي عبارة عن قاعدة أو فكرة يستنبطها العقل لمساعدة الإنسان على الإنسجام مع غيره دون أن يخشى على حياته ، وهنا نجده يربط بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي حيث كلاهما ناتج عن عقل الإنسان الذي يسعى إلى السلام الدائم من خلال إستنباطه لهذه القوانين .

إلا أنـه جعل هذه القوانين دون جدوى عندما قال بـأن تنـازل الأفراد عن حقوقهم وممتلكاتهم يتضمن أيضا تنازلهم عن حقهم في سن القوانين والتشريعات التي تضمن لهم حماية حياتهم للحاكم المنتخب ، فكيف يمكن للقوانين التي وضعها فرد واحد أن تتناسب مع متطلبات ورغبات مجموعة من الأفراد وتحقق لهم العدالة العامة، إن مثل هذه القوانين فـي تصـوري لـن تحقـق إلا مزيـداً مـن الظلـم والإضـطهاد لكافـة أفـراد المجتمع

س4– هل فرق هوبز بين الحكومة والدولة أم جعلهما شيئاً واحداً ؟

لم يفرق هوبز بين الدولة والحكومة بل جعل زوال الحاكم يعني زوال الدولة والعودة إلى حياة الفطرة ، فالدولة عنده هي الحكومة متجاهلاً بذلك الطرف الأهم في الدولة وهو المجتمع.

س5 – هل يجوز الثورة على الحاكم؟

رفض هوبز الثورة على الحاكم ورأى بأنه لا يمكن للأفراد أن يثوروا على الحاكم طالما أنه يحقق الهدف من التعاقد وهو ضمان الحماية الكاملة لأراوحهم وتحقيق السلام ، بل حتى في تلك الظروف التي ربما يسلك فيها الحاكم سلوك الإستبداد بالأفراد فلا يحق لهم الثورة عليه لأنهم تعاقدوا على منحه سلطة مطلقة وغير محدودة .

إن مسائلته عن تصرفاته يعتبره هوبز نوعاً من عدم العدالة، فهم من إختار ذلك الحاكم وإرادته هي إرادتهم ، وإستبداده بهم هو نوع من العدالة ، وذلك لكبح جماحهم

والتغلب على نزعاتهم الأنانية ، فلا يمكنه ردعهم إلا باستخدامه القوة، وقد وصل هوبز إلى حد وجوب قتل أي فرد يقرر الخروج على الحاكم.

وقد قدم إستثناء بسيط يعطي للأفراد الحق في الثورة على الحاكم وهو إذا فشل الحاكم في تحقيق الهدف من التعاقد وهو تحقيق الأمن والآمان، وهنا فقط يحق لهم الثورة عليه لأنه لو إستمر في تصرفاته الخارجة عن شروط التعاقد سوف يعود بالأفراد إلى الحالة الطبيعية الأولى، وحتى في هذه الحالة فإن هوبز وضع شرطاً لمشروعية الثورة على الحاكم وهو أن يتفق الأفراد بشكل جماعي على الثورة ولا يحق لأي فرد أن يقرر الثورة على الحاكم بمفرده وإلا لأصبحت فوضي.

تلك إذن نظرية العقد الإجتماعي التي إعتقد هوبز بأنها تنقل الأفراد من الظروف الطبيعية القاسية " حالة حرب الكل ضد الكل " إلى المرحلة المدنية " حالة الأمن والسلام " .

وبذلك يكون هوبز بتصوره هذا قد جرد الإنسان من كل الحقوق الطبيعية "الحرية ، الملكية ، تقرير المصير ، الدفاع عن النفس " وإستبدالها بالحقوق المدنية "عضوية المجتمع المدني، السلام" مقرونة بالخضوع والإستبداد.

إنها محاولة تبدو في مظهرها مكسب للإنسانية وفي باطنها تبرير ودعم للأنظمة الإستبدادية الفردية والجماعية ، فالسلام الذي يجرد الإنسان من الحرية وغيرها من الحقوق الطبيعية لا قيمة له ولا يساوي شيئاً ، فالدولة التي تبنى على هذا الأساس لن تكون مشروعة ، حيث أنها تبنى على فرضيات خاطئة .

17 -	حسن كيرة ، المدخل إلى القانون ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ب.ت .
18 -	جان جاك شوفاليه ، تاريخ الفكر السياسي من المدينة إلى الدولة القومية ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنتشر والتوزيع ، بيروت ، ب.ت .

وعلى ذلك فالباحثة لا ترى أن مثل هذا التصور يرضى به الإنسان أو يكتب له النجاح في عالم الإنسان ، والدليل على ذلك الثورات والإنقلابات التي قام بها الأفراد في المرحلة المدنية ضد الأنظمة الإستبدادية في مختلف بقاع العالم .

وفي الختام أقول إن مثل هذه الدراسة المتواضعة لا تخلو من بعض الهفوات والقصور، إذ أنها بحث وإستقصاء لتصورات إنسانية قد تغفل عن بعض الأفكار أو تسيئ ترجمة وتفسير البعض الأخر ، إن ذلك قد يحدث نتيجة لوجود بعض الصعوبات المتعلقة بموضوع الدراسة ، والتى ذكر بعضها فى مقدمة هذه الدراسة .

وما توفيقي إلا من عند الله

19 -	رفقي زاهر ، أعلام الفلسفة الحديثة ، دار المطبوعات الدولية ، ب.م ، ط1 ، 1979 م .
20 -	رمضان محمد بن زير ، حقوق الإنسان ، دراسة مقارنة ، دار الكتب الوطنية ، ط2 ، 1986 م .
21 -	سالم عبد الرحمن غميض ، المدخل إلى علم القانون ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ب . ت .
22 -	سمير تناغو ، النظرية العامة للقانون ، توزيع ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ب.ت .
23 -	سعيد عاشور ، أوروبا العصور الوسطى ، النظم و الحضارات ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1963 م .
24 -	سعيد ناصر ، المجتمع والسلطة في نظريات العقد الإجتماعي ، ج1 ، مكتبة طرابلس العالمية ، ط1 ، 1996 م .
25 -	سعيد ناصر ، دراسات في نظرية علم الإجتماع ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ط1 ، 2004 م .
26 -	شوقي الجمل + عبد الله عبد الرزاق ، تاريخ أوروبا من عصر النهضة حتى الحرب الباردة ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، القاهرة ، 2004 م .
27 -	عبده الشمالي ، دراسات في تاريخ الفلسفة الإسلامية وآثار رجالها ، دار صادر بيروت ، 1979
28 -	عزمي إسلام ، سلسلة أعلام الفلسفة (جون لوك) ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة .
29 -	علي عبد المعطي ، إتجاهات الفلسفة الحديثة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1993 م .
30 -	عبد الهادي الجوهري ، تاريخ الفكر الإجتماعي ، مكتبة زهراء الشرق للنشر ، القاهرة ، 1999
31 -	علي عبد المعطي محمد ، الفكر السياسي الغربي ، دار المعرفة الجامعية ، 1988 م .
32 -	علي الحوات ، مبادئ علم الإجتماع ، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، ط2 ، 1995 م .
33 -	فؤاد عبد المنعم أحمد ، أصول الحكم في الإسلام ، نشر مؤسسة شباب الجامعة ،ب.ت ، 1991 م
34 -	محمد عبد السلام علي المزوغي ، النظرية العامة للقانون ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ج1 ، ط1 ، 1986 م .
35 -	محمد علي أبوريان ، تاريخ الفكر الفلسفي ، أرسطو والمدارس المتأخرة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ج2 ، 1999 م .
36 -	محمد عبد الرحمن مرحبا ، تاريخ الفلسفة اليونانية من بدايتها حتى المرحلة الهلنستية ، مؤسسة عزالدين للطباعة والنشر ،بيروت ، ط1 ، 1999 م .
37 -	محمد علي محمد + علي عبد المعطي ، السياسة بين النظرية والتطبيق ، دار النهضة العربية ، للطباعة والنشر ، بيروت ، 1985 م .
38 –	محمد كامل ليلة ، النظام السياسي ، الدولة والحكومة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1969 م .
39 -	محمد عبد الستار ، دراسات في فلسفة الأخلاق ، دار القلم ، الكويت ، ط1 ، 1982 م .